

جامعة علي لونيسي البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية

تخصص: بنوك، مالية ونقود

تحت إشراف:

أ د رزيق كمال

إعداد الطالب:

شريطي علي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	عامر بشير
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ	رزيق كمال
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ	بن عمور سمير
ممتحنا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	الحيدوسي أحمد
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ	بوجطو حكيم
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ	لباز الأمين

السنة الجامعية 2022/2023

إهداء

فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ سورة النمل الآية 19

إلى روح أروع ما نطق اللسان أُمي الحنونة رحمها الله

إلى روح أبي الطاهرة

إلى الذين أحبههم وأقدرهم إلى كل طالب علم

إلى أساتذتي

إلى كل قريب وبعيد ساعد في انجاز هذا العمل المتواضع

علي

تشكرات

أخص بالشكر وعظيم الامتتان إلى فضيلة البروفيسور **كمال رزيق** الذي تكرم بقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى صبره وإرشاداته التي كانت عظيمة الأثر في إتمام هذا

العمل

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء المناقشة بالشكر والامتتان على قبولهم إثراء هذا

العمل

ملخص

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية الرئيسية المتعلقة بدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث توصلت الدراسة أن أحد غايات الدولة وجوب أن يكون للإنفاق العام دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية الملازمة للتماسك الاجتماعي من خلال تقوية وتوسيع نطاق وشمولية أثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة من أجل تقوية المجتمع لأجل مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تختلف تأثيراته حسب الحالة التي يكون عليها النشاط الاقتصادي من ركود أو ازدهار، كما توصلت نتائج الدراسة أن سياسة الإنفاق في الجزائر له تأثير على أهم أهداف السياسة الاقتصادية بقدر غير كاف وبالتالي سياسة الإنفاق العام غير قادرة لوحدها التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة لحساسية الإنفاق العام الاضطرابات الخارجية، كما توصلت الدراسة أن معدلات البطالة هي قيم مظلمة وغير واقعية، وأن معدلات النمو ورصيد ميزان المدفوعات ناتج عن تحسن أسعار النفط وبالتالي هو عبارة عن متغير لا يمكن التحكم فيه، وهذا ما يخفي هشاشة الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للصدمات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإيرادات العامة، السياسة الاقتصادية، التضخم، البطالة، النمو

الاقتصادي، ميزان المدفوعات.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
أ	إهداء
ب	تشكرات
ث	ملخص
ث-ح	قائمة المحتويات
ح-د	قائمة الجداول
ذ-ر	قائمة الأشكال
ز	قائمة الملاحق
س-ف	مقدمة
	الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام آلية لتدخل الدولة
23	مقدمة الفصل
24	المبحث الأول: أدبيات الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي
24	المطلب الأول: الإنفاق العام في ظل سلوك الدولة
31	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام
39	المطلب الثالث: تصنيفات الإنفاق العام
48	المبحث الثاني: محددات تطور حجم الإنفاق العام
48	المطلب الأول: التفسيرات النظرية لظاهرة زيادة الإنفاق العام
54	المطلب الثاني: أسباب زيادة الإنفاق العام
62	المطلب الثالث: آثار وفعالية والاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام
72	المبحث الثالث: تكامل السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق العام
72	المطلب الأول: السياسة الجبائية الوجه الآخر لسياسة الإنفاق العام
81	المطلب الثاني: ميكانيزمات أخرى لتمويل الإنفاق العام
87	المطلب الثالث: سياسة سياسة ترشيد الإنفاق العام
91	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر السياسة العامة للدولة
93	مقدمة الفصل
94	المبحث الأول: الاطار النظري للسياسة الاقتصادية

94	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية
101	المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية
108	المطلب الثالث: دور صندوق النقد الدولي في صناعة السياسات الاقتصادية
114	المبحث الثاني: الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية
114	المطلب الأول : تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي
117	المطلب الثاني: تحقيق مستويات مقبولة من التشغيل والتحكم في معدلات التضخم
130	المطلب الثالث: التوازن في ميزان المدفوعات
136	المبحث الثالث: هيكل السياسة الاقتصادية الكلية
137	المطلب الأول: السياسة النقدية وأدواتها
147	المطلب الثاني: السياسة المالية وأثارها
154	المطلب الثالث: السياسة التجارية وأدواتها
170	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
172	مقدمة الفصل
173	المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري
173	المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990
176	المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي
193	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي
206	المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019
206	المطلب الأول :برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
216	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
222	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2019
233	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
233	المطلب الأول: دور الإنفاق العام في تحقيق معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
244	المطلب الثاني: دور وفعالية الإنفاق العام في التقليل من حدة التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر

251	المطلب الثالث: دور الإنفاق العام في المحافظة على توازن ميزان المدفوعات
254	خاتمة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر السياسة الانفاقية على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
256	مقدمة الفصل
257	المبحث الأول: الخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة
257	المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة
261	المطلب الثاني: توصيف نماذج الدراسة
263	المطلب الثالث: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة
271	المبحث الثاني: قياس أثر لسياسة الإنفاق على كل من معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات
271	المطلب الأول: قياس إثر سياسة الإنفاق على معدلات النمو الاقتصادي
281	المطلب الثاني: قياس إثر سياسة الإنفاق على رصيد ميزان المدفوعات
290	المبحث الثالث: قياس أثر لسياسة الإنفاق على كل من التضخم والبطالة في الجزائر
290	المطلب الأول: قياس أثر سياسة الإنفاق على معدل التضخم
298	المطلب الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق على معدلات البطالة
306	خاتمة الفصل
308	الخاتمة
315	قائمة المراجع
336	قائمة الملاحق
351	الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
(1-2)	الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسة الاقتصادية	106
(2-2)	الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية	143
(3-2)	الفرق بين السياسة المالية التوسعية والانكماشية	153
(1-3)	مخصصات تطهير المؤسسات العمومية	184
(2-3)	تطور الاستدانة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1997-1990	188
(3-3)	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2011	189
(4-3)	إعادة جدولة الديون الجزائرية	191
(5-3)	هيكل الميزانية العامة الجزائرية في ظل الإصلاح الاقتصادي 1990-2000	194
(6-3)	تطور الكتلة النقدية خلال فترة الإصلاحات 1990-2000	197
(7-3)	هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي 1993-1999	201
(8-3)	الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2001-2001	209
(9-3)	المخصصات المالية السنوية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	211
(10-3)	التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات	212
(11-3)	المخصصات المالية حسب السنوات لإجراءات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	213
(12-3)	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2004	214
(13-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي حسب كل باب 2005-2009	218
(14-3)	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009	220
(15-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل محور 2015-2019	223
(16-3)	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014	224
(17-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	228
(18-3)	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015-2019	231
(19-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	235
(20-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	237
(21-3)	تطور هيكل الإيرادات الضريبية	240

242	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	(22-3)
246	معدلات التضخم والبطالة خلال الفترة 1990-2019	(23-3)
252	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر خلا الفترة 1992-2017	(24-3)
258	تقسيم نماذج الدراسة	(1-4)
260	متغيرات الدراسة و وحدات قياسها	(2-4)
263	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(3-4)
265	معاملات الارتباط الخطي البسط بين متغيرات الدراسة	(4-4)
267	اختبار الاستقرار عند المستوى	(5-4)
269	اختبار الاستقرار عند الفرق الأول	(6-4)
270	نتائج اختبارات الاستقرار	(7-4)
273	اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول	(8-4)
274	تقدير النموذج الأول وفق منهجية NARDL	(9-4)
276	ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الأول	(10-4)
281	اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني	(11-4)
284	تقدير النموذج الثاني وفق منهجية NARDL	(12-4)
285	ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثاني	(13-4)
290	اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث	(14-4)
293	تقدير النموذج الثالث وفق منهجية NARDL	(15-4)
294	ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثالث	(16-4)
298	اختبار التكامل المشترك بين حجم الإنفاق العام ومعدل البطالة في النموذج الرابع	(17-4)
301	تقدير النموذج الرابع وفق منهجية NARDL	(18-4)
301	ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الرابع	(19-4)

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
(1-1)	شكل توضيحي لأطروحة بيكوك-وايزمان	50
(2-1)	اثر المضاعف	65
(3-1)	دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي	68
(1-2)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	103
(2-2)	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	105
(3-2)	تضخم ناشئ عن الطلب	126
(4-2)	التضخم الناشئ عن التكاليف	128
(5-2)	هيكل السياسة الاقتصادية	135
(1-3)	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2011	189
(2-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2000	198
(3-3)	التوزيع المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات	210
(4-3)	توزيع المخصصات المالية حسب السنوات	211
(5-3)	توزيع نسب المخصصات المالية حسب كل قطاع	219
(6-3)	تطور نفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	235
(7-3)	تطور نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	238
(8-3)	تطور الدخل القومي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	243
(9-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال المرحلة 1990-2019	246
(10-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال المرحلة 1990-2019	249
(1-4)	قيمة معيار AKI لأفضل 20 نموذج مقدر	272
(2-4)	نتائج اختبارات المجموع التراكمي الخاص بالنموذج الأول	277
(3-4)	الصددمات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات النمو	280
(4-4)	قيمة معيار AKI لأفضل 20 نموذج مقدر	282
(5-4)	نتائج اختبارات المجموع التراكمي الخاص بالنموذج الثاني	286
(6-4)	الصددمات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى رصيد ميزان المدفوعات	288
(7-4)	قيمة معيار AKI لأفضل 20 نموذج مقدر	291
(8-4)	اختبار المجموع التراكمي الخاص بالنموذج الثالث	295

297	الصدّامات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات التضخم	(9-4)
299	قيمة معيار AKI لأفضل 20 نموذج مقدر	(10-4)
302	اختبار المجموع التراكمي الخاص بالنموذج الرابع	(11-4)
304	الصدّامات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات البطالة	(12-4)

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
(1)	اختبار الإستقرارية	336
(2)	النموذج الأول اختبار التكامل المشترك ومعادلة التكامل المشترك	337
(3)	اختبار الحدود	337
(4)	تقدير النموذج الأول	338
(5)	مشاكل القياس التوزيع الطبيعي	338
(6)	عدم ثبات التباين	339
(7)	الارتباط الذاتي	339
(8)	النموذج الثاني اختبار التكامل المشترك ومعادلة التكامل المشترك	340
(9)	اختبار الحدود	340
(10)	تقدير النموذج الثاني	341
(11)	مشاكل القياس التوزيع الطبيعي	341
(12)	عدم ثبات التباين	342
(13)	الارتباط الذاتي	343
(14)	النموذج الثالث اختبار التكامل المشترك ومعادلة التكامل المشترك	344
(15)	اختبار الحدود	345
(16)	تقدير النموذج الثالث	346
(17)	مشاكل القياس التوزيع الطبيعي	346
(18)	عدم ثبات التباين	347
(19)	الارتباط الذاتي	347
(20)	النموذج الرابع اختبار التكامل المشترك ومعادلة التكامل المشترك	348
(21)	اختبار الحدود	348
(22)	تقدير النموذج الرابع	349
(23)	مشاكل القياس التوزيع الطبيعي	349
(24)	عدم ثبات التباين	350
(25)	الارتباط الذاتي	350
(26)	البيانات بعد التعديل	351

مقدمة:

يشكل موضوع السياسة الاقتصادية اهتماما واسعا في أوساط الباحثين كونه يعكس التوجه الذي يسير عليه صناع القرار في أي دولة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فتحقيق معدلات موجبة في النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات منخفضة من البطالة، أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية المتعارف عليها باعتبارها المؤشر الذي يدل على الرفاهية العامة. ومن ثم فقد كان موضوع توجيه الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية موضوع ذو أهمية في الوقت الذي تشهده الساحة الدولية تذبذبات وتغيرات في أسواقها العالمية وكذا الأزمات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى الحروب وما ينجر عنها من انعكاسات اقتصادية ومالية على باقي الدول. بالأخص الدول التي تتميز بشح مواردها المالية. فقد أثبتت التجارب أن الحكومات تتدخل في النشاط الاقتصادي في حالات الازدهار والانكماش عن طريق السياسة المالية من أجل كبح أو إنعاش الاقتصاد.

باعتبار الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات التي تحدث في الاقتصاد العالمي جراء مختلف الأزمات. فأزمة 1986 خير دليل على هذا التداعيات، فالانهيار الكبير لأسعار النفط، نتج عنه أزمة اقتصادية حادة وانفجار اجتماعي غير متوقع، حيث قاد البلاد نحو مأزق اقتصادي واجتماعي خطير تزامن مع حالة الاحتباس السياسي بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطن وفقدان المواد الغذائية واسعة الاستعمال في المحلات التجارية، والتضخم الكبير الذي تجاوز 42%. أين قررت الحكومة اللجوء للمؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على التمويل، في ظل ارتفاع قيمة المديونية الخارجية، حيث تحتم على الحكومة ضرورة تبني سياسة انفاقية انكماشية إلى غاية 2000، أين تحسنت عوائدها الناتجة أساسا عن الربيع البترولي، فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام من أجل معالجة الاختلالات الناتجة عن السياسة السابقة

من جهة، وزيادة الناتج الداخلي الخام. وهذا ما برز بوضوح مع مطل القرن الواحد العشرين. إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة العوائد الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة تستعمله في كل الظروف و الأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية. من هنا يتضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين وهما الإنفاق العام و الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر. هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة منها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق أحد أو بعض الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ومن ثم تطوير جانب العرض الذي يمثل القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومنهم من عارض هذه الفكرة، وأكد على ضرورة تطوير جانب الطلب.

جرت العادة أن تتولى الحكومات مهمة إنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنى التحتية التي يستحيل بدونها ممارسة الأنشطة الاقتصادية، كالطرق والمطارات وشبكات الاتصال والكهرباء... وفي الواقع كان الإنفاق العام لاسيما الاستثماري كأحد الأنشطة الرئيسية التي قامت بها الحكومة. حيث راهنت السلطات العمومية في الجزائر على الاستثمارات العمومية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل القطاعات وعبر مختلف جهات الوطن، غير أن الاقتصاد الجزائري يعاني من كونه اقتصاد أحادي الجانب وهذا ما يعرضه إلى التآكل واختلال في الإدارة الإستراتيجية في مختلف الجوانب، فتراجع أسعار النفط في منتصف 2014 وما تبعه من تراجع في عوائد الصادرات، تمخض عنها جملة من المشاكل الاقتصادية، تمثلت في اختلال الميزان التجاري وتراجع الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة. كما واصلت تداعيات هذه الأزمة إلى سنة 2016 أين سجلت الموازنة العامة انخفاضا كبيرا في حجم الإنفاق العام وتأجيل تمويل بعض المشاريع الاقتصادية، واضطرت الحكومة

مرة أخرى تبني سياسة مالية تكشفية مرة أخرى، حيث حاول الكثير من أصحاب القرار ضرورة السعي للاستدانة الخارجية كخيار لتمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، في حين طالب وزير المالية في ذلك الوقت بضرورة تفعيل الإقراض الداخلي عن طريق إنجاح القرض السندي. وأمام هذا التخبط يرى الكثير من الاقتصاديين أن الإشكال لا يطرح في أسعار النفط بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز وبالتالي رهين الإيرادات النفطية، وأن تقلبات أسعار النفط كفيلة بإحداث خللا مزمنا في هيكل الاقتصاد الجزائري.

1- الإشكالية: على ضوء ما تقدم، ومن أجل تحليل سياسة الإنفاق العام وأثره على أهم الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية في الجزائر التي قد تضبط طبيعة الاقتصاد نطرح السؤال الرئيسي التالي: ما هو الدور الذي لعبه الإنفاق العام من أجل تحقيق أهم أهداف السياسة

الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

2- الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية الرئيسية تتبثق أسئلة فرعية أهمها:

- * هل لسياسة الإنفاق العام دور في النشاط الاقتصادي؟
- * فيما تتمثل أهم تحديات إعداد السياسة الاقتصادية؟ وهل يجب ضبط الأهداف مسبقا؟
- * على أي أساس تركز السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر؟
- * هل الإنفاق العام حقق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر؟

3-فرضيات البحث:

- * بتطور مفهوم الدولة أصبح لسياسة الإنفاق العام دور كبير في تحريك دواليب الاقتصاد؛
- * ليس من الضروري تحديد الأهداف الاقتصادية مسبقا؛

* ساهمت سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر منذ سنة 1990 في تعبئة النشاط الاقتصادي،

ونجحت سياسة دعم الطلب في الجزائر في تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية؛

* الإنفاق العام يحقق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4_ أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية من خلال.

✓ ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الانفاق العام، وأهداف السياسة الاقتصادية؛

✓ مساهمة الدراسة في إبراز الدور المهم للنفقات العامة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية؛

✓ إعطاء نظرة حول آثار سياسة الانفاق العام المطبقة في الجزائر على المتغيرات الكلية خلال

الفترة 1990-2019.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوعا من الموضوعات الرئيسية في الحياة الاقتصادية التي

تثير الكثير من الجدل بين الباحثين، خصوصا في ظل تذبذب أسعار النفط وما يترتب عليه من

انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، الذي يشهد تضاربا في معطياته حيث يتبنى سياسة التقشف

عند تهاوي أسعار النفط ، ويتوسع في الإنفاق عند تحسنها، مما يتوجب على الحكومات المتعاقبة

ضرورة وإعادة النظر في الكثير من التوجهات العامة.

6- الدراسات السابقة:

دراسة فاطمة الزهراء خبازي، في أطروحة الدكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، الموسومة ب: إدارة السياسة الاقتصادية في

ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، الجزائر نموذجا، خلال الفترة 1986-2011، حيث توصلت

الباحثة إلى أن السياسة المالية تكتسب أهمية قصوى في السياسة الاقتصادية، بحيث تشكل أداة من

أدوات الدولة في التوجه والإشراف إلا أن ما تواجهه السياسة المالية من فساد إداري في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، يحد من فعالية هذه الأداة الهامة، ويعيق تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة الاقتصادية. كما توصلت إلى أن ظهور مشكل التعارض في الأهداف على المستوى السياسة النقدية، الذي أدى بدوره إلى اقتصار على هدف واحد من طرف السلطة النقدية والتمثل في الاستقرار النقدي مما طرح عدة مسائل على مستوى السياسة النقدية.

دراسة **طويرات وليد**، أطروحة علوم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر الموسومة بـ سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، كليه الشريعة والاقتصاد، 2015/2014. حيث قام الباحث بإجراء مقارنة بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي ويرى أن النفقة في الاقتصاد الوضعي غير عادلة عكس النفقة في الاقتصاد الإسلامي. وأن النظام الإسلامي جعل حد أدنى من النفقات العامة التي لا يجب التخلي عنها مهما كانت الظروف، وهذا ما لا نجده في الاقتصاد الوضعي وهي ميزة من ميزات الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصاديات. أنه توجد عقبات في التنمية في المنظور الوضعي، حيث توجد حلقات مفرغة للفقر التي تدخل الدولة في دوامة من المعوقات بحيث تكون أحد أسباب التخلف هو في حد ذاته نتيجة لسبب آخر، كما أن عوائد السوق، نقص الادخار، وعقبات أخرى من الفساد الإداري والمالي تأثر بشكل مباشر على التنمية. فتوصل الباحث في الأخير على أن النفقة في المنظور الإسلامي لها تأثير وفعالية أكبر من النفقة في الاقتصاد الوضعي على التنمية الاقتصادية.

دراسة **بودخدوخ كريم**، أطروحة الدكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، الموسومة بـ: اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، حيث بين الباحث أن مخططات الإنفاق العام التي أقرت خلال فترة الدراسة حققت متوسط نمو حقيق قدر بـ

3.3%، مقابل معدل نمو خارج المحروقات قدر في المتوسط خلال نفس الفترة بـ 6.1% حيث ارتكزت معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات في قطاع الخدمات كما توصل الباحث إلى الاستمرار في دعم الطلب الكلي من خلال مخططات الإنفاق العام لأكثر من عقد من الزمن يعتبر توجهها خاطئاً للسياسة الاقتصادية، في ظل جمود الجهاز الإنتاجي المحلي، وهذا بمقارنة ما تم إنفاقه مع ما تم تحقيقه في النشاط الاقتصادي. كما استنتج الباحث وأن استمرار الدولة في دعمها للطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام جعل الاقتصاد الجزائري على تبعية كبيرة للقطاع العام الذي تزايد حجمه في النشاط الاقتصادي وتحول ليكون المحرك الرئيسي فيه. وهو ما أدى على صعيد آخر إلى تعاضد انتشار الفساد الإداري وتنامي سلوك البحث عن الريع الذي أدى إلى غياب الرشادة في الإنفاق العام ، وأثر سلباً على انتشار القطاع الخاص ودرجة التنافسية في الاقتصاد الوطني.

دراسة دنان راضية، أطروحة الدكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2015، 2016/3، الموسومة بـ ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل المتغيرات الدولية، دراسة حالة الجائر 1990-2014، حيث قامت الباحثة بدراسة تحليلية خلال فترة الدراسة وخلصت، إلى أنه يتوجب على الحكومة أن تعمل بمبدأ إنتاجية النفقة، وهو ما يعني توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة وتكون المفاضلة بينهما على أساس اختيار المشاريع ذات النفقة الأقل والإنتاجية الأعلى وذلك بتبني معايير الجدوى الاقتصادية. كما اقترحت الباحثة ضرورة تبني نظام موازناتي جديد في الجزائر وتصنيف جديد للنفقات العامة بشكل يتماشى وفق الموازنة بالبرامج ويعوض التصنيف المعمول به حالياً، مما يسمح بتخطيط الموازنة الاقتصادية، وهو ما يسمح بتوفير الوقت الكافي لمشاركة الجميع في تحديد الأولويات والاتجاهات الأساسية للدولة، حيث أقرت الباحثة على أن دور الميزانية الجديد يدخل تغيرات أساسية في كيفية وضع موازنة الدولة.

7-حدود الدراسة:

بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى استنتاجات منطقية، تقتضي منهجية البحث وضع حدود للإشكالية، من أجل التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة المزدوجة (النظرية، والتطبيقية)، ولتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود والمجالات التالية:

المجال المكاني: تختص هذه الدراسة بتناول واقع وطبيعة سياسة الإنفاق العام المطبق في الجزائر خلال فترة الدراسة ومختلف تأثيراتها على الاقتصاد الوطني، سواء أكان ذلك من خلال المؤشرات كمية أو نوعية الناتجة عن سياسة الإنفاق العام ومدى تحقيقه لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

المجال الزمني: أما الإطار الزمني للدراسة فقد شمل الفترة الممتدة بين 1990-2019 .

8-المنهج المتبع:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى إجابات للأسئلة المطروحة والبحث عن مدى صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعية ، استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي بما يتناسب مع التقسيم المنهجي للدراسة. حيث تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري بالاستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي مرتكزين في ذلك على أهم معطيات وإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية والدراسات الصادرة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما قمنا بإجراء دراسة قياسية معتمدين على معطيات البنك الدولي.

9-دوافع اختيار الموضوع:

إن دراسة أي موضوع واختياره يكون نتيجة أسباب ودوافع أدت إلى التطرق لهذا الموضوع من أهمها:

1- الموضوع ينتمي إلى الاقتصاد الكلي وهو في مجال الاختصاصي؛

2- الميول الشخصي لمواصلة البحث في هذا الموضوع الذي يشكل مجال اهتمام؛

3- يعتبر من المواضيع المتجددة، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر للطرح الكينزي من أجل إنعاش

الاقتصاد ؛

4- يعتبر من مواضيع الساعة، كون الجزائر تسعى دوما للتدخل عن طريق الإنفاق العام من أجل

ضبط التقلبات الاقتصادية والاجتماعية.

5- الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر مما يستدعي الأمر للتطرق لمثل هذا الموضوع.

6- اعتقادي بأنه الصدمة البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول قد تعيد للحكومة

بوصلتها الضائعة، نحو اقتصاد وتنمية بعيدا عن الريع البترولي بترشيد الإنفاق بدعم

الاستثمار في قطاعات أخرى وإعادة برمجة أهدافها الاقتصادية.

10-صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات عند إعدادنا لهذه الدراسة، لعل أبرزها:

تشعب الموضوع وارتباطه بعوامل كثيرة؛

تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية، والهيئات الدولية خاصة بين: الديوان الوطني

للإحصائيات ، الانكتاد، المؤسسة المالية الدولية؛

صعوبة الحصول على إحصائيات ومعلومات جديدة تتعلق بالنتائج المحققة في إطار برامج الإنعاش

الاقتصادي، ومقابل المبالغ الكبيرة التي خصصت لهذه البرامج.

11-هيكل البحث:

من أجل الإحاطة لأهم عناصر الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، فصلين نظريين

وفصل ثالث تحليلي وفصل رابع للدراسة القياسية.

الفصل الأول: قمنا بتخصيص هذا الفصل لدراسة، مقارنة نظرية حول الإنفاق العام، من خلال التطرق إلى الإنفاق العام وتقسيماته وضوابطه، وسنحاول ضبط المحددات التي تحكم الإنفاق العام، بالإضافة إلى دراسة ظاهرة ازدياد حج الإنفاق العام، وأسبابه، وهذا بعرض أهم النظريات التي عالجت هذه الظاهرة مع تبيان أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

الفصل الثاني: حاولنا التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالسياسة الاقتصادية وأهدافها وكذا أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، من خلال الإبحار في أهم آراء في تاريخ الفكر الاقتصادي

الفصل الثالث: في هذا الفصل حاولنا إجراء دراسة تقييمية تحليلية لسياسة الإنفاق في الجزائر وهل تحقق من خلالها أهداف السياسة الاقتصادية المتعارف عليها خلال الفترة 1990-2019؛

الفصل الرابع: حاولنا تقديم دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على الأهداف الأربعة لأهداف للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام كآلية لتدخل الدول

الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام كمظهر من مظاهر تدخل الدولة

مقدمة الفصل:

يحتل الإنفاق العام أهمية كبيرة في الدراسات المالية لكونه الأداة الأبرز والأهم المستخدمة من قبل الدولة من أجل تحقيق التقدم والتطور في جميع المجالات ، وبالتالي فالسياسة الانفاقية تعكس وبصورة واضحة توجه سياسة الحكومات، بصفتها مظهرا من مظاهر السياسة الاقتصادية. حيث تهدف من ورائها النهوض بواقع الاقتصاد الوطني لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تستخدم الحكومات الإنفاق العام والضرائب كآلية للتأثير وتوجيه الاقتصاد.

مما سبق نهدف من خلال هذا الفصل تحليل الإطار النظري للإنفاق العام من خلال ثلاثة

مباحث وهي:

المبحث الأول: أدبيات الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثاني: محددات تطور حجم النفقات العامة؛

المبحث الثالث: تكامل السياسة الجبائية و سياسة الإنفاق العام.

المبحث الأول: أدبيات الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

يقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة في تقدير ما يحتاجه المجتمع من حاجيات، واضحة في اعتبارها ما تحوزه من إيرادات وفقا لسياستها الاقتصادية المرسومة، مع وضع في الحسبان العوامل المؤثرة على قطبي موازنتها والعوامل المؤثرة عليها أو المحيطة بها، فأصبح الإنفاق العام من الركائز الأساسية للاستناد عليه في تحديد معالم السياسة المالية ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسة من خلال توجيه الإيرادات والنفقات والاستغلال الأمثل للموارد. تتفاوت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اقتصاد لآخر حسب النظام السائد،

المطلب الأول: الإنفاق العام في ظل سلوك الدولة:

تطور مفهوم سلوك الدولة مع تطور حياة الأفراد والمجتمعات والأنظمة السياسية، فقد كانت الوظيفة الرئيسية للدولة في القرن التاسع عشر متمثلة في توفير الخدمات العامة مثل الدفاع والأمن، وبعد الحرب العالمية الثانية توسع دور الدولة أكثر حيث أصبحت تستثمر في الكثير من القطاعات مثل الصناعة، مما غير مفهوم دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، كما ظهرت العديد من الآراء فيما بعد التي تنادي بضرورة توسيع دور الدولة في الحياة الاقتصادية¹.

1- الإنفاق العام في ظل الدولة الحارسة: يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر

المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، فالمجتمعات القديمة تقوم على أساس حرية الفرد

¹Ahmed zakane, Dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique, essai d'analyse économétrique appliquée au ca de l'Algérie, thèse de doctorat d'état en sciences économique, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, université d'Alger, 2003-2002, p13

والملكية الخاصة التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي واختصار دور الدولة فقط على توفير البيئة المناسبة للأفراد حتى يقوموا بنشاطهم الاقتصادي حيث تقوم الدولة بتوفير الأمن والحماية.¹

حقق النظام المالي في ظل الفكر التجاري الأهداف المرجوة منه، فقد كانت النتيجة هي تراكم رأسمالي ضخم يطلق عليه رأس المال التجاري تمييزاً عن رأس المال الصناعي الذي تكون في مرحلة لاحقة. ولكن مع قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من اختراعات واكتشافات علمية، ظهرت الحاجة إلى شكل جديد في إدارة المشروعات وتشجيع المستثمرين على الاستفادة مما تحقق من اختراعات وإدخال مجال التطبيق الصناعي. لذلك كان لابد من إتباع سياسة جديدة. واعتقد المفكرون الاقتصاديون أن هناك محركاً ذاتياً أو ما أسموه باليد الخفية التي تحرك الأفراد نحو تحقيق مصالحهم الذاتية في كافة المجالات. ولذلك أوصى الاقتصاديون بضرورة إطلاق الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في هذا المجال

✓ وبذلك تحدد دور الدولة في القيام بالمرافق أو المشروعات المباشرة وتحقيق المناخ الملائم لحماية المنافسة وجهاز السوق من خلال قيامها بوظائف الأمن والعدالة والدفاع. وتحددت أهداف النظام المالي في الآتي²:

✓ الحصول على الإيرادات العامة اللازمة للنفقات العامة التي يجب أن تكون عند الحد الأدنى من تطبيق العدالة عند فرض الضريبة وتوزيع الأعباء العامة؛

✓ تحقيق توازن الميزانية أي توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وقد يترتب على هذا المنطق ضرورة عدم اللجوء إلى القروض أو زيادة الضرائب أو الإصدار النقدي، لأن

¹ علي نبع صايل، عمر إبراهيم عناد، مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-

2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 18، السنة 2017، ص 173

² خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، 2016، ص ص 23-24

القروض التي تستخدم لتغطية النفقات الاستهلاكية تضر بالاستثمار وزيادة الضرائب تعني أن الدولة تحصل من الأفراد وبلا ضرورة على مبالغ كان يمكن استثمارها، أما الإصدار النقدي فإنه يؤدي لحدوث تضخم وارتفاع في الأسعار؛

✓ تطبيق قواعد التحليل الاقتصادي المطبقة على المشروعات الخاصة في حالة الإنفاق العام ، وبذلك كانت قواعد المالية العامة الخاصة مشابهة إلى حد كبير القواعد المالية العامة وهذا التحليل كان لابد أن ينظر إلى الإنفاق العام على أنه إنفاق استهلاكي غير منتج وأن تطبيق الدولة مبدأ تحقيق أقصى منفعة كما يفعل الأفراد في قراراتهم المالية. ولكن هذه الأمور وإن كانت تصلح في إدارة المشروعات الخاصة فإنها لا تصلح للمشروعات أو الإنفاق العام خاصة في مجال التوظيف والإنتاج والدخل ومواجهة الدورات الاقتصادية؛

2- الإنفاق العام في ظل الدولة المتدخلة: جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة الكساد الكبير التي أعقبت الحرب العالمية الأولى سنة 1929، والتي تميزت بإعادة النظر في معظم قوانين الفكر الكلاسيكي¹. لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارس، إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقاً من فكرة اليد الخفية لـ آدم سميث.

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظراً لجموده من جهة، ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دور الدولة عن أخرى من جهة ثانية، وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط6، 2015،

عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد إذ يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وكان هذا نتاجا لأفكار المدرسة الكينزية* التي تزعمها الاقتصادي الانجليزي كينز في ثلاثينيات القرن الماضي، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله، فيما يخص حيادية النقود، وأن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ العرض يخلق الطلب، إذ أبرز كينز أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام، باعتبار المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي، ومن يبرز لنا مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة العامة كما يلي:¹

- ✓ تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع تزايد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليات في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة.
- ✓ ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هنالك أولوية للنفقات على

*جون مينارد كينز (1883-1946) العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة. لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو.

¹بودخدوخ كريم، مذكرة ماجستير، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2009/2010،

الإيرادات وعدم المانع في تحقيق العجز المالي مادام أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

✓ تحول النفقة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي ساهم في تطور النفقات العامة، وتحول عند التقليديين إلى التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة، وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواعها، بحكم أن تأثير كل أنواع النفقات العامة، يترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواعها، بحكم تأثير كل أنواع النفقات العامة يختلف من نوع لآخر.

3- الإنفاق العام في ظل الدولة المنتجة: شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشاطا غير مسبوق فلم يعد دور الدولة مقتصرًا على التدخل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات ، بل امتد لتكون الدولة هي المنتج الأكبر، حيث أخذت الدولة على عاتقها إقامة القطاع الصناعي بكل فروع له لدرجة تأميمها لجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تتفق على هذه المشاريع بغض النظر عن نتيجة دورتها، انتقلت بعض الدول لممارسة مهمة الإنتاج والتوزيع بنفسها، ويمكن ملاحظة ذلك في الدول ذات التخطيط المركزي، مما يعطينا دور جديدا للدولة مختلف جذريا عن الأدوار السابقة. ويتطلب تملك الدولة لكافة وسائل الإنتاج أو معصمها من أجل تحقيق شروط نجاح هذا الدور وتغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي¹.

4- الإنفاق العام في الفكر النيو كلاسيك: فالدولة تسعى جاهدة لتمويل مختلف نفقاتها بواسطة العديد من طرق التمويل، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على الاستهلاك بصفة عامة والاستهلاك الاستثماري

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الجزء 1، ط2، عمان،

بصفة خاصة. ويؤثر أيضا في الصادرات، فإذا اعتمدت الدولة على إصدار سندات حكومية من أجل تمويل نفقاتها عوضا على فرض الضرائب الاستهلاكية ذلك ما يؤدي إلى زيادة نسب الاستهلاك، في المقابل ينخفض الادخار بمختلف أنواعه، أما إذا كان الاقتصاد في حالة قريبة من التوظيف الكامل فإن زيادة مستويات الاستهلاك بنسب كبيرة سيؤدي في المقابل لانخفاض في مختلف أنواع الإنفاق، وبالتالي سوف يؤثر ذلك في قيمة الاستثمارات والصادرات (حيث يحدث لها انكماش) وهذا ما يعرف بأثر الطرد.¹

5- الإنفاق العام في ظل الدولة الاشتراكية: سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ارتبط دور الدولة في تعويضها لقوى السوق، أين انتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي ساعد على ظهور أسلوب التخطيط المركزي، حيث تبنت هذا الفكر معظم الدول النامية حيث كانت حديثة العهد بالاستقلال، وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على الارتقاء بمؤسساتها وأنظمتها بصفة عامة. حيث اقتنعت هذه الدول أنه لن تتحقق التنمية إلا بتدخل مباشر من الدولة². ومن نتائجها:

✓ أصبحت للدولة السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، مع اختفاء النشاط الفردي؛

✓ المبدأ السائد في مجال الإنفاق العام هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للمصالح المركزية والتخطيط الاقتصادي الشامل، حيث أصبح النشاط المالي للدولة جزء من نشاطها الاقتصادي؛

¹ الحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميترا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018،

² سعد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق للنشر، القاهرة، مصر، 1991، ص 25

✓ هدف السياسة المالية و الإنفاق العام بالتحديد هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهو إحداث التوازن العام عن طريق إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد برز اهتمام كبير لتقليص وظائف الدولة، ذلك بسبب المشاكل التي تعرضت لها هذه الاقتصاديات، مثل التضخم، والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها من سياسات هذا النظام.¹

6- الإنفاق العام في ظل الدولة العصرية "دولة الرفاه":

في نهاية القرن التاسع عشر قامت بعض الدول الأوروبية بالتدخل المباشر لتوفير الرعاية لمواطنيها (رعاية اجتماعية، صحية واقتصادية) وهو ما أطلق عليه بسياسة الرفاهية، " بمثابة مجموعة من الأنشطة والبرامج الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية لتحسين حالة المجتمع المحلي والفرد".² ونتيجة لهذه السياسة فقد زادت أهمية ودور الدولة، تتكون من مؤشرات من خلالها يمكن قياس مفهوم دولة الرفاهية:

- ✓ العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الحكومة في الرعاية الاجتماعية؛
- ✓ تعظيم درجة تخصيص الموارد لصالح البعد الاجتماعي؛
- ✓ الإعانات النقدية للأسر (منح البطالة، النقل المجاني والتأمين الصحي)؛
- ✓ الدعم من خلال توفير الرعاية الصحية ورعاية كبار السن مباشرة من قبل الحكومة؛
- ✓ توفير التعليم؛
- ✓ توفير متطلبات السكن والغذاء ومختلف خدمات الرعاية الأخرى.

¹ عباس المجن، علي العبد، تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تأمينها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 4، المجلد 23، 1995، ص 99

² صفاء صابر خليفة محمدين، نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية دراسة في الإشكاليات والمآلات، ص 278 موقع الكتروني <https://esalexu.journals.ekb.eg>

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية، فمن خلاله تحافظ الحكومات على مقوماتها الوطنية، و توفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية، و تؤثر على معدلات التنمية و في توزيع منافعها و تهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، و تظهر النفقات العامة للدولة في أحد جانبي الموازنة العامة، و توضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الاتفاقية و الأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع.

1-تعريف الإنفاق العام: لقد جاءت عدة تعريفات للإنفاق العام من طرف الاقتصاديين بصيغ مختلفة نذكر منها:

1-1-تعريف 1: "يعرف الإنفاق العام بأنه تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات الإقليمية)"¹

1-2-تعريف 2: "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي بقصد إشباع حاجة عامة."²

1-3-تعريف 3: "يقصد بالنفقات العامة كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطن، أو دفع المعاشات، أو دفع أجور المقاولين أو الموردين أو منح الإعانات أو استهلاك مبالغ القروض"³

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط5، 2015، ص55

² حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2016، ص 11

³ رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 224

1-4-تعريف 4: "النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة."¹

وعليه نقول أن الإنفاق العام يختلف بشكل رئيسي بأي من المنظور الكلي أو الجزئي لما يشكل الإنفاق العام فينظر إلى الإنفاق العام من الناحية الكلية على مجموع واحد في الحسابات الاقتصادية الوطنية التي من المحتمل أن تأثر على الاقتصاد الكلي بما في ذلك قضايا التضخم والبطالة وأسعار الفائدة في المقابل يركز المنظور الجزئي على الفرد وبرامج الإنفاق وآثار التغيرات في الإنفاق عليه

2-عناصر الإنفاق العام

يتضح من هذا التعريف أن للنفقة ثلاثة أركان هي:

2-1- أن تتخذ النفقة العامة الشكل النقدي: إن العنصر الأول للنفقة العامة هو اتخاذها الشكل النقدي²، حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، من أجل تسيير المرفق العام وثماناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.³

يعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق الإنفاق التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي:

¹ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 23

² عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006، ص 44

³ محرز محمد عباس، مرجع سابق ذكره، ص 55

1. يثير الإنفاق العيني الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية في كيفية تقديره، وعدم دقته واتساع

المجال للسلطات الحكومية إلى محاباة بعض الأفراد على حساب بعضهم الآخر؛¹

2. إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ

مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام

والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة،² كما أنه من الناحية العملية لا يمكن رقابة الإنفاق

العام في شكله العيني؛

3. إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة

لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته؛

4. الإنفاق في شكله العيني يثير العديد من الإشكاليات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في

التدقيق وقد يؤدي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

2-2- أن تكون تهدف لتحقيق منفعة عامة: إن هدف الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة، وكي

يكون الإنفاق عاما يجب أن يهدف لإشباع حاجة عامة أو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة.

وبالتالي لا تعتبر من قبيل الإنفاق العام تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة. فمبدأ

العدالة والمساواة بين جميع الأفراد هي التبرير لهذا العنصر، حيث أن تحمل الأعباء العامة والنفقات

العامة هما وجهان لعملة واحدة.³

2-3- صدور النفقة عن شخص معنوي عام: لكي تتصف النفقة بخاصية العامة يجب أن تتم

بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الإدارات ومؤسسات الدولة وعلى رأسها الدولة وهيئاتها العامة

¹سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص27

²محزري محمد عباس، مرجع سابق ذكره، ص 56

³سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الإيرادات العامة - النفقات العامة - الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية،

ط1، 2008، بيروت لبنان، ص30

الوطنية والإدارة الإقليمية.¹ فالطبيعة القانونية للآمر بالصرف عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة، وبناء على ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام. ولكن هل الإنفاق الموجه لممارسة نشاط اقتصادي مثل المشروعات الإنتاجية يعتبر إنفاقا عاما؟ من أجل تحديد طبيعة هذا الإنفاق استند الفكر المالي على محددين أحدهما قانوني و الآخر وظيفي.

2-3-1-المعيار القانوني: تقوم الدولة ببعض الوظائف التي تتماثل وتتشابه مع تلك التي يقوم بها القطاع الخاص مما يجعل الكثير من الدول تمنح سلطتها الآمرة لمشروعات خاصة ومختلطة، مما وجب الأخذ بمعيار طبيعة الوظيفية التي تصدر عنها النفقة.² حيث يركز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق، فيعتبر إنفاقا عاما إذا قام به شخص خاضع لقواعد القانون العام كالدولة وفروعها السياسية، وتكون نفقة خاصة إذا كان من الأشخاص الخاضعين لقواعد القانون الخاص بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض.³

2-3-2-المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالنفقة، وليس على الطبيعة القانونية له، وعليه لا يمكن اعتبار جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص الاعتباريين العاملين نفقات عامة، بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أما الإنفاق الذي تقوم به الدولة في إطار نشاطها الاقتصادي المماثل لنشاط الأفراد كالمشروعات الإنتاجية أعتبرت في الفقه المالي على أنها نفقات خاصة.⁴

¹ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 24

² خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتاب المصرية، 2016، القاهرة، مصر، ص 70

³ رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 229

⁴ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة، ص 64

3-قواعد الإنفاق العام: يقصد بقواعد الإنفاق العام أو ضوابط الإنفاق العام كل الإجراءات والقوانين التي يجب مراعاتها واحترامها من أجل تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام، الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة بأقل تكلفة ممكنة، مع ضرورة توفر أساليب وآليات للرقابة التي تضمن أوجه المنفعة دون إسراف ولا تبذير.¹ وعليه فإن ضبط الإنفاق العام يمكن أن يعد مفهوما مرادفا لمفهوم ترشيد الإنفاق العام، فالترشيد لا يعني بالضرورة تخفيضه²، ومن أجل الوصول إلى الإنفاق العام الأمثل وجب التقيد بالضوابط التالية:

3-1-ضابط تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع: يجب أن يكون الهدف من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة هو توجيه الإنفاق العام وفقا لهذا الضابط إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع بأقل تكلفة ممكنة،³ وألا يوجه الإنفاق العام للمصالح الخاصة أو بعض الفئات من المجتمع دون غيرهم، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ. كما يجب أن ينظر إلى لمرافق العامة نظرة شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق،⁴ ومن أجل ذلك يتوجب علينا قياس المنفعة لأنه يصعب تحديد فكرة المنفعة العامة لأنه يأخذ بعين الاعتبار أن للنفقة العامة آثار ظاهرة ومخفية لحظية وآجلة وعلية ظهر اتجاهان رئيسيان يحددان ويقيسان المنفعة: الاتجاه الشخصي والموضوعي.

3-1-1-الاتجاه الشخصي: يرى أنصار* هذا الاتجاه أن قياس المنفعة الإنفاق يتم عن طريق المقارنة ما بين الناتج الإجمالي المتولد من ممارسة الدولة للإنفاق العام والناتج المتولد عندما يترك هذا

¹سوزي عدلي ناشد،المالية العامة، الارادات العامة -النفقات العامة-الميزانية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 53

² يحي عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 2014، ص 54

³ خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الناشر غير معرف، ط2، 2002، ص109

⁴سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص53

* من أنصار المذهب الشخصي دي فيتني دي ماركو، بيجو، كالدور

الإنفاق بيد الأفراد. إلا أنه يؤخذ على هذا الاتجاه صعوبة تطبيقه من الناحية العملية، لهذا برز اتجاه جديد في قياس المنفعة وهو الاتجاه الموضوعي¹.

3-1-2-الاتجاه الموضوعي: يتم قياس المنفعة الناشئة من الإنفاق العام، من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل الوطني، حيث إذا كانت زيادة في الدخل الوطني مرافقة للزيادة في الإنفاق العام فيمكن القول أنها نفقات ذات منفعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يهتم فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار جانبها الاجتماعي².

3-2-ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام : وهي قاعدة قديمة تلح على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم الإسراف، ولا يقدر بالاقتصاد في النفقة التقتير في الإنفاق ولكن إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ على المسائل الضرورية، ووجوب الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك. ويكون الاقتصاد في الإنفاق العام بالالتزام بما يلي³:

تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة، لأن سلطة إقرار النفقة العامة بيد الدولة، مما يجعلها تستند للحجم الأمثل الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع؛ إعادة دراسات الجدوى للمشاريع من ناحية: التكاليف، خطة التمويل، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع، فرص العمل التي يوفرها المشروع، لان دراسات الجدوى تهدف لترشيد الإنفاق بالأخص النفقات الاستثمارية كونها تدخل في الاستثمار العام التي يمكن من خلالها تحديد الاحتياجات والتكاليف من جهة ، والأرباح والمزايا الناتجة عنها من جهة أخرى.

¹ محمد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017، ص 14

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 40

³ بودخدوخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 44، غير منشورة

ضابط الترخيص: ويتضمن هذا الضابط عدم جواز الصرف والارتباط إلا بحصول الإذن من الجهات المختصة، سواء من السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الميزانيات العامة، أو الجهات الإدارية المخولة قانوناً بالصرف، حيث تنظم قوانين المالية في معظم الدول كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة والسلطة المختصة بالإذن بالصرف والجهات المختصة بالرقابة وتنفيذ النفقة العامة وأنواعها.¹

4- أدوات سياسة الإنفاق العام: يترجم الإنفاق العام السلوك المالي للحكومات، لهذا تقوم الحكومات بعدد من آليات من أجل الوصول إلى أهداف معينة

4-1- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:

إن تخفيض الإنفاق العام له دور في امتصاص التضخم، ولكن ليس بدرجة كبيرة لأن عملية تخفيض الإنفاق العام خصوصاً في القطاعات الحساسة أمر صعب جداً، لذلك تلجأ الدولة للتخفيض التدريجي للنفقات وفي القطاعات التي تجدها مناسبة لعملية التخفيض. مثل لجوئها لتخفيض بعض أنواع الإنفاق الاستهلاكي، وابتعادها عن الاستثمارات التي لا تجدها ضرورية وهامة بحيث تقوم ببرمجتها في المستقبل من أجل تخفيض الإنفاق العام، وهو ما يؤثر في تخفيض الطلب الكلي، لذلك يحث الاقتصاديين على التركيز واستخدام الأداة الأخرى، المتمثلة في اللجوء لزيادة الضرائب خصوصاً الضرائب المباشرة.²

يمكن أن يؤدي الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وهذا يؤدي إلى حياد سياسة الإنفاق العام فيما يتعلق بالتشغيل وآثار توليد الدخل المترتبة على الإنفاق العام، والعامل الذي يحدد درجة فعالية سياسة الإنفاق العام هو طريقة تمويل هذا الإنفاق، حيث أن ردود فعل الإنفاق

¹ محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 15

² دردوري لحسن، لقلطي الأخضر، أساسيات في المالية العامة، دار حميترا للنشر والترجمة، 2018، ص ص 35-36

الحكومي على الاستثمار الخاص تكون من خلال الأثر على سعر الفائدة أو على التكلفة الحدية لرأس المال، فإذا لم يتم تمويل الإنفاق العام بزيادة عرض النقود تم تمويله من خلال سوق الأرصدة النقدية القابلة للإقراض وهذا ما سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، كما أن الآثار المقيدة للاستثمار الحكومي الممول عن طريق الاقتراض قد تلغى عن طريق هبوط الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للاستثمارات الخاصة.¹

4-2- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

✓ نفقات الخدمات العامة؛

✓ نفقات الأمن والدفاع؛ نفقات الخدمات الاجتماعية؛

✓ نفقات الشؤون الاقتصادية؛ نفقات أخرى.

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام، ويحدث هذا التعبير تبعا لأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها، فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني ومنه زيادة أسعاره، وهذا دون أن يعني ذلك أنها لا تفيد الإنتاج القومي، فكثيرا ما تفيد في تطوير فنون الإنتاج، وتطوير الهياكل القاعدية.²

1 سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، كاسمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 472
² قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط4، 2017، ص 191

المطلب الثالث: تصنيفات الإنفاق العام

أدى التطور الذي لحق بالدولة إلى تعدد نشاطاتها الاقتصادية، و من ثم إلى زيادة نفقاتها و تنوعها. يتم تقسيم النفقات العامة وتمييزها عن بعضها البعض استنادا إلى معايير متعددة، ستقتصر هذه الدراسة على ذكر أهم التقسيمات:

1-التصنيفات العلمية للإنفاق العام: تصنف النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين هما:

التقسيمات العلمية للإنفاق العام: ويقصد به تلك المعايير الاقتصادية التي تستند عليها وهي تبين الآثار الاقتصادية للنفقة العامة على الدخل الوطني

التقسيمات الوضعية.

1-تقسم النفقات العامة من حيث دوريتها: إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية

1-1- النفقات العادية: " هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير المرفق العمومي، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتنفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية، غير أن تكرارها لا يعني تكرار قيمتها ولكن يعني تكرار نوعها في كل ميزانية وفي كل سنة".¹

1-2- النفقات غير العادية: ويقصد بها تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة وبصورة دورية، أي تحدث على فترات متباعدة، وقد أدرج تحت هذه النفقات المبالغ مخصصة لمساعدة منكوبي الكوارث الطبيعية أو ترميم الطرق.²

¹ حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 48

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 29.

ما يجب الانتباه إليه أنه لا يمكن للحكومة تقدير النفقات العادية تقديراً صحيحاً أو قريباً من الصحة، إذ عليها تدبير ما يلزم من الإيرادات العامة لسد هذا النوع من النفقات أما النفقات غير العادية فنظراً لكونها طارئة فتسد في غالب الأحيان من الإيرادات غير العادية كالقروض، وهذا خاص بالسياسة المالية التقليدية. أما السياسة المالية الحديثة فيعتبر أنه لا يوجد مبرر للفرقة بينهما، وأنه يمكن تمويل الصنفين من النفقات العادية وغير العادية من نفس مصادر التمويل.

1-3-3- معيار التفرقة بين النفقات العادية وغير العادية: هناك خمسة معايير للفرقة بين هذين النوعين من النفقات:¹

1-3-3-1- معيار الانتظام والدورية: أساس التفرقة هنا هو، إذا كانت تتكرر بانتظام وتظهر كل سنة على فترات منتظمة فهي نفقات عادية، أما إذا كانت لا تتمتع بصفة الانتظام والتكرار في نفقات غير عادية؛

1-3-3-2- معيار الفترة التي تستمر خلالها آثار النفقات العامة: أساس التفرقة هنا هو الفترة التي تنتج فيها النفقات العادية آثارها، فالنفقات العادية هنا هي تلك التي تستوعب بكامل قيمتها في الأموال المنتجة من السلع والخدمات خلال الفترة المالية أو السنة المالية التي أنفقت خلالها، أما النفقات غير العادية فهي تلك التي تتعدى الفترة المالية التي أنفقت خلالها؛

1-3-3-3- معيار توليد الدخل: وفق هذا المعيار هو أن النفقات العادية لا تدر دخلاً، أما النفقات غير العادية تعطي دخلاً مثل نفقات الاستثمار؛

1-3-3-4- معيار إنتاجية النفقة العامة: معيار التفرقة هنا هو ما إذا كانت النفقة العامة منتجة أو غير منتجة، فالنفقات المنتجة هي نفقات غير عادية، أما النفقات غير المنتجة فهي نفقات عادية؛

¹ عزت القناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2006، ص ص 54-56

1-3-5- معيار المساهمة في تكوين رؤوس الأموال العينية: هو مدى مساهمتها في تكوين رأس

المال، فالنفقات العادية هي تلك النفقات التي لا تساهم في تكوين رأس المال، فهي نفقات التسيير أو

جارية، أما النفقات غير العادية فتساهم في تكوين رأس المال، وتدعى بالنفقات الاستثمارية.

من حيث الآثار الاقتصادية:

إن هذا التقسيم لم يعد يتماشى مع المفهوم الحديث للمالية العامة، فالنفقات التي ينظر إليها

على أنها غير هادئة أصبحت عادية، وهذا يشمل النفقات الاستثمارية التي أصبحت تتكرر سنويا

وتحتل بنود ثابتة في ميزانية الدولة، لهذا تخلت معظم الدول على هذا التصنيف.

2- تقسيم النفقات من حيث الآثار الاقتصادية

2-1- النفقات المنتجة وغير المنتجة: تقسم أيضا النفقات من حيث إنتاجيتها إلى نفقات منتجة

ونفقات غير منتجة. ويقصد بالإنتاج هو خلق قيمة مضافة من السلع المادية، مما يترتب عن اعتبار

النفقات الإدارية ونفقات المرافق العامة الناتجة عن تقديم الخدمات غير منتجة.

لكن تعرض هذا التصنيف إلى النقد، فليس العبرة في أن النفقة تدر مالا من عدمه، بل لكون

إنتاجية النفقة هو مدى تلبيتها لحاجة الشعب، فالإنفاق على صيانة الطرق يترتب عنه إنعاش

الاقتصاد بطرق غير مباشرة.

2-2- نفقات ناقلية وغير ناقلية: النفقات غير الناقلة (حقيقية) هي التي تحصل الدولة على مقابل سواء

كان سلع أو خدمات فهي نفقة حقيقية، فدفع رواتب الموظفين تسمى نفقة حقيقية جارية أما الإنفاق

على بناء مصنع يسمى نفقة حقيقية استثمارية. أما النفقات الناقلة (التحويلية) هي تلك النفقات التي

تتفقه الدولة دون مقابل كالنفقات المخصصة لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وإعادة توزيع الدخل

على الفقراء في شكل إعانات اجتماعية،¹ قد تكون النفقة الناقلة في صورة إعانات اقتصادية كإعانات الاستغلال من خلال دعم المنتجين للحفاظ على سعر المنتج، أو إعانات الإنشاء والتمويل من أجل دعم المشاريع المنتجة، أو دعم التجارة الخارجية كدعم الصناعة الوطنية

3-التصنيف وفق معيار التأثير في الدخل والجهة المصدرة للنفقة

أدى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تنوع الإنفاق العام وتعدد أوجهه، وحسب طبيعة الموضوع فإن الدراسة تتناول تصنيف الإنفاق العام حسب التقسيم الاقتصادي وذلك وفق معيارين، المعيار الأول هو معيار التأثير في الدخل الوطني والمعيار الثاني هو معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي.

3-1-معيار تأثير في الدخل الوطني: اعتمد في هذا التصنيف على معيار تأثير الإنفاق العام في الثروة العامة². وكذا على مدى قيام الدولة فعلاً بصرف الأموال العامة، حيث أن الإنفاق الحكومي يعني استخدام الدولة لجزء من القدرة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة. حيث تؤدي هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي.³

3-1-1-النفقات الحقيقية: تعد المشتريات الحكومية من السلع وخدمات إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال)، ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، مرافق عامة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي⁴، أي أنها استخدام الدولة لجزء من القدرة الشرائية بهدف إشباع حاجات عامة. وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف

¹ رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 238

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 39

³ وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان،

2010، ص 108

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص

الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات الأمانة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة¹. ويمكن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة حيث تؤثر على حجم الناتج كما ونوعاً².

فهذه النفقات وصفت بالحقيقة لكونها تؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال اللازمة لتسيير المرافق العامة أو تحقيق إشباع حاجات عامة.

3-1-2- النفقات التحويلية: هي النفقات التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني³، أي أنها مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، فهي مجرد إعادة توزيع للدخل القومي من جهة إلى جهة أخرى⁴. كما يعتبرها البعض الآخر على أنها نفقات تشمل المساعدات كالإعانات والنفقات الاجتماعية⁵.

فالنفقات التحويلية تمثل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، كالإعانات والمساعدات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وغيرها، إلى جانب بعض الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة قصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها لذلك فهذه

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006، ص 164

² بودخدوخ كريم، مذكرة ماجستير غير منشورة، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 41

³ نفس المرجع

⁴ سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، ط1، عمان ، الاردن، 2011، ص 64-65

⁵ حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 19

النفقات لا تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بشكل مباشر، فهي بمثابة إجراء لتحويل الدخل من فئات معينة إلى فئات أخرى.

وللتمييز بين النفقات الحقيقية والتحويلية يكفي الاعتماد على العناصر التالية:¹

✚ **المقابل المباشر:** أي ما تحصل عليه الدولة لقاء إنفاقها. وعليه، تعتبر النفقات التي لها مقابل

مباشر تحصل عليه الدولة نفقات حقيقية، وتكون غير حقيقة إذا كانت بدون مقابل؛

✚ **الزيادة المباشرة في الناتج الوطني:** تساهم النفقات الحقيقية في زيادة الناتج وإنتاج دخول

إضافية للمجتمع بصورة مباشرة، في حين أن النفقات التحويلية لا يستخدم فيها جزء من موارد

الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد، ومنه لا تؤدي إلى زيادة مباشرة

في الدخل الوطني؛

✚ **من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** تتولى الدولة بصفقتها شخصية

معنوية عامة استهلاك النفقات الحقيقية بصفة مباشرة وتقدم مقابل لها في شكل أجور وفوائد،

في حين أن النفقات التحويلية تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر من طرف الأفراد

المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

3-2- معيار الجهة الموجه لها الإنفاق: يرتكز هذا التصنيف على طبيعة النفقات وعلى الجهة

الموجه لها هذا الإنفاق ويعتمد على هذا النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية

وذلك للخصائص التي تتفرد بها كل من النفقات الجارية ونفقات الاستثمارية، أو بعبارة أخرى نفقات

التسيير ونفقات التجهيز كما تصنف في الجزائر.

¹ هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، جامعة

3-2-1- النفقات الجارية (نفقات التسيير): كما يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير

أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتب... إلخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها أي أنها لم تقم بإنتاج أي سلعة حقيقية.. فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايد من آثار فهو غير مباشر لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية¹.

تجتمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:²

✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

✓ تخصيصات السلطات العمومية؛

✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

✓ التدخلات الحكومية.

في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، مادامت أنها غير منتجة وأنها تعتبر مدمرة للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك. لكن لما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة. إن الزيادة في عدد الموظفين، وارتفاع الأجور، وعصرنة المصالح المدنية هي عوامل شاركت في زيادة نفقات

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2015، ص 66

² المادة 24 من قانون رقم 48-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية

التسيير، كما يجب أن نشير كذلك أن انجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة.¹

3-2-2- النفقات الاستثمارية:

تسمى أيضا نفقات التجهيز وكذلك النفقات الرأسمالية ويعني بهذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذا أصول غير مادية.² يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:³

✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛

✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

✓ النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز الذي برهن أن، في فترة الركود الاقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه مضاعف الاستثمار. فلو افترضنا قيام الدولة

¹Pierre lalumaire, les finance publique, armand colin collection, paris, 7eme edition. 1993 pp214-215

هاجر سلطاني ، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص

³المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية

بإنجاز استثمار معين (انجاز طريق سريع) خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.¹

وبالتالي يوجه الزبائن والموردون المداخل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم، فيمنحون بالتالي مداخل جديدة للتجار، للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخل.

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2015، ص68

المبحث الثاني: محددات تطور حجم الإنفاق العام:

من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة نمو الدولة الاقتصادي أو السياسي السائد فيها.¹ يتوقف حجم النفقات العامة على مجموعة من المحددات حيث توجد حدود لا يمكن تجاوزها وإلا تعرض الاقتصاد الوطني للخطر، وسنستعرض فيما يلي أهم المحددات:

المطلب الأول: التفسيرات النظرية لظاهرة زيادة الإنفاق العام:

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، حيث ترتبط بجميع القطاعات الاقتصادية. ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فزيادة في الإنفاق العام ليس بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة². بالرغم من معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم الإنفاق العام، إلا أنه يزداد باستمرار في معظم دول العالم، حتى أصبحت هذه الزيادة المستمرة ظاهرة تعرف باسم « ظاهرة نمو الإنفاق العام ». و لم تقتصر هذه الزيادة في أرقام الإنفاق العام، بل كانت تتضمن الزيادة في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

1- قانون فاجنر A.Wagner: أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن 19، حيث خرج بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين زيادة الإنفاق العام للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي سمي "بقانون فاجنر" مفاده كلما زادت معدلات النمو تبعته اتساع في نشاط

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2015، ص 89

² Anas benssalah zermrani, les finances publique au Maroc, politique financière et droit budgétaire, l'harmattan, paris 1998, p17

الدولة المالي وبالتالي زيادة في الإنفاق العام بمعدل يفوق الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني بتأثير التصنيع.¹ فهو يري أن هناك علاقة تبعية بين النمو الاقتصادي و نمو الإنفاق العام و أن الإنفاق العام ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الاقتصاد وقد أرجع هذا النمو في النفقات العامة لاختلاف وظائف الدولة فميز بين هذه الوظائف إلي:

أولاً: الوظيفة التقليدية: المتعلقة بالدفاع والأمن، وقد أرجع ظاهرة نزايذ الإنفاق العام في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى الأخذ بمركزية الإدارة من جهة، وإلى التوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية نتيجة لتعقد الحياة الاقتصادية؛²

ثانياً: الوظيفة الإنتاجية: المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية. فمع تزايد التقدم الفني والتقني وإمكانية العمل بنظام المؤسسات، عوض شركات المساهمة تزايد النفقات العامة كحصول زيادة الوظيفة الإنتاجية للدولة وتعددتها؛³

ثالثاً: الوظيفة الاجتماعية: أرجع فاجنر الزيادة في النفقات العامة من أجل القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعم استفادة كل الشرائح الاجتماعية من نتائج نمو الاقتصادي.⁴

تعرض قانون فاجنر إلى عدة انتقادات هامة :

✓ أهمل فاجنر الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي من حيث عملها بشكل مباشر أو

غير مباشر على زيادة الدخل القومي؛

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 90

² سوزى عدلى ناشد، المالية العامة . النفقات العامة . الإيرادات العامة . الميزانية العامة . منشورات حلبي الحقوقية ،

2003. ص63

³ محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 90

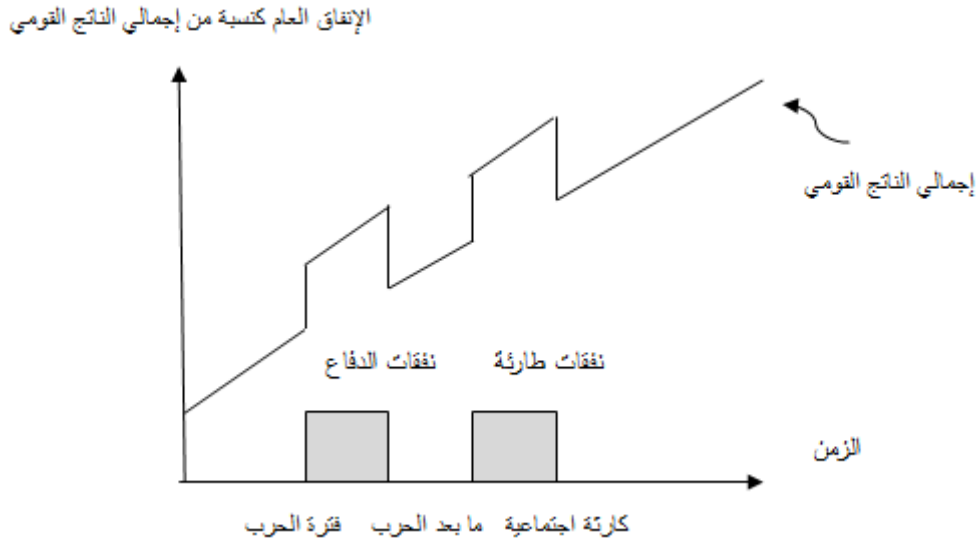
⁴ مرجع سبق ذكره، ص 90

✓ لا يتعرض قانون فاجنر لتوقيت الزيادة في النشاط الحكومي وما إذا كانت تتم بصفة منتظمة أو على شكل موجات متقطعة؛

✓ يركز على عوامل اقتصادية فقط في تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام و يهمل الاعتبارات الأخرى وخاصة السياسية والعسكرية.

2- أطروحة بيكوك - وايزمان **peacock & wiseman**: تمحورت هذه الدراسة حول تطور النفقات العامة بالنسبة للنواتج المحلي الخام في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890-1955). بدأ تحليلهما بافتراض أن قرارات الإنفاق العام تعتمد على أمور سياسية تتأثر بأصوات الناخبين، واعتقد أن الأفراد يرغبون في التمتع بمنافع السلع العامة لكنهم غير مستعدين لدفع الضرائب التي تمويل هذه السلع العامة، ومنه فإن مستوى الضرائب يمثل قيداً على نمو الإنفاق العام.¹

الشكل رقم 1-1 شكل توضيحي لأطروحة بيكوك - وايزمان



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنموذج

التمتية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 58

¹Maurice mullard, the politics of public expenditure, second edition, e-library, london, 2005, p49

حسب هذه الأطروحة أن الدولة لا تتوسع في الإنفاق، العاد الا بوجود موارد مالية، وتعد الضرائب أهم هذه الموارد ففي حالة السلم تظل الضرائب مستقرة إلى حد ما وهذا بالاستناد إلى "عبء الضريبة المسموح به"، فالأفراد لا يقبلون بزيادة الضرائب وهو ما يمنع زيادة النفقات العامة، بالمقابل في حالات الحروب والكوارث الطبيعية التي تستدعي زيادة كبيرة في النفقات العامة، فقد يقبلون الأفراد برفع الضرائب أو فرض ضرائب جديدة من أجل تمويل الزيادة غير المتوقعة في النفقات العامة.¹

3-نظرية الركود: حسب الاقتصادي كينز فإنه من أجل الوصول إلى توازن اقتصادي يشترط أن يكون العرض الكلي مساوي للطلب الكلي $Y = C + I + G$ ، في حالة النمو المتوازن للانتاج الحقيقي (Y) وعد وجود ارتفاع في الميل المتوسط للاستثمار $\left(\frac{I}{Y}\right)$ فان الميل المتوسط للإنفاق الحكومي $\left(\frac{G}{Y}\right)$ يجب أن يرتفع لكي يوازن الانخفاض في الميل المتوسط للاستهلاك $\left(\frac{C}{Y}\right)$ من أجل تحديد مستوى الطلب على العمالة مع نمو الدخل، بمعنى آخر إذا لم يتزايد الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فلا يمكن الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وهذا بتفعيل الإنفاق الاستثماري الحكومي من أجل إنعاش الاقتصاد.²

4-نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العام Musgave: ترتبط ظاهرة تزايد النفقات العامة عند Musgave بالمراحل التنموية التي تمر بها الدولة من اقتصاد بدائي يعتمد في الأساس على الزراعة ثم التجارة إلى اقتصاد صناعي، وركز في تحليله على فكرتين، الأولى أن الدولة هي من تهتم بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، والثانية أن الحاجات العامة الكمالية، تتناسب طرذا مع مستوى دخل

¹ وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة النفقات العامة و واقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة

التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص 115

² الطاهر شلحي، يسين سي لاخضر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة2، الجزائر المجلد 10 العدد01، 2019، ص 57

الفرد، وعبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة، وعليه فانه يرى أن التنمية تكون على ثلاثة مراحل مرحلة التطور الأولي، المرحلة المتوسطة للتنمية ومرحلة النضج.¹

لقد أجريت الدراسة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي في مجموعة من الدول. حيث يفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد صحيح، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي، أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، ورياضيا كما يلي:²

$$\frac{\frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}}{\frac{GNP_t - GNP_{t-1}}{GNP_{t-1}}}$$

حيث تمثل t الزمن، و GNP يمثل الناتج الوطني الإجمالي، و e النفقات العامة.

أما الميل الحدي الذي يترجم التغير في النفقات العامة إلى الناتج الوطني الإجمالي يعبر عنه

$$\text{رياضيا كما يلي: } \frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}$$

حيث أثبتت الدراسة أن نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي يزداد مع زيادة

نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي خلال عملية التنمية، في ظل المعادلة التالية التي قدمها:³

¹ وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 16

² محمد بن عزة، يحي زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، رؤية تحليلية لقانون، A.Wagner، ودراسة Musgrave حول زيادة النفقات، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، افريل 2016، ص 37-38

³ عزري حميد، خوني رابح، تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020، ص 77

$$L\left(\frac{Y}{P}\right)_t = e_0 + e_1 L\left(\frac{Y}{P}\right)_t + e_t$$

حيث يمثل $L\left(\frac{Y}{P}\right)_t$ متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، ويتطلب صحة القانون أن تكون مرونة النفقات العامة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي أكبر من الواحد.

5-أطروحة بريور Pryor: جاءت هذه الأطروحة من قبل الاقتصادي بريور سنة 1968، حيث قام بتحليل نمو الإنفاق العام لمجموعة من الدول الرأسمالية، واعتبر أن النفقات الحكومية تشمل فقط النفقات الحكومية الاستهلاكية. ومفادها أن الدول الاشتراكية يزداد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي إلى الدخل الوطني، حيث اعتبر النفقات الحكومية دالة في الناتج الحقيقي، حيث قدم العلاقة التالية:

$$LGC_t = \theta_0 + \theta_1 LY_t + e_t$$

حيث يمثل الحد الأول LGC_t الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي، ومن أجل صحة قانون فاجنر يجب أن تكون مرونة النفقات الحكومية الحقيقية بالنسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أكبر من الواحد صحيح.¹

6-نظرية مرض التكاليف: في عام 1965 قام الباحث الأمريكي William Baumol بمساعدة William Bowen حيث أقر الباحثان أن هناك قطاعات تتسم بالركود، وأن إيراداتها تتسم بالقلّة مع انعدام المكاسب الإنتاجية، حيث أنها تتسم بارتفاع تكاليف التشغيل وهذا ما يؤدي إلى ضغط التضخم، ونتيجة لارتفاع حجم المنافسة وارتفاع أسعار منتجات تلك القطاعات العمومية نتيجة لزيادة تكلفة التشغيل، فإنه يصعب تسويق منتجاتها مما يؤدي بالحكومة إلى دعمها وهو ما يؤدي في الأخير إلى زيادة الإنفاق العام.²

1عزري حميد، خوني رابح ، مرجع سبق ذكره، ص78

2شليحي الطاهر، غربي يسين سي لاختضر، مرجع سبق ذكره، ص56

المطلب الثاني: أسباب زيادة الإنفاق العام

تابع علماء المالية العامة البحث في أسباب هذه الظاهرة، فتعددت آرائهم، فمنهم من عزاها إلى زيادة الثروة وكيفية توزيعها، واعتبرها البعض مظهرا لقانون اقتصادي هو إحلال التكاليف العامة محل التكاليف الخاصة، أي اضطلاع الدولة بالقيام بعدد من الوظائف بدلا من ترك هذا النشاط لمجهود الأفراد. وقد أرجع البعض الآخر أن زيادة النفقات إلى أسباب سياسية وقانونية، وجدد الآخرون أن لكل رأي جانب من الصواب فعللوا الزيادة بأسباب اقتصادية ، إدارية ومالية. وفي الحقيقة ترجع هذه الأسباب جميعها إلى نمو الحاجات الجماعية مع وجود وسائل إشباعها¹.

1- الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام: يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي التضخم الحسابي للإنفاق العام دون أن تكون متبوعة بزيادة في حجم السلع و الخدمات المقدمة للمواطنين فهي زيادة عددية لا تعكس زيادة في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من طرف الدولة، فهي لا تؤدي إلى زيادة كمية ونوعية في الحاجات العامة².

1-1- تدهور قيمة العملة: أصبحت ظاهرة انخفاض قيمة العملة أو تدهور القدرة الشرائية للعملة مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية منذ الخروج من قاعدة الذهب³، يقصد بتدهور القدرة الشرائية للنقد هي زيادة الوحدات النقدية التي تُدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب ذلك تضخما في أرقام النفقات العامة،⁴ مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل.⁵

¹ حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 22

² لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميترا للنشر والترجمة، الأردن، 2019 ص 73

³ عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 58

⁴ حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 22

⁵ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 91

يعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة العملة من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام، خاصة بعد أن التزمت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية.¹

1-2- اختلاف طرق وآليات وضع الموازنات: يؤدي تغير القواعد الفنية والمحاسبية في إطار الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم الإنفاق العام وهي زيادة ظاهرية وغير حقيقية مثل التغير في أسلوب إعداد الميزانية للدولة أو إدخال بعض المؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة ضمن بنود الميزانية العامة للدولة أو بعض الأساليب والتي اتجهت معظم الدول حالياً إلى إلغائها وذلك بسبب العديد من الانتقادات الموجهة إليها وصعوبة الرقابة المالية وهي طريقة صافي الحسابات أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة بدلا من الميزانية الإجمالية.² أما الآن فان الميزانية العامة تحضر انطلاقا من مبلغ الناتج الإجمالي، الذي تدرج فيه كافة نفقات المرافق العامة للدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات.³

1-3- زيادة عدد السكان و اتساع مساحة الإقليم: تتطلب زيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم التي تبسط الدولة سلطتها الحكومية إلى زيادة الإنفاق العام، فيها فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة، إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس... إلخ، وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع. فزيادة الإنفاق العام نتيجة

¹ محرز محمد عبّس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 93
² محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 68-69
³ محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 41

لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما تعد بمجموعها زيادة ظاهرية، لأنها لا تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الإنفاق العام.¹

2- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام: يقصد بالنمو الحقيقي للإنفاق العام أن هناك توسعا في حجم السع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة وبالتالي فإن النمو الحقيقي للإنفاق العام هو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها. وإن الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام هو زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضا والناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. إن الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام تصاحبها زيادة في كمية و/أو نوعية الخدمات العامة المقدمة أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.²

2-1- الأسباب الاقتصادية: إن زيادة مسؤولية الدولة واضطلاعها بأمور التنمية والتصنيع وتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.³ مما استلزم زيادة حجم الإنفاق العام بشقيها الجاري والاستثماري بالأخص الدول النامية، كما زاد تدخل الدول لمواجهة الدورات الاقتصادية بزيادة الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب الفعال في فترات الكساد. وعليه فالأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام هي:

2-1-1- نمو الدخل القومي: من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام هو زيادة الدخل الوطني، فهذه الزيادة تمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة

¹ محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعترف للنشر والتوزيع، 2015، ص 77

² محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ط2، ص 62

³ خديجة الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص 73

من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة أو ارتفاع معدلاتها.¹ مما يشجع الدولة على توسيع الإنفاق العام.

2-1-2-زيادة المشروعات العامة: إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أخذ بالتزايد في معظم الدول، سواء كان عن طريق توسيع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها أو لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد كبيرة يتعذر على القطاع الخاص توفيرها.² كما أنه يمكن أن تساهم الدول في تفعيل وإقامة البنى التحتية كالطرق والجسور والمدارس.. مما يؤدي إلى توسع الإنفاق العام؛

2-1-3-دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين: قد تقدم الدولة إعانات لمختلف المؤسسات الإنتاجية، خاصة تلك المنتجة لمنتجات استراتيجة، والإعانات المعنية هنا عبارة عن المساعدات والمنح المالية التي تقدم لأجل دعم الصادرات بهدف تمكين صادرات البلاد من الصمود أمام المنافسة الخارجية من جهة، والاستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة؛

2-1-4-حدوث دورات اقتصادية: في فترة الازدهار فإن قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيعها تتبع بتطبيق سياسات مالية ونقدية (كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة) من أجل كبح التضخم التي تتماشى وعملية زيادة الإنفاق العام. أما في فترة الكساد يجب أن تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة، فتعمل على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة في المشاريع الإنتاجية والخدمية، بالمقابل يقوم العمال بإنفاق أجورهم على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها مما يزيد من الطلب الفعال مع استمرار زيادة الاستخدام ومنه زيادة الدخل الموزعة،

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 94

² محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، 2015، ص 78

التي تعتبر كدخول محدودة تتميز بميل حدي للاستهلاك مرتفع والذي ينتج عنه زيادة أكثر في الطلب الفعال الذي يمتص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق، والذي بدوره يعمل على تحفيز وتوسيع المشاريع. و زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2-2- الأسباب المالية: تعتبر العوامل المالية أهم العناصر المحددة لحجم الإنفاق العام. فالمقدرة المالية للدولة تتأثر بعاملين أساسيين¹:

✓ **المقدرة التكلفة الوطنية** والتي تستند بالأساس على الحصيلة الضريبية؛

✓ **المقدرة الاقتراضية الوطنية** وذلك عن طريق الاقتراض من المصادر الداخلية أو الخارجية.

2-2-1- وجود فائض في الإيرادات العامة: في الأصل يجب أن تتساوى الإيرادات العامة والنفقات العامة كأحد مبادئ الموازنة العامة، إلا أنه إذا ما تبقى فائض في الإيراد العام سوف يغري الحكومة لإيجاد منافذ جديدة للإنفاق، مما يخلق في الأخير ضغوط على الإنفاق العام في حالة تناقص الإيراد نتيجة تدني أحد عناصر العرض الكلي، مما يدفع الحكومات من رفع معدلات الضرائب لتعويض النقص في حجم الإنفاق العام.²

2-2-2- التوسع في الاقتراض لتمويل سياسة الإنفاق: كانت الحكومات في العصور القديمة تلجأ للاقتراض تحت شروط قاسية وضمانات كبيرة مما يحول بين الدول وبين التوسع في الاقتراض، غير أن تطور أساليب الاقتراض العام والتجاء الحكومات إلى الجمهور للحصول على الأموال في إطار الاكتتاب العام، يسر السبيل أمام الحكومات للاقتراض، فكان ذلك سببا للحكومات لزيادة الإنفاق العام

¹ دردوري لحسن، لقلطي الأخصر، مرجع سبق ذكره، ص 82

² محمد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 45

من جهة، وسببا مؤثرا في التوسع في الإنفاق العام من أجل تسديد فوائد وأقساط القروض المكتتب فيها.¹

2-3- الأسباب الاجتماعية: بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل إحداث عدالة في توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر، مما تطلب زيادة حجم الإنفاق العام، وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة التي تحتاج إلى المزيد من النفقات العامة². وعليه يمكن إيجاز أهم الأسباب الاجتماعية في:

✓ زيادة الهجرة إلى المدن وإنشاء الأحياء الفقيرة مما يجعلها في حاجة إلى برامج المساعدة الحكومية³

✓ زيادة تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية كصيغة ملازمة للتطور الاقتصادي مما يستدعي عدالة في توزيع الدخل وإعداد برامج المساعدة الاجتماعية تمس الفئات المحدودة الدخل⁴

✓ زيادة الوعي الاجتماعي أدى إلى الحاجة لتطوير الخدمات التعليمية والصحية⁵

✓ ترابط العوامل الاجتماعية بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي؛

2-4- الأسباب الإدارية: ترتب على اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها، نتيجة للتطور الاجتماعي والسياسي، خلق العديد من الوزارات والإدارات المختلفة للقيام بهذه الخدمات والإشراف على المشروعات المؤمنة وكذلك الرقابة على المشروعات الفردية.

ويمكن تقسيم الأسباب الإدارية التي تؤدي لزيادة الإنفاق العام إلى الأسباب التالية:

¹ محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 45

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 75

³ Ammar ben zaed, increasing public expenditure, international journal of scientific and technology research, volume6, issue 04, 2017, p60

4 خديجة الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص76

⁵ Ammar ben zaed, op.cit, p60

2-4-1- التنظيم الإداري السيئ: في جميع الدول تطورت وظائف الدولة أكثر سرعة من تطور الأداة الحكومية، وهذا السبب راجع إلى عدم استجابة الأداة الحكومية لدواعي التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. مثل المركزية الشديدة في الإدارة والتي تحول دون قيام الكوادر الإدارية المختصة بإعطاء القرار الإداري النهائي فيما يعرض عليها من أمور بدون الرجوع للسلطات العليا، وأيضاً فإن تنازع الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة يترتب عليه ضياع المصلحة العامة في كثير من الأحيان.

لذا فالدول تقوم بزيادة مبالغ الإنفاق العام على الإدارة الحكومية لتطويرها وتحديثها وتحسينها لتتماشى مع تطور النظم السياسية والاقتصادية، وتقليص حجم الترهل الإداري والاختلاسات والرشاوى، والذي يكون على حساب أموال الدولة.

2-4-2- زيادة عدد العاملين: يترتب على اتساع وظائف الدولة وقيامها بأعباء جديدة، زيادة العاملين كذلك فإن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة عدد العاملين منها، اتساع وظائف الدولة نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصادي؛ عدم المقدر على العمل والشعور بالواجب لدى الكثير من العمال، الأمر الذي يترتب عليه الحاجة إلى عدد أكبر منهم؛¹ إن عدم انتشار التعليم بين أفراد الشعب مما يترتب عليه وجود أعداد كبيرة من العاملين تقوم بأعمال قليلة الأهمية وهناك عوامل أخرى منها سوء تكوين العاملين وعدم وجود التدريب المستمر وعدم تنمية المعلومات الإدارية كل هذه العوامل تجعل قدرة العاملين أقل بالتالي يزداد الإنفاق العام المترتب عن زيادتهم.

2-5- الأسباب السياسية: لم يكن التطور الذي شهده دور الدولة في النشاط الاقتصادي مقتصرًا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بل شمل أيضاً المجال السياسي على المستويين الداخلي والخارجي مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام للدول.

¹ محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص 104

أ- على المستوى الداخلي: إن تطور الفكر السياسي وانتشار الأفكار الديمقراطية أدى إلى نمو فكرة مسؤولية الدولة، كما أن جعل محاربة الفساد السياسي قضية محورية وزيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة من خلال التوسع في اللامركزية و تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة الحكم يؤدي حتما إلى زيادة النفقات العامة من أجل الحصول على الرضا الشعبي. مثل هذه المعطيات تؤدي إلى زيادة الاهتمام الحكومي بشؤون الأفراد سعيا لإرضائهم وتنفيذا لمتطلبات هذه الأوضاع.¹

ب- على المستوى الخارجي: إن زيادة التمثيل الدبلوماسي ونمو العلاقات الدولية و زيادة الاهتمام بالانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية التي توسعت اختصاصاتها وتنوعت، أدى إلى زيادة التزام الدولة تجاه القضايا الدولية (منازعات، أوبئة و كوارث...)، مما زاد من حجم نفقاتها عموما.

2-5- الأسباب التكنولوجية والصحية: أدى التطور التكنولوجي إلى الزيادة في النفقات العامة نتيجة ظهور سلع وخدمات جديدة، فبالإضافة إلى تمويل البنية التحتية اللازمة صاحبها منتجات مستحدثة حتمت على الحكومات زيادة في الإنفاق الحكومي من أجلها². وخير مثال على أثر التطور التكنولوجي على زيادة النفقات العامة كنسبة من الدخل الوطني في الدول المتقدمة والنامية، هو الاختراعات والاكتشافات الحديثة وسباق الدول للحصول على أحدث الاكتشافات فقد أدت الأزمة الصحية العالمية التي مست العالم إلى ظهور دور جديد للدولة وهو مجابة الأمراض والأوبئة جديد في اقتصاديات الدول الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام في مختلف دول العالم بدأ بالكمامات وصولا إلى اللقاحات المضادة للفيروس.

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 188

² خديجة الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص 76

المطلب الثالث : آثار وفعالية والاتجاهات الحالية للإصلاح سياسات الإنفاق العام

تتأى وتزايد دور الدولة في ارساء معالم متعددة، مما جعلها تعمل على تكييف النشاط الاقتصادي ليس من أجل تلبية الحاجات المحلية فحسب بل لزيادة القدرة التنافسية الدولية من خلال ترقية صادراتها، والعمل على ترشيد الانفاق العام ومحاولة ضمان مردودية الأموال العمومية.

أولاً: الآثار الاقتصادية لسياسة الانفاق العام: رغم أن للإنفاق العام آثار كثيرة وعلى جميع الأصعدة، إلا انه سوف نقتصر على الآثار الاقتصادية. إن أهمية التعرض لآثار الإنفاق العام في هذه الدراسة، من الناحية الاقتصادية، في كونها تحمل أغراض دقيقة، من أجل استخدامها كأداة لتحقيق إحدى أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية وهي صنفان:

1- الآثار الاقتصادية المباشرة: يؤثر الإنفاق العام على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيره على حجم الطلب الكلي الفعال.

1-1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الإنتاج الوطني: وهو ما يطلق عليه " إنتاجية الإنفاق العام" ومنه على مدى كفاءة استخدامه¹، حيث يؤثر الإنفاق العام على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيره على حجم الطلب الكلي الفعلي². وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي³، ففي المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

وفيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعاً لطبيعته، فالإنفاق على المرافق العمومية كالدفاع الخارجي و الأمن الداخلي وإقامة العدالة وان لم تظهر له

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005 ص196

² رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، 291

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص73

علاقة مباشرة بالإنتاج، إلا أنه يلبي بعض الظروف التي لا يمكن الاستغناء عنها، فاختلال الأمن مثلاً قد يؤثر على البيئة الاستثمارية مما يعرقل سير الإنتاج في مختلف ميادينه¹.

1-2- آثار الإنفاق العام على الاستهلاك: يحدث الإنفاق العام أثره في الاستهلاك الوطني من خلال²:

- ✓ قيام الحكومة بشراء السلع الاستهلاكية لتموين بعض الفئات كأفراد الجيش أو طلبة الجامعات..، بدلاً من توزيع دخول أكبر لهم، مما يعني تحويل الاستهلاك، أو أنها تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل كالتغذية المدرسة أو التوسع في الخدمات المجانية كالخدمات الصحية، فإن هذا الاستهلاك يؤدي بصورة مباشرة في رفع مستوى الاستهلاك الوطني؛
- ✓ حين تقوم الدولة بدفع أجور عمالها وموظفيها مقابل ساعات العمل أو في شكل معاشات لفئات معينة فإن الجزء الأكبر يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يؤدي في المحصلة إلى رفع مستوى الاستهلاك الوطني؛
- ✓ إن الرفع من الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة فرص العمل زمن ثم خلق دخول جديدة، مما يؤدي إلى ظهور قوة شرائية جديدة في سوق السلع والخدمات وسوق الأصول الحقيقية والنقدية و المالية، ومن ثم يكون الإنفاق الاستثماري العام أحد العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك.

1-3- آثار الإنفاق العام على الاستهلاك: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، من خلال ما توزعه الدولة من اعتماد على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور الذي يخصص نسبة كبيرة منه لإشباع حاجات الاستهلاكية للأفراد.

¹ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، 39

² محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 55

1-4- آثار الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل: يقصد بنمط توزيع الدخل الوطني، الكيفية التي

يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه.¹ حيث تسعة الدول إلى تقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة، وتقليصاً للفوارق الاجتماعية. من أجل ذلك تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخل المنخفضة، وذلك بأساليب غير مباشرة كحصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية.²

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة: للإنفاق العام آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة

الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المعجل، حيث يطلق على أثر المعجل بالاستثمار المولد.³ وتعني بذلك الأثر لزيادة الإنفاق العام على الدخل الوطني، حيث أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فقط، بل هذه الزيادة تولد زيادات متتالية غي الدخل الوطني، تحت تأثير مضاعف الاستثمار ومعدل الاستثمار وهذا ما يقصد بالآثار غير المباشرة للإنفاق العام.⁴

2-1- أثر المضاعف: المضاعف عند كينز يهدف إلى تبيان أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري يؤدي

لزيادة الدخل القومي بقدر يزيد كثيرا عن قيمة هذه الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري⁵، حيث أن الإنفاق العام يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الذي يستفيد منه الأفراد في صورة مرتبات و أجور وفوائد وبدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{المضاعف}$$

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 77

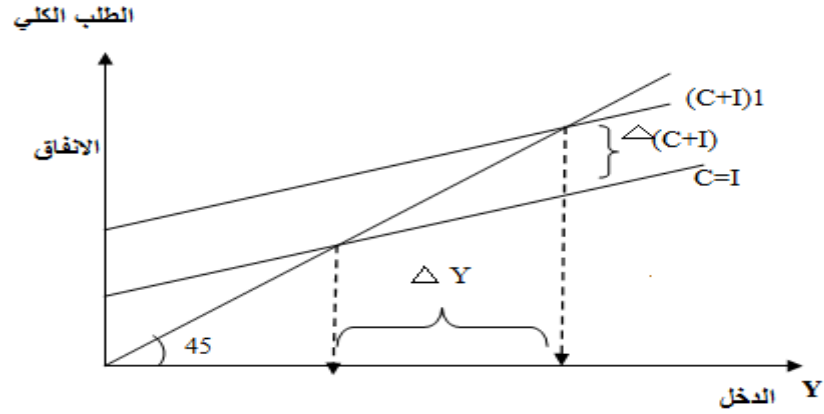
² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 197

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ص، 81

⁴ رصا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 290

⁵ خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، ص 95

الشكل رقم 1-2 أثر المضاعف



المصدر: عمار صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص 89

إن الزيادة في الإنفاق الكلي لسبب من الأسباب، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالانتقال إلى الأعلى وبذلك تتغير نقطة التوازن من النقطة الأصلية إلى نقطة إلى اليمين مما يظهر من الشكل أعلاه أن الزيادة في الإنفاق أدت إلى زيادة في الطلب الكلي بقيمة أكبر من الزيادة الأولى.

2-2-المعجل: إذا كان المضاعف يبين أثر التغير في الإنفاق الاستثمار على الاستهلاك فإن المعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار. حيث أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الخل الوطني و حجم التشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولي، تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات والمعدات الإنتاجية اللازمة لذلك¹. تسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق، لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية.

¹ خديجة الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص 96

3-مصادر الإنفاق العام: حتى يمكن اعتبار النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو احد هيئاتها العامة، وتتمثل في أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحلي.¹

4-ضوابط الإنفاق العام: إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى.²

4-1- ضابط المنفعة العامة(أي تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة للمجتمع): إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة يعني بالدرجة الأولى ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي، كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق والمشروعات العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق والمشروعات وأوجه الإنفاق الأخرى. ويستوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة الوجوه الأخرى. ولا شك أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق على وجه معين له فائدته، حتى لو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجوه الإنفاق المختلفة.

¹ حمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 51

² محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، دون دار النشر، دون سنة نشر، ص ص 22-24

4-2- ضابط الاقتصاد في الإنفاق (ضغط النفقات العامة): يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطاً

ضرورياً لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكره، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا يمكن تصورها إلا إذا كان تحققها ناتجاً من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، وفي الواقع أن التبذير أو الإسراف وهو ما يطلق عليه "التسبب المالي" يؤدي إلى ضياع مبالغ مالية في وجوه غير مجدية كان من الممكن توجيهها إلى غيرها من الوجوه المفيدة، أو تركها في يد الأفراد لاستغلالها في مجالات أكثر فائدة.¹

ومن جهة أخرى فإن التبذير يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها، ومظاهر التبذير الحكومي متعددة ويمكن أن تحدث في شتى مجالات الإنفاق العام.

4-3- تقنين النشاط المالي والإنفاق العام في الدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة: ف فيما

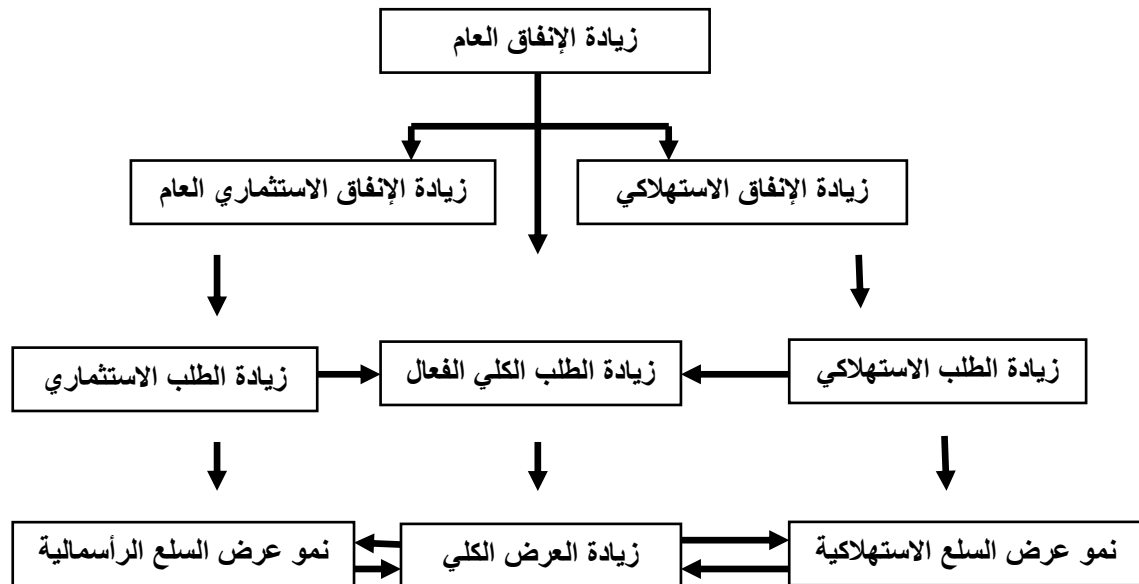
يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراءات فتحها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق العام وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلاً النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية

¹ محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24

لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الموازنة العامة والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

ثانيا: الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام: يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل لأموال العمومية وعليه فالاتجاهات الحديثة التي يراها صندوق النقد الدولي مواتية هي ثلاثة:

الشكل رقم 1-3: دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي



المصدر: صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، لسنة 2013، ص7

يلاحظ من الشكل 1-3 أن الدولة تتدخل بزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وما يرتبط به من زيادة في رواتب التوظيف العمومي، والإنفاق على تحسين الخدمات الإدارية وزيادة أشكال الدعم والإعانات، مما يؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي الطي يخلق نمو في عرض السلع الاستهلاكية ومنه زيادة الطلب الكلي الفعال مما يستوجب زيادة العرض الكلي عن طريق نمو عرض السلع الرأسمالية، نفس الشيء بالنسبة للإنفاق الاستثماري من خلال البرامج الاستثمارية العمومية كالجزائر.

1-تخفيض الإنفاق: وهذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عليها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص. وهذا اعتبارا لكون الموارد العمومية¹. ليست متاحة بالقدر الكافي. وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعمة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر بلدا عالية المردودية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، وعرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره 8%.²

2-إعادة توجيه الإنفاق العام:

يندرج هذا الطرح من خلال دعم المجالات الإنتاجية من أجل تحسين الطاقة الإنتاجية المتوفرة وهذا من حيث:

2-1-تشجيع الإنفاق الحكومي المنتج: وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، ذلك أن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية، وتصبح فعالة هذا التقييم أكبر عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها؛

2-2-الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: قد تقدم الحكومة على بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأس مالية من أجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية

¹قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 192

²نفس المرجع

الإنفاق على عمليات التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل التعليم والصحة ..الخ، وتؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال المادي أيضا.

2-3- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتنشيطه للعمل وخفضه للإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل. ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية

3- تخطيط وضبط الموازنة العامة: يجب ضبط الموازنة العامة من ناحية كفاءة وفعالية الإنفاق العام بالإضافة إلى الرقابة عليها

✓ التخطيط: وهو صياغة البرامج الاستثمارية وفق تقسيم مرحلي وتقدير احتياجات الإنفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. فالجزائر اعتمدت على هذا النهج حيث أقرت منذ 2000 برامج تنمية ذات طابع استثماري في البني التحتية وقدرتها بخمس سنوات؛

✓ بعد صياغة برامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى ينبغي أن تكون الخطط والميزانيات الهادفة إلى تشجيع كفاءة اتخاذ القرار تعتمد مفاضلات واضحة وصريحة بين الوكالات لبرامج والمشاريع. كما يجب أن تخضع الميزانية لقيود حازمة؛

✓ تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والإنفاق، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقعات رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتيم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

4-السياسة الضريبية كآلية لتفعيل الإنفاق العام:

تعتبر السياسة الضريبية غرفة القيادة التي من خلالها يمكن تغطية النفقات العمومية حيث تعبر عن

مجموع التدابير والإجراءات المتعلقة بالتحصيل الضريبي تعتمد السياسة الضريبية على عدة محاور:¹

✓ تحديد الأولويات التي يسعى إلى تحقيقها النظام الضريبي في المدى الطويل والقصير؛

✓ المزج بين مختلف الأدوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب

الأكثر ملائمة لأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ تحديد المعدلات التي تمكن في ذات الوقت من رفع المردودية، وتحقيق باقي الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية.

إن التوسع في الإنفاق العام في ظل السياسة المالية التوسعية يمكن أن يحدث سيطرة الحكومة على

النشاط الاقتصادي، حيث زاد دور الدولة بصفة عامة في النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ منذ أزمة

الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فبعد أن كان دور الدولة لا يتعدى القيام بالوظائف

التقليدية، اتسع دورها في النشاط الاقتصادي ليشمل بالإضافة إلى القيام بالوظائف التقليدية توفير

الخدمات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل من أجل تحقيق

العدالة الاجتماعية؛²

¹قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 139

²محمود حامد محمود، قضايا اقتصادية معاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص 17

المبحث الثالث: تكامل السياسة الجبائية و سياسة الإنفاق العام

إن وجود الدولة كسلطة محكمة ومنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يستدعي ذلك سيطرتها على بعض الموارد المالية والبشرية لممارسة دورها بمهامها قصد تغطية نفقاتها في شتى الجوانب، ومن أجل الوصول تنمية شاملة متعددة الجوانب وذلك باستخدام عدة وسائل من بينها الضريبة، التي تعتبر الضريبة كأحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للوصول لأهدافها. حيث يشكل النظام الضريبي إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية لأنه كلما كانت الضريبة فعالة بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: السياسة الجبائية الوجه الآخر لسياسة الإنفاق العام.

يبرز تدخل الدول في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة الانفاقية والسياسة الجبائية، حيث تلعب هاتان السياستان دورا حاسما في ريم المعالم الأساسية للاقتصاد الوطني وتحديد أهدافه واتجاهاته في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فالعلاقة بين الإيراد العام والإنفاق العام تعكس العلاقة بين أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية) والمتغيرات الاقتصادية. اتسمت السياسة الضريبية أهميتها كأداة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلى جانب سياسة الإنفاق العام بالتكامل معها، انطلاقا من وحدة السياسة المالية.

1- الضرائب: تحتل الضرائب المرتبة الأولى من مصادر إيرادات الدولة المعاصرة سواء في النظم الرأسمالية، أو في النظم الاشتراكية، وفيها إذا المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة، و أن طبيعة الضرائب و أهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية و الاقتصادية و تطور الجوانب الاجتماعية.¹

¹سوزي عدلي ناشد مرجع سبق ذكره، ص 23

1-1-تعريف الضريبة: "تعرف بأنها مبلغ من النقود تفرضه الدولة جبرا على أفراد المجتمع بصفة نهائية وبدون مقابل، وذلك بغرض تحقيق النفع العام"¹ وبالتالي توفير المبالغ المالية المطلوبة من المكلف بالضريبة وفق قواعد ثابتة.² قد عرفت الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة دون مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة و تحقيق أهداف المجتمع

1-2-خصائص الضريبة:

1-2-1-اقتطاع مالي: و يقصد به أن الضريبة إزاء تطورها التاريخي كانت تدفع عينا سواء في شكل سخرة أو محاصيل إلى غير ذلك من الأشكال ، أما الآن فقد أصبحت تجنى نقدا حتى تقل نفقات جبايتها و تتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع في هذا العصر .

1-2-2-الضريبة تفرض و تجنى جبرا و بشكل نهائي من الدولة: و معنى هذا أن السلطات العامة في الدولة هي التي تحدد مقدار الضريبة من الممول أو الحصول على موافقته، بل و تفرض عليه عقوبات إذا امتنع عن الأداء أو التأخر

1-2-3-عدم الحصول على نفع خاص مقابل الضريبة: عندما تقوم الدولة بتحصيل الضريبة ، فإنها لا تنظر إلى النفع الخاص الذي يعود على الممول، و لا ينظر هو إلى منفعة خاصة مقابل ما يدفعه من الضرائب ، بل يدفعه بصفته عضو في المجتمع الذي يلبي احتياجاته و احتياجات غيره ، و يراعي في فرضيتها العدالة وفقا لمقدرة الممول على الدفع

1-2-4-غرض الضريبة تحقق النفع العام: الهدف من فرض الضريبة إنما هو تحقيق النفع العام للمجتمع على وجه العموم ، و هذا يعني عدم استخدام الأموال العامة لتحقيق أغراض خاصة ، بل

¹ خلد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص 204

²Jean-bernard mattret, les finances de l'état, éditions du cnfpt, paris, France,2006,P59

لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ، و التأثير في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.

1-3-3-مبادئ الضريبة: هناك مجموعة من المبادئ يجب على المشرع أن يضعها في اعتباره عند فرض الضريبة حتى لا يرهق الممولين و يكلفهم مالا يطيقون ، و يصبح النظام الضريبي سليما وواضحا ، و هو ما عبر عنه آدم سميث في كتابه الشهير " ثروة الأمم " و ذلك من وجهة نظر الممول يمكن إجمالها فيما يلي:

1-3-1-العدالة أو المساواة: بمعنى أن لكل فرد من أفراد المجتمع أن يساهم في تحمل جزء من الضرائب ، و لكن ليس بنسبة واحدة للجميع ، أو بنسب متساوية ، بل يتحملها كل فرد وفقا لمقدرته التكاليفية

1-3-2-الملائمة : و يقصد بها ملائمة الضريبة للممول من حيث وقت التحصيل و طريقة الدفع ، بأن يكون في نهاية العام و بطريقة غير تعسفية وأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة¹.

1-3-3-اليقين و الوضوح: أي يجب أن تكون الضريبة محددة و معروف قدرها للممول

1-3-4-الاقتصاد في الجباية: بمعنى أن لا تزيد تكلفة جباية الضريبة عن مقدارها ، و إلا ضاع الهدف من الضريبة ، بل يجب أن يبحث عن أقل تكلفة ممكنة لجباية الضريبة حتى تكون حصيللة الخزنة أكبر قدر ممكن .

1-4-التنظيم الفني للضريبة: إن الضرائب بشكل عام إما أن تفرض على عوائد عوامل الإنتاج و هي الأجور و الفوائد و الأرباح و الربح، أو تفرض طبقا لتدفق الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري و خاصة الاستهلاكي منه. و أن يتطلب من الدولة أن تختار من القواعد الفنية ما يمكنها من تنظيم

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 156

الاستقطاع الضريبي بصورة تتفق مع أهداف السياسة الضريبية، و هكذا بالتنظيم الفني للضريبة تحديد العناصر الفنية التي يستند إليها الهيكل الضريبي و التنسيق بينها، و هو يعني الإجراءات المتعلقة بفرضها و تحصيلها و تحديد وعائها و كيفية الوفاء بها.

1-4-1-اختيار المادة الخاضعة للضريبة (وعاء الضريبة): يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة التي تفرض الضريبة عليها. و لتحديد هذا الوعاء الضريبي لابد من التمييز بين نظام الضريبة الوحيدة و الضرائب المتعددة ، الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال و الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة. ورغم تعدد أنواع الضرائب، يمكن تصنيفها بالاستناد إلى عدة معايير:

1-1-4-1- معيار تعدد الضريبة: وفق هذا المعيار تقسم الضرائب إلى ضريبة وحيدة وضريبة متعددة:

أ-الضريبة الوحيدة: أي أن الفرد المكلف بدفع ضريبة واحدة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، أي يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخل المختلفة وتحتسب على أنها وعاء واحد¹.

ب-الضريبة المتعددة: هو إخضاع المكلف بالضريبة لمجموعة مختلفة من الضرائب وهذا لاختلاف مصادر الثروة، وتكاليف تحقيق الدخل، مما يعني تعدد الأوعية الضريبية².

1-4-1-2- معيار الوجود النقل: وجب وفق هذا التقييم وجود الدخل وآخر يفرض على استعمال هذا الدخل كالتالي:

¹FRANCOIS JERUL, finances publiques, droit fiscal, édition DDALLOZ, paris, 1995, p17
²حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 19

أ- **الضرائب المباشرة**: إذا كانت تفرض على وجود الدخل نفسه، وحسب معيار التحصيل قد نميز الضرائب المباشرة على أساس أنها تحصل بشكل مباشر من المكلفين دون وجود وسيط لنقل أعباء الضريبة من مكلف لآخر¹.

ب- **الضرائب غير المباشرة**: من أهم التقسيمات وأكثرها استخداما عند الاقتصاديين، وهناك عدة معايير تستخدم من أجل التفرقة بين هذين النوعين من الضرائب أهمها:²

❖ **نقل العبء الضريبي**³: إذا استحال نقل العبء الضريبي تكون مباشرة والعكس صحيح، وهذا

ما يجعلنا نفرق بين دافع الضريبة ومتحمل عبء الضريبة؛

1-4-3- معيار وعاء الضريبة:

أ- **الضريبة على الدخل**: تفرض هذه الضريبة على كافة الدخل التي تتحقق من العمل و رأس المال، حيث تمكن من تحديد المقدرة التكاليفية للفرد، ومنه الدخل ما يناسب ظروفه الشخصية، بالإضافة إلى أنها تمثل مصدرا ثابتا ودائما للإيرادات العامة للدولة⁴.

ب- **الضريبة على الإنفاق**: ترتبط هذه الضريبة بإنفاق الفرد جزء أو كل رأسماله في سبيل يد حاجة، حيث تتميز بكبر حصيلتها وقلة حساسيتها من الضرائب على الدخل بالنسبة للمواطن الذي يتحمل العبء النهائي، لأنها تدمج في سعر المنتج.

¹ Rebert CROS,, finances publiques, institutions et mécanismes économiques, édition CUJAS, paris, 1994, p82

² عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص 88

³ يجب أن نميز بين النقل الأمامي للعبء الضريبي أي تحميل مقدار الضريبة ضمن تكلفة السلعة أو الخدمة، والنقل الخلفي الذي يحمل من خلاله مقدار الضريبة لعوامل الإنتاج، كما أنه يوجد النقل المنحرف أي تحميل العبء من سلعة خاضعة إلى سلعة أخرى غير خاضعة للضريبة. في هذا الشأن نميز أيضا بين النقل الجزئي والكلي و النقل المقصود وغير المقصود.

⁴ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 21

ج-الضريبة على الثروة (رأس المال الثروة): تفرض الضريبة إما على الثروة نفسها أو على ما يطرأ عليها من زيادة أو على التصرف فيها.¹

1-4-1-3- الضرائب الجمركية: تفرض ضريبة الاستهلاك على السلع أحياناً بمناسبة عبورها الحدود، وقد تهدف الضرائب الجمركية إلى تحقيق غرض مالي أي الحصول على إيراد لخزينة الدولة، أو من أجل كبح الواردات حماية الإنتاج الوطني أو للحيلولة دون خروج بعض السلع.²

1-4-2- أهداف الضريبة: أدى توسع دور الدولة في الحياة العامة إلى توسع وظائف الضريبة، فلم يقتصر الهدف من فرض الضريبة توفير الأموال الضرورية لتغطية الإنفاق العام فقط، بل أصبحت تؤدي عدة أهداف منها:

1-4-1- الأهداف الاقتصادية للضريبة: من أدوات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي للتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية، قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من أجل التخصيص الأمثل للموارد ومعالجة بعض الاختلالات.³ فتستخدم الدولة الضريبة كأداة لتشجيع الاستثمار وذلك بالإعفاء الجزئي أو الكلي، فتمنح إعفاءات جبائية تامة على الدخل وكذا الرسم على النشاطات الصناعية والتجارية لصالح المؤسسات المعتمدة في إطار تشجيع الاستثمار.⁴ وتحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار بفضل التمييز في المعاملة الضريبية قصد توجيه عناصر الإنتاج نحو قطاعات معينة، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم على السلع

¹François JERUEL, Op. Cit, p45

² محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره، ص176

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2، 2016، ص

41

⁴ يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة في القانون الجزائري، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2017، ص 19

المستوردة. وبالتالي تعتبر الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي من أجل تحقيق عدة أهداف:¹

1-4-1-1- توجيه الاستهلاك: تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على سلوك المستهلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

1-4-1-2- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضرائب للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، وحجم المدخرات. كما يمكن استعمالها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع و هيكل الاستثمار بإعادة توزيع الموارد البشرية وتوجيه الاستثمارات نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية.

1-4-1-3- زيادة تنافسية المؤسسات: تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج من عن طريق الرفع والتخفيض في قيمتها، لهذا تسعى مختلف الدول لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية؛

1-4-1-4- الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل: تؤثر الضرائب على الحصص النسبية للدخل الوطني الموجه لمختلف الشرائح والفئات، وهذا من أجل تخفيض الفوارق بين المداخل حيث تقوم الضريبة بدور المعالج لحالة التوزيع الأولى. إلا أن الحكومة تقع بين خيارين إما كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية؛

1-4-1-5- الهدف النقدي: يعتبر هدف تمويل الانفاق العام الهدف الاصلي والثابت للضريبة، حيث يتميز بكونه إجراء غير تضخمي. ومن أجل محاربة التضخم تلجأ الدولة لفرض ضرائب جديدة

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-170

أو الرفع من قيمة الضرائب القديمة من أجل تخفيض الدخل، الشيء الذي يؤدي في المحصلة إلى تخفيض الطلب الكلي ومنه التقليل من حدة التضخم.

1-4-1-6- توجيه المعطيات الاجتماعية: تعمل بعض الدول على مساعدة بعض فئات محدودي الدخل بإعفاؤها من الضريبة على الدخل، كما يتحقق الهدف الاجتماعي عند قيام الدولة بإنشاء وفرض ضرائب على بعض المواد لتمويل وتدعيم الأسعار الأساسية.¹

2- الجباية البترولية: تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات ميزانية الدولة بالأخص الدول المصدرة للبترول، ومن ثم تغطية الإنفاق العام، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، وبذلك فإن مكانة الجباية البترولية من مكونات الإيرادات العامة بالنسبة لهذه الدول.

1-2- مفهوم الجباية البترولية: يقصد بها كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقوق البترول، مقابل حق التنقيب والبحث والاستغلال لحقولها من قبل الشركات النفطية الوطنية والأجنبية. فالنظام الجبائي لأي دولة منتجة يطبق على الأنشطة التالية:

✓ التنقيب، البحث واستغلال المحروقات (بترول، غاز)؛

✓ نقل المحروقات عبر القنوات؛

✓ تجميع الغاز الطبيعي ومعالجته واستخراج غاز البترول المميع.²

2-2- الضرائب المفروضة: تضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة والضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، كما تفرض هذه الحقوق على الشركات العاملة. حيث تخضع الكميات المستخرجة من الأحواض البرية والبحرية إلى حقوق حسب الكمية المنتجة وتحسب بعد عمليات المعالجة في الموقع.

¹ يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 21

² رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 340

2-2-1- الضرائب المفروضة في حالة التنقيب والاستكشاف: رغم عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا

أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في أماكن محددة، وهذه الرسوم (ويطلق عليها الرسم المساحي)¹، تكون موضع عقد بين الطرفين ويعرف "عقد الامتياز" ويحدد مبلغ هذا الرسم على أساس المعايير الثلاثة التالية:²

- ✓ المساحة التي تحتسب بالكيلو متر مربع؛
- ✓ المنطقة: حيث تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الجزائر تقسم إلى أربعة مناطق أ، ب، ج، د؛
- ✓ المرحلة: حيث تكون المدة القصوى لعقد البحث والاستغلال 32 سنة يتضمن مرحلة التنقيب مدتها 7 سنوات، المرحلة الابتدائية مدتها 3 سنوات، وهي أول مرحلة للبحث، ومرحلة ثانية وثالثة مدتهما سنتان، لتأتي مرحلة الاستغلال التي تساوي المدة الاجمالية منقوصا منها مدة المراحل السابقة.

2-2-2- الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج: هي ضرائب تتبع عملية الاكتشاف، تفرض

بعد من تراخيص الاستغلال، في الغالب تكون كتالي:

2-2-2-1- حق الإيجار في مرحلة الإنتاج: تقوم الدولة بكراء الحقول من أجل الاستغلال مما

يسمح لها في تحصيل مبالغ مالية نظير كراء هذه المساحات.

¹ بلجيلالي أحمد، أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة جامعة الأنبار

للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار، العراق، المجلد 7، العدد 14، 2015، ص 79

² يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 57

أ-الإتاوة: تخضع المحروقات المستخرجة من كل مساحة استغلال لإتاوة شهرية أو سنوية¹، حيث تقدر على أساس الكميات المنتجة والمحسوبة بعد المعالجة في الميدان، تخضع الى قواعد الوعاء والتحصيل التالية:²

✓ وعاء الإتاوات تعني القاعدة المبلغ الذي يخضع للضريبة؛

✓ تخضع إتاوة المحروقات من المناجم الأرضية والبحرية؛

✓ الإتاوة تفرض على الكميات المستخرجة من حقل المحروقات والمحسوبة على عمليات المعالجة وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

ب- الرسم على الدخل البترولي: يتشكل وعاء هذا الرسم من قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقض المبالغ المحسومة المرخص به سنويا وهي: الإتاوة والحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير، والمئونات المخصصة لمواجهة تكاليف التخلي أو الإصلاح، ومصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نشاطات المحروقات.

ج-الضريبة التكميلية على الناتج: في الجزائر يخضع كل شخص طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج نسبته 30% وحسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الإهلاك.³

المطلب الثاني: ميكانيزمات أخرى لتمويل الإنفاق العام

1-القروض العامة كأداة من أدوات الميزانية: تعتبر القروض من الإيرادات الاستثنائية التي غالبا ما تلجأ إليها الدولة ، لمواجهة آثار ظروف الاستثنائية قد تطرأ عليها ، كما في حالة عجز الموازنة العامة

¹ تدفع الإتاوة في الجزائر للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات والتي تقوم بدورها بإعادة دفعها للخزينة العمومية بعد خصم التكاليف المتعلقة بتسييرها لأكثر تفصيل، انظر المادة 14، المادة 4، الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 2005/04/28

²رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص ص 341-342

³ يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 60

، أو لتمويل مشروعات التنمية و الإنفاق منها على تسديد هذه القروض. و يقصد بالقروض تلك المبالغ التي تستدينها الدولة ، و تتعهد بسدادها وسداد فوائدها و ذلك وفق شروط محددة. و تختلف أنواع القروض تبعاً لعدة أوجه¹

1-1- مفهوم القروض العامة: يمكن تعريف القروض العامة بأنها "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها"² وتعرف أيضاً بأنها " مبالغ نقدية تقرضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط الاقتراض أو القرض"³

وعليه قد تحتاج الدولة لمبالغ مالية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فتلجأ للجمهور أو المؤسسات والهيئات المحلية والدولية من أجل الحصول على هذه الأموال لتغطية نفقاتها العامة في شكل قروض، فالقرض العام يتم من الناحية العملية بين طرفين أحدهما المقرض وهو الدولة، والثاني المقرضين، حيث تلتزم الدولة برد الأموال في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، مع دفع فوائد السنوية.

1-2- أنواع القروض العامة: تختلف أنواع القروض العامة باختلاف الزاوية التي ينظر منها

1-2-1- من حيث النطاق المكاني:

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع - ط1، عمان، الأردن، 2007، ص

ص 153 - 154

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 349

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 294

1-2-1-1-القروض الداخلي: يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المقيمين

داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته¹، وعادة ما تكون بالعملة، وعادة ما تكون بالعملة المحلية حيث تستعمل من أجل معالجة الاختلالات في الإيرادات العامة. ومن مزاياه²:

✓ حرية الدولة في تطبيق شروط القرض وفوائده من أجل جذب أكبر عدد من المكننين؛

✓ استغلال الدولة لكافة الوسائل لإنجاح القرض؛

✓ يعتبر كسياسة اقتصادية يهدف لامتناس جزء من الكتلة النقدية في حالة التضخم.

1-2-1-2-القروض الخارجي: يتم اللجوء إلى هذا النوع من القروض في حالة كون المدخرات

المحلية بالغة الانخفاض، وفي حالة إقدام الدول على استيراد مستلزمات التنمية من الخارج في حالة عجز ميزان المدفوعات والحاجة إلى عملية التنمية.³ وعلى أساس هذا النوع من القرض يظهر فيه أحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من خارج الدولة، قد يكونوا أشخاص، دول، هيئات دولية.⁴

من مزاياه⁵:

✓ تعبئة الموارد المالية الخارجية؛

✓ يتميز هذا النوع من القروض بالمرونة في الشروط من حيث طول المدة، وتأجيل سداد أقساط

الدين، إعادة الجدولة في حالات الضرورة؛

1-2-2-1-من حيث حرية الاكتتاب في القرض:

¹ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 78

² محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 189

³ نفس المرجع، ص 189

⁴ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 78

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 297

1-2-2-1- القروض الاختيارية: يكون بموجب هذا النوع الأفراد أحرار في الاكتتاب دون جبرهم من قبل السلطات العامة؛

1-2-2-2- القروض الإجبارية: تمارس الدولة بموجب هذا النوع من القروض سلطتها السيادية فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه. بل يجبرون عليه، وفقاً للأحكام التي يقرها القانون.¹ حيث تلجأ الدولة لسياسة الجبر في فترات عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية

1-3-3- الآثار الاقتصادية للقروض العامة: يترتب عن القروض العامة عدة آثار على النشاط الاقتصادي، حيث تمس المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني، فتؤثر على مستوى الإنفاق العام ومن ثم فهي تساهم في التوسع في الإنفاق العام والاستثمار العام على حساب الإنفاق والاستثمار الخاص، مما جعله يؤثر في المحصلة على الدخل الوطني. يمكن إيجاز الآثار الاقتصادية في:²

1-3-1- أثر القروض العامة على الاستثمار: يترتب على القروض العامة انخفاض الأرباح المحتملة ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للاستثمار، كما أن رفع أسعار الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب، يؤثر سلباً على الميل الحدي للاستثمار الخاص نتيجة سحب الأموال من الاستثمارات الخاصة وتوظيفها في الاكتتاب؛

1-3-2- أثر القروض العامة على الاستهلاك و الادخار: تؤدي القروض العامة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، وعادة ما يتم هذا التوزيع للادخار على حساب الاستهلاك. لأن توظيف صغار المدخرين لأموالهم في السندات الحكومية أمن وأقل خطورة من توظيفها في السندات الخاصة، وهذا ما يؤدي إلى تدني الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار؛

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 293

² مرجع سبق ذكره، ص ص 309-310

1-3-3-أثر القروض العامة على الكتلة النقدية: في حالة وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل

الكامل فإنها تحدث ضغوط تضخمية بالغة الخطورة، فاكنتاب البنوك التجارية في هذه القروض عادة ما يتم عن طريق خلق كمية جديدة من النقود' نقود كتابية)، بالإضافة إلى حالة إعادة الخصم التي تقوم بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي التي تؤدي أيضا إلى خلق نقود جديدة، رفع حجم الودائع الائتمانية لان نسبة السيولة المصرفية تحدد حجم الودائع لأن المحفظة المالية للبنك مكونة أثلا من سندات حكومية وأذون الخزينة.

وعلى اثر ما سبق نستخلص بعض الآثار ايجابية وسلبية:

أ-الآثار الايجابية:

- ✓ الحصول على المبالغ المخطط له دون اللجوء إلى التمويل التضخمي؛
- ✓ تعبئة العملة الأجنبية لمواجهة الاستثمار؛
- ✓ محاربة التضخم عن طريق امتصاص جزء من الكتلة النقدية؛
- ✓ خلق حركية في الأسواق المالية والنقدية؛
- ✓ إذا كان الاقتصاد في حالة كساد يسوده انخفاض الطلب الفعلي مع وفرة رؤوس الأموال العاطلة فانه يرفع من مستوى الطلب الفعال؛
- ✓ القرض الحقيقي هو ما يستمد من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية، لأنه لا يؤدي إلى توسع الائتمان المصرفي.

ب-الآثار السلبية:

- ✓ يترتب عن القرض العام رد مبلغة كاملا مع كافة الفوائد سواء كانت وطنية أو أجنبية مما
- ✓ يضع الدولة أمام مشكلة عدم التوفيق في تسيير القرض و عدم تحقيق الأهداف المرجوة؛

✓ قد تلجأ الدولة إلى الإعفاء الضريبي من أجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب، مما يخلق

فجوة مالية، خصوصا إذا صرف هذا القرض على الإنفاق الاستهلاكي؛

✓ إذا ساد الاقتصاد حالة رخاء يكون التوسع للقرض العام أثر سلبي، من خلال زيادة الطلب

الفعلي وحدوث التضخم، بالأخص إذا وصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام التام؛

✓ خضوع الحكومات لاشتراطات و ضغوط من قبل الهيئات المالية الدولية التي قد تمس

سيادتها وترهن مستقبلها.

2- الإصدار النقدي: من أجل تفادي العجز في الميزانية، تعمل الدولة دائما على التمويل بالإيرادات

العادية بمختلف أنواعها بما فيها الدين العام الداخلي والخارجي على حد سواء، إلا أن هناك حالات

تكون الإيرادات العامة قد تم استغلالها إلى أقصى حد ممكن. فتضطر الدولة اللجوء إلى عملية

الإصدار النقدي.

2-1- مفهوم الإصدار النقدي: هو " قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة زمنية معينة بنسبة

تفوق نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض

ثبات سرعة دوران النقود".¹

2-2- شروط سياسة الإصدار النقدي: قبل تطبيق سياسة الإصدار النقدي من أجل تمويل الميزانية

العامة فإنه يتطلب توفر شروط من أجل أن تكون لها آثار ايجابية على الاقتصاد، نوجزها على النحو

التالي:²

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 161

² محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر، دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية، والسياسة، العدد 4، مارس 2018،

ص 127 الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/419/2/1/77113> تاريخ

المشاهدة 2020/04/12 على الساعة 12.35

✓ يجب دعم جانب العرض، من خلال توجيه هاته الأموال للمشاريع الاستثمارية والبنى التحتية،
لاحتتمالية امتصاص كمية النقود المصدرة؛

✓ يجب طبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة ومدرسة بعناية حتى لا تؤدي إلى بروض
الضغوط التضخمية؛

✓ يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة لامتناس هذه الزيادة في الكتلة النقدية، على
اعتبار أنها تضخمية وبدون مقابل.

المطلب الثالث : سياسة ترشيد الإنفاق العام

1- مفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام: يقصد بترشيد الإنفاق العام >> العمل على زيادة فعالية
الإنفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته
الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر تبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فان ترشيد الإنفاق
العام لا يقصد ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من
الإنفاق. والإسراف يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة...أو
انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن.<<¹

2- أهمية ترشيد الإنفاق العام: ترتبط أهمية ترشيد الإنفاق العام في الالتزام بالفعالية في تخصيص
الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، أي توجيه الموارد إلى استخدامات التي تخلق
مخرجات تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية.

¹ محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة

3-مبررات سياسة ترشيد الإنفاق العام: من أهم مبررات تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام عموماً، يمكن حصرها في ما يلي:¹

✓ التأكد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة

بإشباع الحاجات العامة، وفقاً لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع؛

✓ محاربة كافة أشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛

✓ تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خصوصاً وأن معظم الدول النامية تعاني من عبء

المديونية؛

✓ إن ترشيد الإنفاق العام يساعد في تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي

النسبي في الأمد الطويل، ومنه تفادي التبعات الاقتصادية والسياسة.

3-آليات ترشيد الإنفاق العام: توجد عدة آليات الكفيلة بتحقيق فعاليات الإنفاق العام وضمان تحقيق

أهدافه المخطط لها، هذه الأهداف مستقاة من ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية

العامة لسنة 1988، والذي حيين سنة 2007، ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي. إذ يقدم

الميثاق مجموعة من المبادئ والممارسات التي تساعد على تقديم الحكومات صورة واضحة لمواردها

المالية وهيكلها وهي أربعة:²

3-1- وضوح الأدوار والمسؤوليات: ضرورة التمييز بين أنشطة الحكومة وباقي القطاع العام وبين

قطاعات الخاصة،

¹ نائل عبد الحافظ العولمة، ص 41

² عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق،

مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 25، آذار 2017، ص 5

3-2- علانية عمليات الميزانية: يجب أن تكون عملية إعداد الميزانية مقيدة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، ونم جهة أخرى ضرورة توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الميزانية ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها؛

3-3- إتاحة المعلومات للرأي العام: ينبغي السماح للجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السبقة والحالية والمستقبلية، والإبلاغ عن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

3-4- ضمانات موضوعية: يجب أن تستوفي في البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات عليها كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

وعليه فإن الرقابة على الإنفاق العام تأخذ عدة أشكال :

3-4-1- الرقابة الإدارية: وهي رقابة تقوم بها في العادة وزارة المالية عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة، ومهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له¹.

3-4-2- الرقابة القبلية للنفقة: يقصد بها تلك الرقابة التي تمارس من طرف السلطة لها الحق للتعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها². حيث تتمثل الرقابة القبلية على الصرف في أن جميع أوامر الصرف التي

¹ سعودي محمد الطاهر، المالية العامة، دار قانة للنشر والتجليد، الجزائر، 2009، ص 25

² عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية، النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار، مصر، 2005، ص 18

تصدرها الوزارات لتغطية نفقاتها يجب أن ترسل إليه ليقوم بفحص طلبات الإذن بالصرف ومدي مطابقته لاعتماد الميزانية.¹

3-4-3- الرقابة البرلمانية: يتمتع البرلمان بالإضافة على سلطته في وضع و سن القوانين، باختصاص لا يقل أهمية ألا وهو مراقبة الإدارة العامة (الحكومة)، من حيث مدى التزامها بتطبيق برامج الحكومة الذي كان قد وافق عليه من قبل؛²

3-4-4- الرقابة المالية والمحاسبية: يقصد بها قيام الجهاز المركزي للمحاسبة بمراقبة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة، للتأكد من تنفيذها بصورة سليمة دون ارتكاب أي مخالفة للقواعد المالية، ومراجعة حسابات المعاشات والتأمينات الاجتماعية وفحص القرارات المتعلقة بشؤون العاملين ومراجعة حسابات التسوية والسلف والقروض والتسهيلات الائتمانية والرقابة على المخازن ومراجعة الحسابات الختامية للشركات ومنشآت القطاع العام، وفحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية وبحث أسبابها ووسائل تفاديها مستقبلا.³

¹سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الإيرادات العامة -النفقات العامة-الميزانية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص 295

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 114

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 296

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص سياسة الإنفاق العام ، عاينا اهم المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها موضوع النفقات العامة، وقد عرف هذا المفهوم عدة تطورات عبر مراحل تدرج الأفكار الاقتصادية ، وكذلك ساير مفهوم النفقات العامة تطور مفهوم الدولة عبر مراحل الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتدخل في الاقتصاد، والملاحظ أن تزايد دور الدولة في الاقتصاد أدى إلى تعاظم دور النفقات العامة في تحقيق الأهداف التنموية

عالجنا ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى ، وسردنا أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء هذه الظاهرة اعتمادا على أهم الدراسات النظرية في هذا المجال وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر السياسة العامة للدولة

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر السياسة العامة للدولة

مقدمة الفصل

مما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية هي مجموعة التدابير والقروض والأطر التي تصفها السلطات العامة للقطاعات الاقتصادية والمعبر عن تصورها ومواقفها للكيفية التي تدر بها الموارد الاقتصادية النادرة بأنواعها المادية والبشرية ، إدارة اقتصادية مثلى، بحيث تحقق أعظم المنافع للمجتمع بأقل التضحيات على صعيد الموارد والزمن لكي يحقق المجتمع هدف الاستثمار بأسرع ما يمكن عبر استخدام الموارد والأدوات الاقتصادية والقانونية المناسبة والسياسات الاقتصادية تعبر عن البرنامج السياسي والاقتصادي للسلطة السياسية الحاكمة، والتي تهدف من خلالها إلى خدمة المجتمع وكسب تأييده، ومن جهة أخرى فغن السياسة الاقتصادية تنصرف إلى تنظيم واختيار وصياغة وتكييف وتعديل سياسات الإنتاج والتوزيع والمبادلة والاستهلاك كما تهتم بالاستقرار الاقتصادي وفي هذا الفصل سوف نحاول أن نبجر في السياسة الاقتصادية وأهدافها من خلال المباحث الثلاثة كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

المبحث الثالث: وسائل وفروع السياسة الاقتصادية الكلية

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية:

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل واضح على جميع أقطاب الاقتصاد الوطني، وتتجلى بشكل أوضح من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، التي تعبر عن مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن أجل سلامة الأداء الاقتصادي وتقييم نقاط قوته وضعفه، وجب على أصحاب القرار رسم سياسة اقتصادية تتماشى والنتائج التاريخية، حيث لها الأثر المباشر وغير المباشر على هذه المتغيرات فرسم السياسة الاقتصادية للدول من أهم مواضيع التحليل الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

1-تعريف السياسة الاقتصادية: تتعدد مفاهيم السياسة * الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أنها:

1-1-تعريف 1: "السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي.

ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.¹

1-2-تعريف 2: "السياسة الاقتصادية هي عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الحكومية التي تتجلى

في بيان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد علي مختلف الوسائل ذات الصلة لتحقيق هذه الأهداف".²

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص29

²Ferdinand bakoup, africa and economic policy, developing a framework for policymakers, edition by anthem press, usa, 2014, p3

*يقول فريدمان " لا يوجد ما يسمى لا سياسة فكل ما تفعله الحكومات هو سياسة، فإذا لم تصدر نقودا فهذه سياسة، وإذا أصدرتها فتلك سياسة أيضا" مما يعني تعميما لما تقوم به الحكومة من إجراءات، انظر مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص3

1-3-تعريف 3: "يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف".¹

مما سبق نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والآليات التي تتبعها السلطة التنفيذية ممثلة في حكومتها بالاعتماد على المعلومات التاريخية والمعلومات الاستشرافية والإحصائية وفق مناهج محدد مسبقا للوصول إلى نتائج مخطط لها مسبقا تسمى بالأهداف الاقتصادية.

2-العلاقة بين السياسة الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الكلية: لا معنى لسياسة اقتصادية سليمة إلا إذا بنيت على أسس علمية و نظرية صحيحة، حيث تعبر السياسة الاقتصادية الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية. تستمد السياسة الاقتصادية معلوماتها وأدواتها وتحليلاتها من الثانية. مع توفر الأدوات التحليلية والمعلومات التي يمكن من خلالها تصميم السياسة الاقتصادية سليمة. تبين النظرية الاقتصادية الكلية العلاقة بين مكونات الاقتصاد الوطني. تظهر العلاقة بينهما من خلال النقاط التالية:²

✓ تمكن النظرية الاقتصادية صانعي السياسة الاقتصادية من التنبؤ بنتائجها ومحاولة اتخاذ القرار؛

✓ تصنف وتحدد وتبرز المتغيرات الاقتصادية من أجل تمكين صانع السياسة وضع مجموعة من القواعد التي يجب إتباعها لتحقيق الأهداف المرسومة؛

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ص73

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، مصر 2003، ص ص 17-18

✓ تساعد النظرية الاقتصادية على تحديد الأهداف النهائية دون تناقض؛

✓ تزود النظرية الاقتصادية القائمين على صنع السياسة الاقتصادية بمعايير لقياس وتقييم مدى

تحقيق الأهداف؛

3-مضمون السياسة الاقتصادية: تترجم السياسة الاقتصادية أحد خطط السياسة العامة المتبعة من

قبل الحكومة، التي تعمل بشكل متكامل ومدرّس للوصول للهدف محدد مسبقا، فما هي إلا مظهر من

مظاهر السياسة العامة.¹

3-1-تحديد الأهداف: وجب على صانع السياسة الاقتصادية تحديد الأهداف الاقتصادية المراد

تحقيقها أو الوصول إليها مسبقا وأثناء رسم السياسة، حيث تتجسد هذه الأهداف في تحقيق معدل نمو

اقتصادي مقبول، مستويات منخفضة من معدلات البطالة، التوازن في ميزان المدفوعات، تقليص

الفوارق الاجتماعية، استقرار الأسعار و منه التحكم في معدلات التضخم...²

3-2-وضع تدرج بين الأهداف: إن الواقع الاقتصادي والتجربة العلمية تبين أن بعض الأهداف

الاقتصادية تكون في غالب الأحيان غير متناسقة ومتعارضة، فيجب على صانع السياسة أن يضع

تدرج في الأهداف ومنح الأولوية لأهداف معينة رغم إدراكه أنه يمكنها أن تؤثر على بعض الأهداف

بشكل غير مباشر؛

3-3-تحليل الارتباط بين الأهداف: يجب وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقة بين الأهداف

بالاستناد إلى معيار التدرج بين الأهداف.

3-4-اختيار الوسائل: وجب على صانع السياسة الاقتصادية تشخيص واقع الاقتصاد وتحديد

مقوماته واستعراض المشاكل التي يعاني منها على المستوى الكلي والجزئي، تحديد المشاكل

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 30

² سوف يتم التطرق إليها في المبحث الثاني

الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما، وعلى أساسها يمكن اقتراح من السياسات الاقتصادية الواجب تفعيلها، مالية ونقدية وتجارية، أو المزج بينهما.

4-مبادئ واعتبارات السياسة الاقتصادية الكلية: يجب التقيد بمجموعة من الاعتبارات والمبادئ عند الإقدام بتصميم أي نموذج السياسة الاقتصادية الكلية أهمها:

4-1-التساوي العددي بين الأهداف والأدوات: ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي "يان تينبرغين" الذي دعا إلى ضرورة استهداف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، وعليه يجب أن يتساوى عدد الأهداف مع أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيقها¹

4-2-كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: أشار "روبرت مندل" إلى اختيار الأداة المناسبة من أجل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية والأكثر قدرة مقارنة مع بقية الأدوات²، لا يجوز لصانع السياسة الاقتصادية عددا من الأدوات ذات كفاءة (ذلك التغير في قيمة هذه الأداة اللازم لإحداث تغير في قيمة هدف ما مع بقاء الأدوات الأخرى على ما هي عليه) منخفضة لاتخاذ القرار.³

4-3-مركزية ولا مركزية الأدوات: أي أنه إذا كانت لدينا عدد من الأدوات يساوي عدد الأهداف هل يمكننا توزيع عدد الأدوات على هيئات متعددة، بحيث تطبق المركزية واللامركزية في نفس الوقت من أجل تحقيق الأهداف المعنية، فالمنطق الاقتصادي يبين أن الحكومة من الصعب عليها الجمع بين جميع الأدوات وتحديدها وتنسيقها مركزيا، وعليه فإن الأدوات التي لا يمكن التأثير عليها عن طريق الأثر وجب استخدام التأثير المركزي عليها، وترك باقي الأهداف تعمل آليا.⁴

¹Gérard duthil , william marois, politiques économiques, edition ellipses, France, 1997,p23

²OP cit

³عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص 30

⁴ نفس المرجع

5- مقومات نجاح السياسة الاقتصادية:

5-1- المقومات العامة: تتمحور أهم المقومات العامة حول:¹

5-1-1- استقرار النظام السياسي: إن الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار

السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات كفيلة بتجسيد السياسة الاقتصادية، لأن الاستقرار السياسي شرط أساسي لنجاح السياسة الاقتصادية، فتغير الحكومات بسرعة، يخلق خلافات بين السلطات الثلاثة (القضائية، التشريعية والتنفيذية)، حيث يعملون على شل الإدارة، وينتج عنهم مناخا من لا استقرار مما ينعكس سلبا على أهداف السياسة الاقتصادية المعلن عنها؛

5-1-2- تثبيت سياسة القانون: إن تغيير القوانين وتحيينها من فترة لأخرى وبالشكل الذي يؤثر

على قرارات المنتجين والمستثمرين وحتى العمال ، أمر بالغ الأهمية لنجاح أي سياسة اقتصادية. فالقانون يردع ويحفز، وثباته يعمل تشجيع ممارسة الأنشطة وتوسيعها دون خوف، فهو بند أساسي لنجاح معالم السياسة الاقتصادية؛

5-1-2- إصلاح المنظمة الإدارية والحكومية: حتى لو تمتعت السياسة الاقتصادية بالمثالية و

الوضوح من حيث الأهداف والإجراءات، إلا أن تنفيذها مرتبط بالجهات المنفذة، فالصعوبة لا تكمن في تحديد الحلول ورسم الخطط بقدر ما تكمن في إمكانية التطبيق، فالإدارة هي الحلقة الأساسية في تسهيل تنفيذ السياسة الاقتصادية، لهذا وجب تسهيل المعاملات والعمل على الإصلاح الإداري من خلال تحسين أجور عمال وموظفي الإدارة الحكومية، وإحداث حوكمة للإدارة.

¹موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص 17

5-2-المقومات الخاصة: لفعالية أكبر للسياسة الاقتصادية وجب توفر مقومات خاصة هي¹:

5-2-1-الشمولية: يجب أن تكون شاملة لأقطاب الاقتصاد و مفاصيله بدرجات متباينة حسب جدية

وفعالية الأدوات المستعملة للسياسة الاقتصادية، ودرجة مرونة القطاعات الاقتصادية من جهة ثانية؛

5-2-2-الدقة: يجب أن تتمتع السياسات الاقتصادية المرسومة بالدقة وعلى القائمين باختيار

الأهداف توخي الحذر والدقة في رسم السياسة وبمعظم المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يقتضي

أن يتمتع القائمين على رسم السياسة بالخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة والوعي الشمولي بالقوانين

الاقتصادية، والنظرة الإستشرافية؛

5-2-3-الواقعية: إن أهم شروط نجاح السياسة الاقتصادية تلاؤمها مع الواقع الاجتماعي

والاقتصادي و على أسس واقعية وفق شروط المحيط الوطني والدولي؛

5-2-4-القاعدة المادية: يجب أن تتوفر الدولة على موارد اقتصادية حقيقية كبيرة، وإمكانيات

حاضرة والأخرى كامنة يُنتظر ظهورها بعد تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللاحق مما

يستدعي حسابات دقيقة و واقعية؛

5-2-5-التوقيت المناسب: يجب الاختيار الأفضل للتوقيت في تبني أدوات السياسة الاقتصادية أو

الاستغناء عن البعض الآخر واستعمال أدوات جديدة وتأجيل بعض الأدوات بنسب وتوقيت محسوب

ومدرس مسبقا، من أجل إدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في الأجل المتوسط والطويل؛

5-2-6-التناسق والتناسب: يجب أن تتميز السياسة الاقتصادية بالتناسق والتناسب فيما بين فروعها

ويعمل أحدهما مع الآخر، بحيث لا تتعارض أو تتقاطع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛

¹ أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014،

5-2-7- الابتعاد عن التجريب والمحاكاة : لنجاح أي سياسة اقتصادية يجب الابتعاد عن التجريب وسياسة المحاكاة فما صلح في دولة معينة لا يحصل في باقي الدول، كما يجب الابتعاد عن الأهداف الآنية والعمل على رسم سياسة طويلة الأمد، لأن نجاح السياسة الاقتصادية مرتبط بالوقت، لأن إعادة توزيع الدخل يتطلب الأخذ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والهدف منه معرفة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، من خلال المؤشرات والمعايير التي تحكم الوضعية الاقتصادية، والتي يأخذ عليها القرارات المستقبلية.

6-المتدخلون في السياسة الاقتصادية الكلية: تركز السياسات الاقتصادية على أربع مكونات رئيسية:¹

✓ **الأسر:** وهي تمثل الأفراد بغض النظر إن كانوا من العاملين أو العاطلين عن العمل أو النشطين؛

✓ **الشركات والأفراد:** يشكل هذان المكونان ما يعرف بالقطاع الخاص؛

✓ **الحكومة:** وتتمثل في كل الهياكل والهيئات التابعة لها حيث تعرف بالقطاع العام؛

✓ **العالم الخارجي:** وتمثل باقي العالم الذي يفسر البعد الدولي أو التجارة الخارجية.

تتمحور العلاقة بين مختلف هذه المكونات السياسية الاقتصادية أو بين المتدخلون حول ثلاثة أسواق رئيسية:

6-1-سوق السلع والخدمات: يأتي الطلب من قبل الحكومات والأسر على إجمالي والخدمات السلع

المعروضة من قبل الشركات. كما تقوم هذه الأخير بشراء سلعا وخدمات أولية التي تحتاجها في عملية

¹ منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية، مقارنة عالمية، 2014، ص 5

الإنتاج، من شركات أخرى قد تكون داخلية أو خارجية. ويدخل في هذا السياق السلع والخدمات التي تقوم الحكومة ببيعها للأسر والشركات،

6-2- سوق العمل: يعرض الأفراد خدماتهم للمشاركة في العملية الإنتاجية في حين تقبل الحكومات والشركات على طلب حاجاتهم من العمال والموظفين.

6-3- سوق النقد: يتمثل في إجمالي الأموال المتوفرة للاستثمار وهي تأخذ شكلين، إما نقود سائلة أو قيم منقولة في شكل أسهم وسندات سواء تصدرها الحكومة في شكل سندات حكومية وأذون أو تصدرها المؤسسات المصرفية في شكل شهادات الإيداع. تقسم العمليات التي تتم في هذا السوق إلى قسمين:

أ- استثمار الأسر والشركات والحكومات كمية من النقود لشراء هذه السلع بهدف زيادة مداخيلها من جهة، وتحسين القدرة الإنتاجية وزيادة أرباحها بالنسبة للشركات، والحصول على التمويل المطلوب بالنسبة للحكومة؛

ب- الاستدانة: تلجأ الحكومة إليها من أجل تغطية نفقاتها أو كإجراء اقتصادي يتمثل في أدوات السياسة الاقتصادية. و كإجراء لخلق التوازن الميزانياتي بالنسبة للشركات والمؤسسات في حالة انخفاض مداخيلها وزيادة نفقاتها.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية:

1-أنواع السياسات الاقتصادية: يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، سياسة اقتصادية هيكلية والتي تسعى إلى تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد في الأجل البعيد، وسياسة اقتصادية ظرفية تسعى إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية في المدى القصير.

1-السياسة الاقتصادية الظرفية: هي تلك السياسة التي تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، منها سياسة الاستقرار للحد من التقلبات الاقتصادية ومنه مستوى الأسعار

والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية كمحاربة التضخم وتخفيضه، وسياسة الإنعاش التي تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل ودعم الطلب كما تلجأ الدولة إلى التمييز بين وجهين للإنعاش، الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الإنعاش عن طريق الاستثمار، كما تلجأ الدولة إلى سياسة الانكماش والتي تعني التحكم في الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية والسريعة مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية بالتالي تقليص النشاط الاقتصادي، كما يمكن للدولة وحسب الظروف أن تطبق سياسة التناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والانكماش وتعرف بسياسة التوقف ثم الذهاب المذكورة أعلاه.¹ وبالتالي تسعى بالدرجة الأولى إلى حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات بالتأثير على جانب الطلب مستندة على الفكر الكينزي، حيث تهدف إلى:

➤ مواجهة الوضع الاقتصادي غير الملائم، التضخم أو الانكماش؛

➤ التأثير على النمو الاقتصادي من أجل تثبيت المستوى العام للأسعار في الأجل القصير.

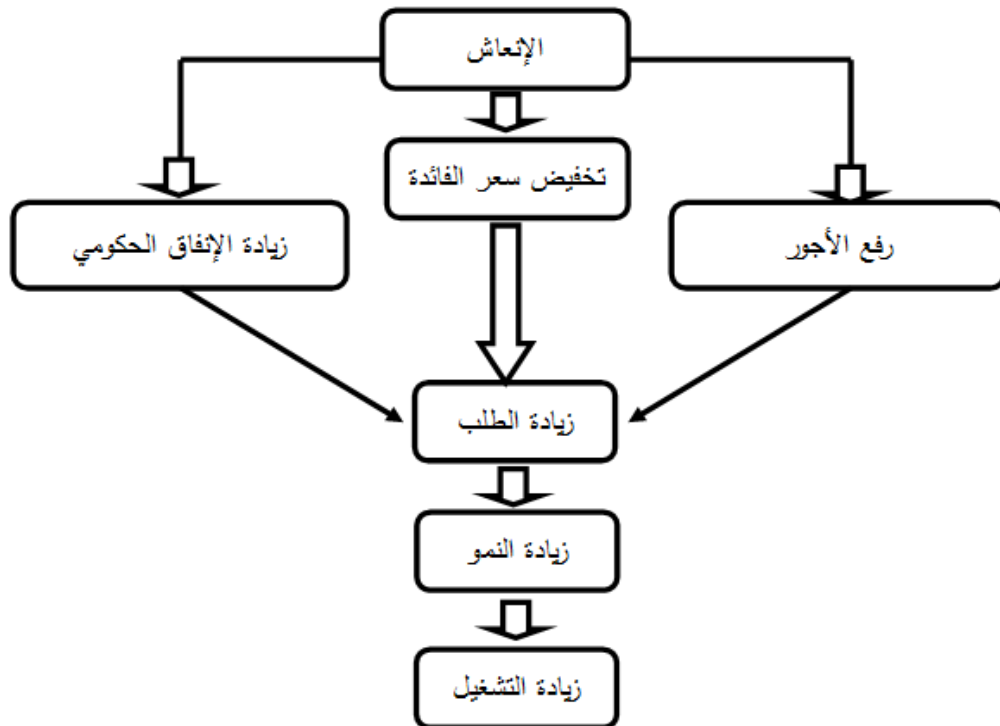
1-1- سياسة الضبط (الاستقرار): إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هو هدف أسمى لكل سياسة اقتصادية في دول العالم سواء كان متقدم أو نامي على حد سواء، إذ يستلزم اتخاذ إجراءات متكاملة باستخدام الأدوات المتنوعة من السياسات الاقتصادية لأن الاستقرار لا يتحقق تلقائياً، حيث تهدف سياسة الاستقرار إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز على محاربة التضخم. أما المفهوم العام لسياسة الاستقرار فهو مجموعة الأدوات والآليات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي السائد من أجل تقليص الضغط الاجتماعي؛²

¹ صلاح الدين كروش ، ص 39

² وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 78

1-2-سياسة الإنعاش: هي سياسة تهدف إلى تنشيط الاقتصاد عن طريق دعم الطلب الخاص باستخدام العجز الموازي،¹ ومن أجل ذلك يجب تشجيع الاستثمار من أجل توفير مناصب العمل عن طريق تسهيلات القروض من أجل نمو الطلب الاستهلاكي، هذا يجعلنا نميز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

الشكل رقم: 1-2 مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 79

عادة ما تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

1-2-1-سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:²

¹قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 31

² مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر،

✓ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، قفة رمضان، مساعدات اجتماعية مختلفة...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح؛

✓ التوسع في الإنفاق العام بشقيه الاستثمار والجاري الذي يؤدي آليا إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال المشروعات الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من استيعاب هذه المناصب في شكل مناصب دائمة. تخفيض الضرائب الذي يهدف إلى رفع دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الاستهلاك وإنعاش الاقتصاد؛

1-2-2- سياسة الإنعاش جانب العرض: تهدف إلى جعل السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، حيث تقوم الحكومة بالتدخل عن طريق آليتين:

✓ تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات والشركات الناشطة في الاقتصاد لأجل تشجيع الاستثمار الخاص؛

✓ تفعيل الاستثمار العمومي من أجل تشجيع الاستثمار بشقيه الأجنبي والوطني، من أجل توسيع الأنشطة وتطوير البنى التحتية.

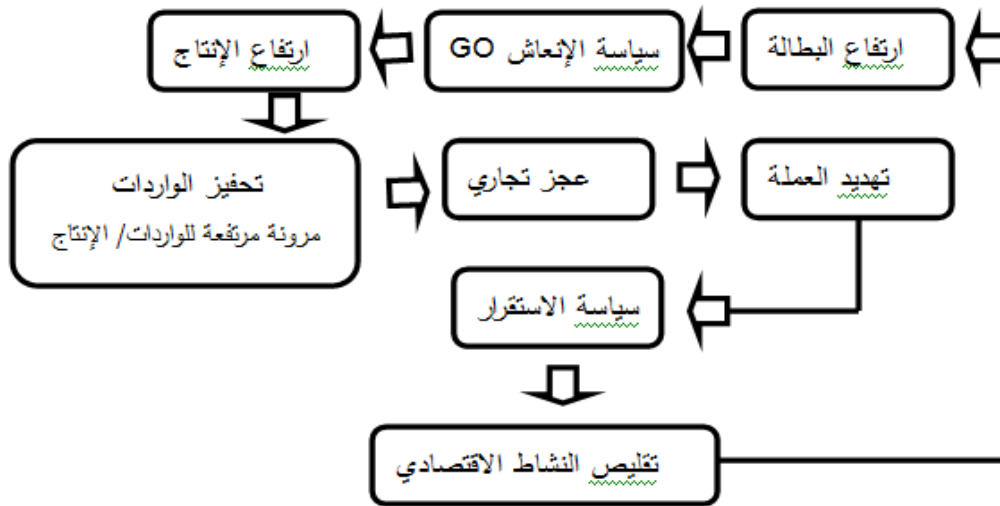
1-3- سياسة الانكماش: تسعى الحكومة ممثلة في سلطتها النقدية بالتقليل من المعروض النقدي المتاح للمستهلكين من خلال رفع معدلات الفائدة من أجل كبح الاستثمار من طرف الأفراد، بالإضافة إلى الحد من الارتفاع في المستوى العام للأسعار. عن طريق أدوات السياسة النقدية والمالية بهدف تقليص النشاط الاقتصادي وتتمثل في تجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية..

1-4- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: ويقصد بها سعي السياسة الاقتصادية إلى تكيف الجهاز الصناعي مع تطورات الطلب العالمي، وترتكز على منح الأولوية للقطاعات المصدرة من أجل

تحفيز النشاط الاقتصادي والتشغيل لخلق توازن خارجي،¹ تسعى الدول بالتدخل في الاقتصاد، من أجل تحسين مستويات الإنتاج والرفع من مكانتها الاقتصادية، وتصحيح الاختلالات،² وذلك بمنح التراخيص للمشروعات ذات أهمية التي تسمح بحماية الصناعات الناشئة وحماية الصناعات الوطنية ودعم المشاريع الصناعية الناشئة، وكذا الانطلاق اقتصاد صناعي مستدام أو تحقيق التحول الهيكلي.

1-5- سياسة التوقف ثم الذهاب: تم اعتماد هذه السياسة في بريطانيا وترتكز على التناوب المتتابع لسياسة الإنعاش ثم الانكماش تعكس بنية الجهاز الإنتاجي وفق آلية كلاسيكية.³ والشكل أدناه يوضح هذه الآلية:

الشكل رقم: 2-2 مسار سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 33

2- سياسة اقتصادية هيكلية: هذا النوع من السياسات مداها الزمني طويل عكس السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، ورغم ذلك يوجد انسجام بين السياستين. يمكن أن تساهم في إنجاح

¹ أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص 104

² أحمد توران، قدور بن نافلة، الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، وإمكانية تطبيقها في الجزائر دراسة حالة فيتنام، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2021،

ص 117

³ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 32

السياسة الظرفية، فالدول التي اعتمدت برامج الخصخصة (تعتبر قضية هيكلية) حيث استخدمت الأموال الناتجة عن هذه العملية لمواجهة ضغط الإنفاق العام الصافي الموجه لامتصاص التراجع الاقتصادي. حيث نتجت هذه السياسة نتيجة انهيار المعسكر الاشتراكي، وتفاقم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية بسبب المديونية الخارجية.¹

الجدول رقم 2-1- الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسة الاقتصادية

الأداة	آلية العمل	الأثر الاقتصادي و الاجتماعي
الحد من التضخم	تعمل هذه السياسات على المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم (أقل من 5%) وذلك بهدف المحافظة على مستوى عل من الاستهلاك وبالتالي من النمو. وتلعب البنوك المركزية الدور الرئيسي من خلال التحكم بأسعار الفائدة وامتصاص السيولة. بحسب هذه النظرية يصبح النقد أهم الوسائل التي تستخدم في عمليات دفع النمو	على الرغم من مخاطر الارتفاع في معدلات التضخم، إلا أنه دوماً تقيّم كلفة سياسات الحد من التضخم والتي غالباً ما تستهلك السيولة المتوفرة وتعقمها أي تحيدها عن التدخل في العملية الإنتاجية في ظل عدم توافق هذا مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في معدلات تصاعدية من النمو الاقتصادي والاستثمار وخاصة في الدول الأقل نمواً وبالتالي بقيت معدلات البطالة في ارتفاع بشكل أكثر تبسيط، يحتاج الاقتصاد للسيولة لينمو ويتطور ويخلق فرص عمل فتتحن مستويات المعيشة، فكيف سيحصل ذلك اذا ما اعتمدت سياسات تكديس الأموال وتمنعها من القطاعات المنتجة
تثبيت أسعار الصرف	هو نظام يحدد سعر صرف العملات الوطنية بالمقارنة مع العملات الأجنبية وفي الدول العربية غالباً ما يتم تثبيت سعر صرف العملات مع الدولار الأمريكي. يساعد هذا الأجراء على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين غير أنه يفقد السلطات المالية من إمكانية تعديل سعر صرف العملة الوطنية بطريقة ململة وداعمة لتحسين ميزانها التجاري.	يقوم البنك المركزي بالدور المحوري حيث يتدخل في سوق المال مستعملاً مخزونه من العملات الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف المحدد. وينقسم الاقتصاديون بين مؤيد ومعارض لهذا الإجراء وكل فريق وحججه ورؤيته، غير أن المهم هو الأخذ بعين الاعتبار الكلفة التي تتكبدها الخزينة العمومية لتثبيت سعر الصرف. بمعنى آخر يجب دوماً السؤال عن قيمة الأموال التي تتكبدها الدولة للمحافظة على ثبات سعر الصرف وماذا لو استعملت هذه الأموال في دعم القطاعات المنتجة وبناء البنى التحتية لتحسين البيئة الإنتاجية للاقتصاد.

المصدر: منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية مقارنة عالمية، ص 16

¹ خواني ليلي، السياسات الاقتصادية الهيكلية، حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، ص2

المطلب الثالث: دور صندوق النقد الدولي في صناعة السياسات الاقتصادية:

عرفت العلاقات التي يقيمها صندوق النقد الدولي مع الدول المتخلفة تطورا كبيرا لاسيما إبان الأزمة الاقتصادية العلمية سنة 1986، وذلك نتيجة تزايد الطلب من طرف هذه الدول على موارد الصندوق، حيث أصبحت تعاني من اختلالات مزمنة في موازين مدفوعاتها جراء هذه الأزمة. حيث يسعى الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع الدول المتخلفة من اعتماد سياسات اقتصادية سليمة. كما يمنح إمكانية الاستفادة من التمويل المؤقت لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

1-تعريف سياسة التثبيت الاقتصادي: هي عبارة عن حزمة من القواعد والإجراءات والالتزامات والتدابير التي تتبعها الدولة المعنية، والتي تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالأخص التي تعاني عجزا مزدوجا (الميزانية العامة وعجز في الميزان التجاري)، وتضخم كبير في المديونية الخارجية. ومصدر هذه الحزمة هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود المبذولة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تسعى في منطقتها على تثبيت وإحداث تصحيحات من أجل تحقيق أهداف اقتصادية تهدف لإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد في فترة زمنية معينة.¹

2-برامج التثبيت الاقتصادي²: يشرف على هذه السياسة صندوق النقد الدولي، حيث تستخدم السياسة المالية والنقدية وسياسة الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي، بغية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية

¹ أحمد جميل، تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية و واقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائري، مجلة معارف، المجلد 2، العدد 2، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2007، ص ص 260-261

² تستند برامج التثبيت الاقتصادي المصممة من قبل صندوق النقد الدولي على النظرية النيو كلاسيكية لميزان المدفوعات، التي ترى أن لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات ، ينطلق من تحليل الصلة القائمة بين الديون و مقابلاتها التي يستوجب تنفيذها في الاقتصاد الوطني. كما يتبنى وجهة نظر النقديين التي تفترض أن الزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي يخلق عجز في ميزان المدفوعات. وأن سوء إدارة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه ارتفاع العجز الموزوني.

قصيرة الأجل، بالأخص تلك الناتجة عن التضخم والاختلالات في التوازن الداخلي والخارجي والتي تمتد لتصل إلى العجز المزدوج¹. ووفقا لسياسة التثبيت أو كما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية سياسات الطلب الكلي ومن أجل أن تتوافق مع الأهداف العامة في مجال النمو الاقتصادي والاستثمار، هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف كبح التضخم و التقليل من العجز الموازي ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات في الأجل القصير، أهمها²:

1-1- إجراءات خاصة بالموازنة العامة:

- ✓ العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي ذو طابع اجتماعي المخصص لدعم المواد الأساسية، أي إلغاء الدعم على السلع؛
- ✓ العمل على كبح القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وقروض للاقتصاد ووضع حدود قصوى لا يجب تجاوزها؛
- ✓ العمل على توقيف التوظيف في القطاع الحكومي؛
- ✓ تخفيض الإنفاق الاستثماري لمنح الفرصة للقطاع الخاص والأجنبي للقيام بها؛
- ✓ تجميد الأجور؛
- ✓ الرفع من أسعار الطاقة وأسعار الخدمات ومنتجات الحكومية والقطاع العام؛
- ✓ رفع معدلات الضرائب غير المباشرة؛
- ✓ العمل على خوصصة المؤسسات العمومية أو تصفيتها أو إدارتها من قبل مؤسسات خاصة.

¹ زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي، تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد2، ص 266

² مسعود الرضي، محمد الزغي، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية، دراسة حالة مصر، اليمن، الجزائر، المغرب، في الفترة 1989-2003، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، المجلد 5، العدد2، 2008، ص459

1-2- إجراءات خاصة بميزان المدفوعات: وهي عبارة عن آليات تهدف إلى زيادة قدرة الدولة على الحصول على النقد الأجنبي، من خلال العمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

1-3- الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية: والهدف منها ضبط عرض النقود وعادة ما تتضمن برامج التثبيت سياسة نقدية صارمة منها:

✓ زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة من أجل رفع الادخار المحلي؛

✓ الرفع من كلفة الاقتراض من أجل ترشيد استخدام رأس المال؛

✓ العمل على تنشيط الأسواق المالية وتحرير التعامل فيها وكبح التمويل البنكي؛¹

2- برنامج التعديل الهيكلي: يشرف على هذه البرامج البنك الدولي، و يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي، مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومرونة الاقتصاد. وتسمى هذه الإجراءات بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن الهدف الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتخفيف مختلف التشوهات التي تعيق الأسواق، بالإضافة إلى أنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالأسعار والميزان التجاري وعجز الموازنة.² "سياسة التكيف الهيكلي لا تختلف في جوهرها وأهدافها عن برامج التثبيت إلى الحد الذي يصعب التمييز بينهما، فسياسات القصيرة المدى المطلوبة من صندوق النقد الدولي تتكامل عضوياً مع سياسات التكيف طويلة المدى التي يقدمها البنك الدولي الذي يضع إطار زمني من 3 إلى 5 سنوات للأهداف التي يجب تحقيقها"³

2-1- أهداف برنامج التكيف والتعديل الهيكلي: يسعى بشكل عام لتحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هو إعادة التوازن الاقتصادي الكلي واحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات والثاني هو تحسين

¹ مسعود الربضي، محمد الزغبى، مرجع سبق ذكره، ص 460

² بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، يوليو/تموز 2004، السنة الثالثة، ص4

³ مسعود الربضي، محمد الزغبى، مرجع سبق ذكره، ص460

كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، مما يحقق النمو الاقتصادي المستمر توفير فرص العمل وخاصة المنتج وتحسين مستوى المعيشي للمواطن. ومن أجل ذلك يستلزم إتباع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات¹.

2-2- ظروف تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي: تظهر الحاجة إلى برامج التثبيت عندما يواجه الاقتصاد اختلالاً بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي ينعكس في تدهور الميزان الخارجي. مما قد ينجم عنه عوامل خارجية مثل تدهور شروط التبادل أو ارتفاع أسعار الفائدة الدولية، كما قد تؤدي عم ملائمة السياسة الاقتصادية المحلية إلى توسع الطلب أكثر من نمو العرض وتشوه الأسعار النسبية². قد ينتج عجز في ميزان المدفوعات وتدهور تنافسية البلد الناتج عن تشوهات الأسعار المحلية وتراكم المديونية في حالة تمويل هذا الاختلال بالاستدانة الخارجية.

3- الفرق بين سياسة التثبيت الاقتصادي أو سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي: ³

- ✓ يشرف صندوق النقد الدولي على سياسات التثبيت والإشراف على تنفيذها، بينما يتولى البنك الدولي على سياسات التكيف الهيكلي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي؛
- ✓ تتميز سياسات التثبيت بالآجال القصيرة والمتوسطة (1 سنة إلى 5 سنوات)، بينما سياسات التعديل أو التكيف الهيكلي فتتراوح بين الفترة المتوسطة والطويلة (3 سنوات إلى 10 سنوات)؛
- ✓ تهدف سياسات التثبيت الاقتصادي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وخلق توازن بين الطلب والعرض، بينما تهدف سياسات التكيف الهيكلي لتحقيق نمو

¹ بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 3، العدد 7، ص 121

² بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، يوليو/تموز، 2004، السنة الثالثة، الكويت، ص 4

³ مسعود الرضوي، محمد الزغبى، مرجع سبق ذكره، ص ص 461-462

اقتصادي حقيقي ومستمر من خلال تعديل هيكل الاقتصاد، بالإضافة إلى ما تهدف إليه سياسات التثبيت.

3-2 مكونات سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي: تضم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضم سياسات التثبيت والتكيف من مكونين أساسيين:

✓ **أولاً:** سياسة التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي مرتكزة على إدارة جانب الطلب وذلك بإتباع سياسة مالية انكماشية الهدف منها معالجة إشكالية العجز التوأم (العجز في الميزانية العامة والعجز في الميزان التجاري)

✓ **ثانياً:** هو سياسة التصحيح أو التعديل الهيكلي ويختص بها البنك الدولي حيث يسعى إلى تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير الأسواق وتحرير التجارة من أجل كفاءة إنتاجية ، فضلاً عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وهو ما يسمى بسياسة الخصخصة.

مكونات سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي: تضم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضم سياسات التثبيت والتكيف من مكونين أساسيين:

✓ **أولاً:** سياسة التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي مرتكزة على إدارة جانب الطلب وذلك بإتباع سياسة مالية انكماشية الهدف منها معالجة إشكالية العجز التوأم (العجز في الميزانية العامة والعجز في الميزان التجاري)

ثانياً: هو سياسة التصحيح أو التعديل الهيكلي ويختص بها البنك الدولي حيث يسعى إلى تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير الأسواق وتحرير

التجارة من أجل كفاءة إنتاجية ، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وهو ما يسمى بسياسة الخصوصية.

المبحث الثاني: الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية:

تحاول النظرية الاقتصادية تفسير المشكلات الاقتصادية في مختلف الدول وكيفية التعامل مع هذه المشكلات¹. فنقوم بدعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد لهذا تتعدد الأهداف الاقتصادية الكلية وتتنوع باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلا انه تقليديا تم تلخيص الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمرجع السحري لـ كالدور

المطلب الأول: تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي

1- البحث عن النمو الاقتصادي: هو الهدف الأكثر عمومية، فهو مرتبط بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل والثروة...، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الخام كأداة لقياس النمو، وحسب كالدور فإنه يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما أنه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يتضح أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير وكذا الحفاظ على البيئة من التلوث².

1 مايكل ابدجمان، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض،

السعودية، 2012، ص 31

2 صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة الدكتوراه

جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2015-2016، ص 6

1-1-تعريف النمو الاقتصادي: يفسر بارتفاع النسبة المئوية للدخل السنوي محسوبا بالأسعار الثابتة

مما يترجم الارتفاع الحقيقي للدخل الوطني.¹ وهو أيضا "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو

إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"². كما "يقصد بالنمو

الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"³.

1-عناصر النمو: من خلال المفهوم أعلاه يتضح أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاثة

عناصر4:

أولاً: أن يتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

ومن أجل أن تتحقق هذه الزيادة تفوق الزيادة في عدد السكان يتطلب أن يكون: $1 <$

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}}$$

فإذا كانت النسبة السابقة مساوية للواحد (1) فيعني ذلك أنه مهما كانت الزيادة في الدخل الوطني إلا

أن الفرد سيظل دخله ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من

الواحد فإن نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم أنه لو حدثت زيادة في الدخل الوطني لأن

معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الوطني؛

¹ محمد علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص46

² علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، العراق، 2017، ص29

³ أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم

الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص379

⁴ أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص380-382

ثانياً: يجب أن تتحقق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تترجم بمقدرة الأفراد على اقتناء السلع والخدمات ويقاس الدخل الحقيقي إذ يتطلب أن تكون الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني أن تكون أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار من أجل تحقق الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن أجل ذلك يتطلب:

$$\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني} < \frac{1}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار}}$$

✓ فإذا كانت هذه النسبة = 1، فإن القدرة الشرائية للفرد تظل ثابتة على الرغم من زيادة الدخل

النقدي، وهذا راجع لارتفاع الأسعار بنفس النسبة؛

✓ أما إذا كانت هذه النسبة < 1، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل

الوطني قد انخفضت نتيجة لامتناس هذه الزيادة من قبل المستوى العام للأسعار.

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني} - \text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)}$$

ثالثاً: تحقيق زيادة مستقرة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فالزيادة المستمرة

تتطلب زيادة حقيقية في النشاط الاقتصادي وغير مرتبطة بالزيادات المفاجئة أو الظرفية، أما الزيادة

المستقرة تعني عدم وجود التقلب الشديد في معدلها من فترة إلى فترة أخرى.

وعليه فإن النمو هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة

ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية

والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

المطلب الثاني: تحقيق مستويات مقبولة من التشغيل و التحكم في معدلات التضخم:

تشكل البطالة و التضخم تهديدا للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وعاملا مهما في الأخلل بالاستقرار الاقتصادي لذلك فقد أعتمدت في معظم الدول كأهداف عامة ونهائية للسياسة الاقتصادية حيث يتم التحكم فيهما عن طريق التوسع في أدوات السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: التحكم في معدلات البطالة

1-العمالة الكاملة: نعني بالعمالة الكاملة استخدام كل القوة العاملة المتاحة لدى المجتمع استخداما كاملا.¹ حيث تهدف معظم دول العالم المتقدم على الوصول إلى العمالة وهذا هو الحل بالنسبة للاقتصاد الأمريكي كنموذج على ذلك حيث استهدف قانون 1946 بأن تعمل الحكومة على الوصول إلى العمالة القصوى (أو الكاملة) ومازالت كل الآراء تدعم أهداف السياسة. رغم أن الاصطلاح غامض بعض الشيء إلا أنه حين يقضي العمال وقتا في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم وفي أثناء ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة، كذلك فإن أصحاب الأعمال يقضون وقتا في اختيار العمال الذين يحتاجونهم من بين العمال الموجودين والبحث عن الفرصة المناسبة للعمل من قبل العمال أو على العمال المؤهلين للمهام المطلوبة من قبل أصحاب الأعمال في معظمها عملية تتسم بالكفاءة حيث تؤدي إلى التوفيق بين مهارات العاملين ومهارات اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنتاجية أي تؤدي إلى تخفيض أفضل للقوى العاملة. ولا يمكن أن نتكلم عن العمالة الكاملة دون أن ننوه على أنه لا نعني بذلك أن البطالة مساوية للصفر.²

تُعد العمالة الكاملة واحدة من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بسبب عبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على أولئك العاطلين عن العمل، وعلى الرغم من أن جزءاً من العبء يزول

1 محمد عبد الحميد شهاب، الاقتصاد الكلي، المكتبة العربية، مصر، 2020، ص 22

² بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص 162

من خلال برامج التأمين ضد البطالة والمدفوعات التحويلية المختلفة، إلا أنه يظل موجوداً، علماً أن معدلاً للبطالة يكون بين 3%-4% هو معدلاً مقبولاً.¹ يندرج من مفهوم العمالة الكاملة عدة مفاهيم:

1-1-تعريف البطالة: هي حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه ويقبلون العمل بالأجر السائد ويبحثون عليه ولكن لم يجدوه.²

1-2-التشغيل: ويعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، بمعنى الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد.³ فقد عرف العمل ألفرد مارشال العمل على أنه " ذلك الجهد العضلي و البدني المبذول جزئياً أو كلياً لغرض نافع غير التسلية المستمدة من العمل مباشرة".⁴ أما التشغيل هو استخدام قوة العمل أن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية

و التأمين حسب الشروط التي يحددها القانون.

1-3-معدل البطالة: إن معدل البطالة ما هو إلا مؤشر جزئي لأنه يتم حسابه على أساس القوة العاملة النشيطة،⁵ على الرغم من أن معدل البطالة يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية الطلية ذات

¹ مايكل ابدجمان، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور ، مرجع سبق ذكره، ص 31

² مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2007، ص183

³ مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10، سنة 2012، ص 191

⁴ بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، مداخلة تحت عنوان، دور السياسة العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء عل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، مداخلة الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة -جامعة المسيلة، ص 2

⁵ Olivier dutheillet de lamothe, politique de l'emploi et dynamique des entreprises liaisons, France, édition 2005, p23

الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية،¹ فعادة ما يتم قياس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد عاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة.² وبالتالي يعتبر معدل البطالة مؤشرا مضللا إذا ما تم قراءته بصفة مجردة ومطلقة.

فمعدل البطالة وهو نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل الجمالية:

$$100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد العاملين} + \text{عدد العاطلين}} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل}} = \text{معدل البطالة}$$

أو بصيغة أخرى :

$$100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشيطة}} = \text{معدل البطالة}$$

حيث تتكون الفئة النشيطة من الأفراد الذين هم في سن العمل الراغبين والقادرين على العمل. سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:³

الفئة النشيطة = العاملون + الناشطون

2-أنواع البطالة: إن مصطلح البطالة هو مفهوم عام تختلف تصنيفاتها فمنها ما هو طبيعي ومنها ما هو مرتبط بالدورات الاقتصادية التي لا يمكن التحكم فيها إلا بالتقليل من حدتها

2-1- تصنيف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد:

2-1-1- البطالة الهيكلية: إن انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي وقصور الجهاز الإنتاجي نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب

¹ رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، الجزائر، المجلد 1، العدد 00، السنة 2018، ص 145

²Gregory n mankiw, macroéconomie ,de boeck, 3eme édition, paris, France, 2006,p42

³رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 145

على المنتجات أو إلى تغير الفن التكنولوجي المستخدم أو تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب تغير الفن التكنولوجي المستخدم أو تغيرات سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.¹ كتعميم استخدام أجهزة الإعلام الآلي²

2-1-2- البطالة الدورية: ارتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية³ حيث تحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي، والتي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة مما يؤدي إلى عجز الدولة عن توفير العمل لكل من يبحث عن العمل ويرغب فيه ويقبل به. تزداد حدة البطالة الدورية في حالة الانكماش أو الركود من خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفضل مضاعف التجارة الخارجية، ويتوقف ذلك على أمور عدة في الدول النامية أهمها درجة ارتباط البلد النامي بالعالم الخارجي، ومدى تقدم القطاع الصناعي فيه، ومدى استقرار ابنين الاقتصادي وتأثره بالتغيرات الخارجية.⁴

2-1-3- البطالة الاحتكاكية (البطالة الفنية): لهذا المصطلح مرادفات عدة منها البطالة الفنية والبطالة الجزئية⁵. يظهر هذا النوع من البطالة لأن أسواق العمل دائمة الحركة بطبيعتها، تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة لأن عملية البحث عن فرض العمل ووظائف

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص234

² Kheladi mokhtar, introduction a l'économie politique, OPU, 2eme édition, Algérie, p189
³ تضم الدورة الاقتصادية مرحلتين: مرحلة الانتعاش والازدهار أين يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف إلى الارتفاع ليصل إلى الذروة أي قمة الرواج، لينتقل بعدها النشاط للنزول ليدخل الاقتصاد مرحلة الركود والانكماش ليستمر هذا النزول ليصل إلى الذروة وبذلك ينتقل بعدها النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع الانتعاش من جديد. ففي غالب الأحيان تؤدي فترات الانكماش إلى تزايد المخزونات غير المرغوب فيها وهبوط المشتريات مما يؤدي بالمنتجين لخفض الإنتاج ومنه خفض ساعات العمل مما يؤدي في غالب الأحيان إلى تسريح العمال فيؤثر ذلك على الإنفاق الاستثمائي من خلال انخفاض الناتج الوطني.

⁴ على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 25

⁵ بشير الدباغ وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط2، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص282

تأخذ وقتاً ولا سيما وأن تدفق المعلومات حول فرص العمل لا يتم على الوجه الأمثل.¹ ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في الاقتصاد بعدد الأشخاص الذين يتدفقون من وإلى سوق العمل، وكذلك بالسرعة التي يمكن بها للعاطل عن العمل أن يجد عملاً.² كما أن ديناميكية سوق العمل وسوق المنتجات تؤدي إلى تغيير أذواق العمال اتجاه العمل، وأذواق المستهلكين اتجاه المنتجات، مما يؤدي إلى ترك العمل من بعض العمال اختياريًا، والبحث عن فرص أفضل سواء من ناحية ظروف العمل (مزايا غير نقدية)، أو من ناحية تحسين العائد النقدي المتمثل في الأجور (مزايا نقدية)، حيث قد يفضل العامل عبء التعطل على أمل أن يجد عملاً أفضل يحقق له مزايا يعتقد أنها تكون تعويضية.³ لكن البحث عن العمل يكلف صاحبه القيمة الحالية للأجر الذي ضحى به (تكلفة غير مباشرة) بالإضافة إلى التكلفة النقدية للبحث، أي تكلفة الاستعلام (تكلفة مباشرة) بالإضافة إلى قيمة المنفعة التي يحصل عليها من وقت الفراغ. إلا أن فترة البطالة تختلف من فرد لآخر نتيجة لعدة عوامل منها:⁴

✓ تكلفة البحث والانتظار، فكلما ارتفعت هذه التكلفة كلما كان الفرد العاطل أكثر استعداداً لقبول أعمال ذات منفعة أقل؛

✓ إذا كان العامل يمتلك ثروة كبيرة كان أقدر على تحمل أعباء البطالة أكثر تمسكاً بالبحث عن العمل الأفضل وهذا ما يؤدي إلى إطالة الفترة المتوقعة للبطالة؛

✓ تكلفة المصاريف لتغطية الاستهلاك، كلما كانت أكثر ازداد العبء في الاستمرار في البطالة، وبالتالي فترة البحث؛

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 235

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 189

³ البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الكلية والمحبة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات

شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد 01، سنة 2004، ص 150

⁴ البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 150-151

✓ مستوى النشاط الاقتصادي وما يمتاز به من انكماش أو انتعاش بدليل أن طول الفترة المتوسطة للبطالة في الاقتصاد النامي أكثر بكثير عن الاقتصاديات المتطورة.

وعليه فإن البطالة الاحتكاكية هي بطالة مؤقتة مرتبطة بتوفر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل، غير أنها ليست ذات أهمية كبيرة بين الاقتصاديين، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية للسياسات الاقتصادية، كما يعتقد بعض الاقتصاديين أنها بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية، والجدير بالذكر أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة ولا هي اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية.¹

2-2- تصنيف على أساس نمط التشغيل:

2-2-1- البطالة السافرة (الصريحة): هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود مجموعة من الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ويقبلون به بالأجر السائد لكن دون جدوى، بمعنى أنهم في حالة تعطل لفترة غير معلومة حسب ظروف الاقتصاد الوطني، مثل بطالة خرجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين.²

2-2-2- البطالة الجزئية: يظهر هذا النوع عندما تقوم المؤسسات بتخفيض الإنتاج بصورة مؤقتة، فتتخفف ساعات العمل فتظهر البطالة الجزئية. أو بعبارة أخرى هي الحالة التي يشتغل فيها الأفراد عملاً لوقت أقل من الوقت المرغوب، بمعنى وجود أشخاص يشتغلون لساعات أو أيام أقل مما هو معتاد.

¹ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،

الإسكندرية، مصر، 2005، ص 19

² رحيمي عيسى، فرقاد عادل، العايب نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 146

2-2-3- البطالة المقنعة : وتتمثل في العاملة الفائضة في مكان العمل، تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته،¹ بمعنى سوء توزيع الموارد البشرية أو عدم التوازن بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى. يحدث هذا النوع من البطالة في الدولة النامية قيام الحكومات باستهداف البطالة كهدف نهائي للسياسة الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل في الدوائر الحكومية.

2-3- البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

2-3-1- البطالة الموسمية: يقصد بها البطالة الوقتية، تنشأ نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لتذبذب مستوى الإنتاج، غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً وهذا ما يميزها عن البطالة الدورية، بحيث يمكن توقع حدوثها خلال أوقات معينة من السنة؛²

2-3-2- البطالة الاختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات؛³

2-3-3- البطالة الإجبارية: عادة ما يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لتدني الطلب الفعال حيث تتواجد بين أفراد أشخاص يرغبون في العمل ويقبلون به بالأجر السائد في السوق ولا يجدونه.⁴

الفرع الثاني: استقرار الأسعار و التحكم في التضخم:

تتخذ العديد من الدول سياسة التضخم كهدف وسيط لإدارة السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق الهدف النهائي وهو استقرار الأسعار. نعني باستقرار هنا أن الأسعار لا ترتفع وتنخفض

¹ زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 77

² جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، البطالة وعلاجها، اليمامة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 200، ص 101

³ زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص 77

⁴ جون مينارد كينز، ترجمة الهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،

ط1، أبوظبي، الامارات، 2010، ص 73

بالشكل الذي يؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية، لهذا فإن الاستقرار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر.¹ تهدف هذه السياسة إلى استهداف التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، علماً أن التضخم على الرغم من مضارة على المجتمع إلا أنه من الممكن أن يستفيد منه فئتين، الأولى هم الأشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار، والثانية الذين بمقدورهم أن يقتربوا بسعر فائدة منخفض نسبياً فيما قبل التضخم، إذ أن هذه الفئة تستفيد من خلال تمكنهم من رد قروضهم ذات الفائدة المنخفضة بنقود ذات قوة شرائية أقل منها عند الاقتراض. أما المتضررين فهم المقرضون بسعر فائدة منخفض قبل التضخم لأنهم يستردون قروضهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروض

1-تعريف التضخم

1-1-تعريف 1: الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، ويرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المائة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.²

¹ محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 24

² صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2015-2016، ص6

1-2-تعريف 2: ويعرف أيضا على انه " كل زيادة في التداول النقدي يترب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عم العرض الكلي للسلع والخدمات والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"¹

1-3-تعريف التضخم حسب النظرية النقدية: " هو زيادة في كمية النقد المتداول في الاقتصاد، تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار."²

1-4-تعريف وفق نظرية العرض والطلب: يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، مما ينتج عنه اختلال بين الطلب والعرض الكليين، مع عدم إمكانية زيادة العرض في السوق.³

1-5-تعريف كينز للتضخم: هو زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض.⁴

يمكننا تعريف التضخم على أنه ذلك الارتفاع المتوقع أو غير المتوقع ومستمر في أسعار السلع والخدمات (المستوى العام للأسعار) مما يتسبب في زيادة العرض النقدي، بزيادة تفوق العرض الحقيقي للسلع والخدمات. مما يعني انخفاض قيمة النقود الحقيقية.

من خلال التعاريف السابقة يتميز التضخم بالخصائص التالية:

¹سويح جمال، بن ثابت علل، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 100

²حبيطة علي، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2012، ص 135

³حبيطة علي، مرجع سبق ذكره، ص 135

⁴أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 293

✓ التضخم هو الزيادة في المعروض النقدي، يلزم التضخم زيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مما يجعله ظاهر نقدية بحتة، (ليست كل زيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد هي تضخم، يمكن أن تكون سياسة اقتصادية أدواتها سياسة نقدية)

✓ من مظاهر التضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

✓ التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي وتراجع حجم العرض الكلي؛

✓ التضخم ظاهرة تتصف بالاستمرار وتشمل كل القطاعات؛

2-أنواع التضخم: تختلف أنواع التضخم حسب عدة معايير، يمكن السيطرة

2-1-مقياس تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يمكن تقسيم التضخم وفق هذا المقياس إلى:

2-1-1-التضخم الظاهر(المكشوف، غير المقيد): يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بصورة

مستمرة استجابة لفائض الطلب الكلي دون تدخل من السلطات الحكومية، حيث تبدأ الأسعار بالارتفاع بحرية من أجل تحقيق التعادل بين حجم الطلب الكلي بمقدار يفوق العرض الكلي؛

2-1-2-التضخم المكبوت (غير ظاهر، مقيد): يحدث عندما تتدخل الحكومة بقوة القانون لتسيير

حركة الأسعار متخذة في ذلك عدة إجراءات صارمة لتسقيف الأسعار، عن طريق توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية،

2-2-مقياس حدة التضخم:

2-2-1-التضخم الجامح: يصنف كأخطر أنواع التضخم، يتميز بالارتفاع المتتالي والشديد في

الأسعار، نتيجة للزيادة المفرطة في كمية النقود مقابل النقص الكبير في العرض السلعي نتيجة ظروف

غير عادية، هذا يؤدي إلى ظهور آثار كبيرة وضارة، من الصعب التحكم فيها من قبل الحكومية

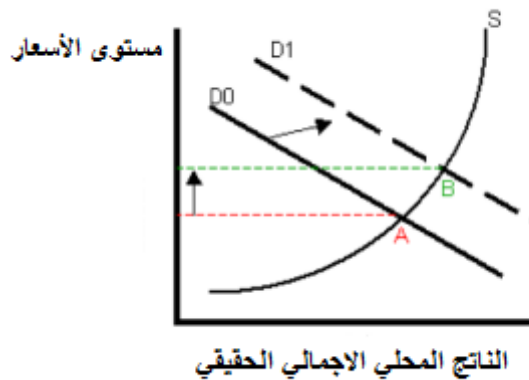
2-2-2- التضخم العنيف (غير الجامح): يكون هذا النوع أكثر عمقا وأكبر درجة، وذلك عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية والتي تفوق 5% سنويا، وهو ما يفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة؛

2-2-3- التضخم الزاحف (التدريجي): يتميز بالزيادة ببطء في الأسعار في حدود 2% سنويا مع الاعتدال في الطلب الكلي،

2-3- من حيث مصدر الضغط التضخمي:

2-3-1- التضخم ناشئ عن الطلب: ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع الطلب الناتج عن زيادة مستوى الإنفاق العام مع بقاء الإنتاج عند نفس المستوى، حيث يصبح القطاع الإنتاجي غير قادر على استيعاب هذه الزيادة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي لتنعكس في الأخير على مستوى الأسعار.¹

الشكل رقم 2-3: تضخم ناشئ عن الطلب



المصدر: رانيا الشيخ طه، مرجع سبق ذكره، ص12

¹ رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه وآثاره، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص11

ينتقل منحنى الطلب كما هو موضح في الشكل أعلاه إلى الوضع D_1 من مزاحا من الوضع D_0 كنتيجة لزيادة الطلب التي لا يستوعبها مستوى العرض لعدم إمكانية زيادة الإنتاج في المدى القصير فتمثل نقطة التوازن الاقتصادي من الوضع A إلى الوضع B مع ثبات منحنى العرض ومنه ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم

هناك أربعة أسباب تسبب التضخم ناشئ الطلب:

✓ نمو الاقتصاد: انتشار الثقة وسط الجمهور مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار، مما يخلق

زيادة تدريجية وثابتة في الأسعار؛

✓ توقع التضخم أو الإشاعة: زيادة شراء احتياجات الأفراد من أجل تجنب ارتفاع الأسعار في

المستقبل أو نفاذ السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب، الذي يؤدي في الأخير إلى خلق

التضخم؛

✓ التوسع المفرط في العرض النقدي أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي؛

✓ السياسة المالية التقديرية: (استعمال الإنفاق الحكومي أو الضرائب من أجل التحكم في

النشاط الاقتصادي)، الزيادة في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى توسيع الاستهلاك على السلع

والخدمات مما يساهم في زيادة الطلب.

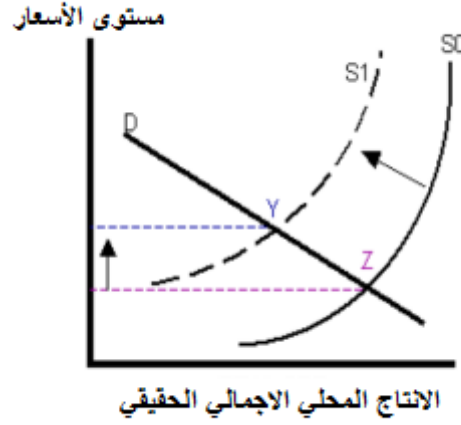
2-3-2- تضخم ناشئ عن التكاليف: إن زيادة التكاليف الخاصة بعوامل الإنتاج يؤدي إلى

ارتفاع مستوى العام للأسعار، ومن أهم عوامل الإنتاج (الأجور، الوقود، المواد الخام...) تنتج

الضغوط التضخمية مما يؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات من طرف المنتجين لتغطية

الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج.

الشكل رقم 2-4 : التضخم الناشئ عن التكاليف



المصدر: رانيا الشيخ طه، مرجع سبق ذكره، ص 23

إن ارتفاع عناصر الإنتاج يخلف انتقال منحى العرض الكلي من الوضع S_0 إلى الوضع S_1 مما يؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني لأن السعر التوازني انتقل من الوضع Z إلى الوضع Y

2-3-3- التضخم وصدمة العرض: على خلاف صدمة الطلب الناتج عن السياسة الاقتصادية التوسعية أو التضخم بدفع الطلب، بل أيضا بصدمات العرض و تضخم العرض مثل الكوارث الطبيعية أو الفيضانات أو الحروب أو الأزمات الصحية (أزمة كورونا)، أو ارتفاعات المفاجئة في الأسعار في الأسواق العالمية، أو ضغط النقابات العمالية وممارستها للضغط من أجل زيادة الأجور. حيث تعد تلك الصدمات قد تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي ، فتدعى بصدمة سلبية أو مناوئة، كما قد تكون محفزة للنشاط الاقتصادي ويطلق عليها الصدمة الايجابية أو المواتية.¹

هناك أربعة أسباب تسبب التضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف:

✓ **الاحتكار:** المؤسسات والشركات التي تحتكر السلع والخدمات كثيرة الطلب تخلق تضخما في

التكاليف، وذلك من خلال خفض العرض لتحقيق زيادة في الأرباح؛

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، ط2، صنعاء، اليمن، 2014،

✓ الكوارث الطبيعية والصحية: يتعطل العرض من خلال الكوارث الطبيعية والصحية كما حدث

في الأزمة الأخير أزمة انتشار فيروس كورونا مما خلق تضخما نتيجة تعطل العرض؛

✓ زيادة اللوائح الحكومية والضرائب : يمكن أن تساهم في خفض الطلب على العديد من

المنتجات؛

✓ تذبذب أسعار الصرف: قد لا يرغب المورد الأجنبي في انخفاض قيمة منتجاته مع انخفاض

قيمة العملة، إذا ما سمحت الدول بخفض قيمة عملتها التي قد تؤدي إلى ارتفاع في أسعار

الواردات، مما سيرفع الأسعار إذا كان الطلب غير مرن.

3- البحث عن التوازن الخارجي: من أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها هي

تأمين أو ضمان توازنها الاقتصادي الخارجي الذي يتحقق بدوره بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

محاسبيا واقتصاديا. حيث يعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على العالم

الخارجي، إذ يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي كما يعكس قوة الاقتصاد الوطني

وقدرته التنافسية، ومدى استجابته للتغيرات الدولية.

المطلب الثالث: التوازن في ميزان المدفوعات

1- تعريف ميزان المدفوعات:

تعريف 1: ورد تعريف ميزان المدفوعات في مرجع ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي

بأنه "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين

والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة".¹

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع ميزان المدفوعات، واشنطن، أمريكا، 1996، ص 10

تعريف 1: "هو عبارة عن سجل محاسبي، يلخص جميع المعاملات الاقتصادية (الحقيقية والنقدية) التي تتم فيما بين المقيمين داخل البلد المعني وباقي العالم، وذلك خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة".¹ فهو إذا عبارة عن صافي المشتريات من الأصول الأجنبية من قبل البنك المركزي ناقص صافي المشتريات البنوك المركزية في باقي دول العالم. أما صندوق النقد الدولي فيعرفه بأنه "بيان يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة".²

2- أصناف المعاملات الاقتصادية:

2-1- تجارة السلع والخدمات: تشكل تجارة السلع والخدمات أهم بنود ميزان المدفوعات، إن لم نقل أهمها على الإطلاق، فكل بلد يقوم بتصدير سلع واستيراد سلع أخرى، قد ينتجها أو لا ينتجها بنوعيات مختلفة. فتسمى بالسلع المنظورة، أما الخدمات على اختلاف أصنافها فلكونها غير ملموسة من قبل المصالح الجمركية فإنها توصف بالتجارة غير المنظورة.³

2-2- عوائد عوامل الإنتاج: يكون البلد دائنا ومدينا في نفس الوقت للعالم الخارجي، فإذا كانت ذمته على باقي العالم أكبر من ديون العالم الخارجي عليه، يكون دائنا صافيا، أما إذا في الحالة العكسية فيكون مدينا صافيا، مما يحتم عليه دفع وقبض الفوائد حسب الحالة. كما يمكن أن يتمتع البلد باستثمارات في العالم الخارجي ويملك استثمارات أجنبية داخل إقليمه، حيث يتوقف صافي التحويلات (الأرباح) على ما ينتج من العمليتين، كما تشكل العمالة الأجنبية الواردة، العمالة الوطنية المنتشرة في

¹ مسعود محيطه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2017، ص 24

² صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات والاستثمار الدولي، ط6، واشنطن، أمريكا، 2009، ص 7

³ مسعود محيطه، المرجع نفسه، ص 24

العالم الخارجي مصدر التحويلات في الاتجاهين. فصافي التحويلات الناتجة عن عوائد عوامل الإنتاج هي المحددة إن كانت لصالح البلد أو لصالح العالم الخارجي.¹

2-3- التحويلات من جانب واحد: هذه النوع من المعاملات المالية عادة ما يكون مقيدا بعمليات تجارية من جهة محددة مفروضة على البلد نتيجة استفادتها من هبات، تكون قد حصلت عليها الدولة أول الدول في ظروف خاصة ناتجة عن كوارث طبيعية أو صحية، أو عن طريق العلاقة السياسة التي تربط الدولة المستفيدة والدولة المانحة، وقد تكون لأسباب تاريخية نتيجة أضرار ألحقت بها في الماضي كالحروب مثلا. عادة ما يكون البلد المستفيد منها مرغم على تقديم مقابل لهذه الهبات أو المنح رغم أنها ظاهريا تمت بدون مقابل.²

2-4- حركة رؤوس الأموال الدولية: إن المعاملات الرأسمالية صنفين معاملات رأسمالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، فالأولى فالتدفق موجه للاستثمار بنوعيه المباشر وغير المباشر.³

2-4-1- حركة الذهب: إن التسوية عن طريق الذهب أو العملات القابلة للتحويل إلى ذهب ، التي عرفها العالم إبان سيادة نظام قاعدة الذهب بصيغها الثلاثة (قاعدة المسكوكات الذهبية، وقاعدة السبائك الذهبية، قاعدة الصرف بالذهب).

¹ مسعود مجيطنه، مرجع سبق ذكره، ص 25

² مرجع سابق، ص ص 25-26

³ نميز بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و المباشر، بأن الأول هو تملك الأجنبي سواء كان فردا أو دولة للأصول المالية في إحدى المؤسسات المحلية المسجلة في السوق المالية بصورة لا تمكنه من السيطرة على المؤسسة مقابل عائدة ناتج عن تملكه لهذه الأصول (أسهم، سندات...). بينما المستثمر الأجنبي المباشر نجده بملك المشروع بالكامل أو الجزء الأكبر مما يخول له حق السيطرة وإدارة المشروع الاستثماري.

3- مكونات ميزان المدفوعات¹: يتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة

الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها، ولكل منها دلالة اقتصادية:

3-1- الحساب الجاري: وهو يشمل تدفقات السلع المنظورة وغير المنظورة (صادرات و واردات السلع

والخدمات) وحساب الدخل الأولي الذي تسجل فيه المبالغ مستحقة الدفع ومستحقة القبض مقابل كيان

آخر من استخدام العملة أو الموارد المالية

3-2- رصيد العمليات الجارية: وهو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والدخل والتحويلات، حيث

يقيس التغير الصافي لوضع الأرصدة الأجنبية لاقتصاد ما الرصيد الموجب يعني أن للبلد قدرة على

التمويل باعتباره تمكن من تكوين ادخار صافي خلال معاملاته مع العالم الخارجي، أما الرصيد السلب

يترجم حاجة الاقتصاد للتمويل.²

3-3- حساب رأس المال: وهو يعرض القيود الدائنة والمدينة للأصول غير المنتجة غير مالية

والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تسجل فيه العمليات الخاصة باقتناء

الأصول المالية غير المنتجة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي للسفارات والتراخيص عقود الإيجار.³

3-4- الحساب المالي: هو بيان لاقتناء للأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، وهو يشمل

الاستثمار المباشر، استثمارات في المحفظة، المشتقات المالية من غير الاحتياطات، الأصول

¹ أجرى صندوق النقد الدولي تعديل على عناصر ميزان المدفوعات سنة 1993 ليتماشى مع نظام المحاسبة الوطنية

لسنة 1993 ومع نظام الإحصائيات المالية وإحصائيات المالية العامة لصندوق النقد الدولي، حيث تم تحديث عدة

مفاهيم، غير أن تعديل 1993 تعرض لتعديل آخر سنة 2009، حيث تضمن تحديثات جديدة. لتفصيل أكثر أنظر

صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات والاستثمار الدولي، ط6، واشنطن، أمريكا، 2009

² علوان الضاوي، انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الباحث

الاقتصادي، العدد6، المجلد 4، ديسمبر 2016، ص 239

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفتاح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 44

الاحتياطية ويكون صافي الإقراض أو الاقتراض. بمعنى أنه يقيس كيفية تمويل صافي الإقراض المقدم إلى غير المقيمين أو صافي الاقتراض من غير المقيمين.¹

يعبر عنه بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج الداخلي الخام، فاختلال ميزان المدفوعات، والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية. وبعبارة أخرى يلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين البلد والعالم الخارجي خلا فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة.

إذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات) مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات) فأن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع وإلا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية.

الفرع الثاني: أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية: بالإضافة للأهداف الكبرى المتفق عليها في الكثير من الاقتصاديات، يمكن أن نجد مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تسعى بعض الاقتصاديات إلى تحقيقها فنجد:²

✓ تحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة في مجال الإنتاج والتبادل؛

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 45

² صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9

✓ محاربة الفقر والتخلف؛

✓ تحقيق نمو مضطرد الدخل الوطني والاستهلاك؛

✓ العدالة في توزيع الدخل، وتحسين توزيع الدخل؛

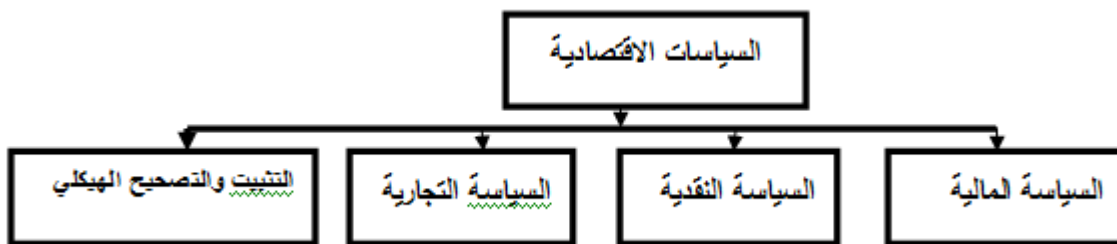
✓ تحسن مستوى المعيشة للمواطن؛

✓ حماية البيئة من التلوث.

المبحث الثالث: هيكل السياسة الاقتصادية الكلية:

تعتبر السياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة عن التكامل بين الأدوات الرئيسية والمساعدة التي تضمن مبدئياً تحقيق الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة، وعليه فإن السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تجتمع في شكل برنامج يدعى عليه بالبرنامج الاقتصادي، وبالتالي هو حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية المرتبطة والمتناسقة، فأدوات السياسة الاقتصادية هي كل القواعد والوسائل التي لا يمكن اعتبارها كهدف في حد ذاتها بل كآلية من خلالها يتم استعمالها لتحقيق الأهداف النهائية والتي لا بد من إعلانها مسبقاً وبشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتها بشكل أكثر كفاءة، حيث تتجسد من خلال إجراءات كمية ونوعية مدروسة من أجل الوصول لتحقيق الأهداف المرغوبة في ظل معطيات الاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى ما يلي: السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية كما يمكن إدراج كل من سياسة الاستثمار وسياسة التصحيح الهيكلي كأدوات للسياسة الاقتصادية:

الشكل رقم 2-5 هيكل السياسات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الأول: السياسة النقدية وأدواتها:

تعتبر السياسة النقدية مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة في الحسبان ارتباط النقود بالنشاط الاقتصادي، و علاقة الاستقرار النقدي بالاستقرار الاقتصادي.¹ وبالتالي تعمل وفق الإجراءات والتدابير للتأثير على المتغيرات النقدية، من أجل التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

1- مفهوم السياسة النقدية: تعني السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني. حيث أن النقود الودائع أو الائتمان تشكل عادة النسبة الكبرى من العرض النقدي. في الواقع ما هي إلا إدارة الائتمان وتنظيمه وذلك بهدف تجنب حدوث الدورات التجارية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.²

1-1- تعريف 1: يعرفها باريوت " هي التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطة النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف".³

1-2- تعرف 2: أيضا على أنها الوسائل التي تكون في حوزة السلطات العامة لمراقبة إصدار النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية.⁴

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 53

² صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي، ط 2، الأردن، 2000، ص 241

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2015، ص 138

⁴ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 143

1-3-تعريف 3: تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد".¹

وعليه تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من التحكم في عرض النقود ليتماشى وحاجة الوحدات الاقتصادية. تهدف السلطة النقدية من خلالها على التحكم في أسعار الفائدة ومنه على القروض. يمكن أن تكون هذه السياسة توسعية لتشجيع الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام وذلك بزيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، وينمك أن تكون تقييدية من أجل كبح نمو الناتج المحلي الخام من خلال سعيها إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة.²

2-الأهداف النهائية لسياسة النقدية: يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف الساسة النقدية في الدول النامية يعتريه الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن الدول النامية تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، وغي هذا الشأن نجد الدول العربية في تشريعاتها تنص على أهداف السياسة النقدية كآلي:³

✓ تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة؛

✓ تحقيق الاستقرار النقدي، لمحاربة التضخم؛

✓ ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛

✓ إيجاد سوق مالي ونقدي متطور؛

✓ دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص 112

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 53

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114

تسعى السياسة النقدية إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية في عمومها، حيث تواجهها مشكلات كبيرة منهجية وعملية يمكن حصرها في ثلاثة نقاط أساسية:¹

2-1- تعدد الأهداف وتعارضها: رغم أن الكثير من الأهداف متناسقة مع بعضها البعض مثل العمالة المرتفعة مع استقرار أسعار الفائدة في السوق المالية، لكن هذا التناسق لا يتحقق دوماً،² حيث يمكن أن يظهر التعارض بين الأهداف الخارجية (سعر الصرف) والأهداف الداخلية (المستوى العام للأسعار)، كما يمكن أن تتعارض الأهداف الداخلية فيما بينها، كتناقض هدف تحقيق استقرار في مستوى الأسعار مع مستوى منخفض من البطالة، فلا يمكن تحقيق البعض منها باستعمال أداة واحدة، إلا إذا تم التخلي عن هدف مقابل هدف آخر، وحتى لو تم تحقيق الأهداف المتعارضة في نفس الوقت، فإنه سرعان ما يظهر الاختلال بمضي الوقت. وعليه يجب أن يكون عدد الأهداف مساو لعدد السياسات كما ذكرناه سابقاً.³

2-2- مبدأ الأولويات: قد تقدم السلطة النقدية ممثلة في بنكها المركزي بتبني السياسة النقدية من أجل تحقيق مجموعة أو كل الأهداف الاقتصادية، فما هو الهدف ذو أولوية المطلقة؟ وهل يمكن تعديل الأولويات مع مرور الوقت، فنظام الأولويات التي تضعه الحكومة قد يختلف عن ذلك اختياره من طرف السلطة النقدية في حالة عدم استقلاليتها.⁴

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ص

142

² بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 116

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، 2010 مرجع سبق ذكره، ص 143

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 144

2-3-قياس الأهداف: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لأنه اشارة لما اذا كانت السياسة النقدية في الاتجاه المرسوم أو خارج مسارها.¹ وقد أجمع العلماء أن يجب أن يقتصر توظيف السياسة النقدية على تحقيق هدف واحد، لأنه يواجه السياسة النقدية المتبعة مشكلة عدم القدرة قياس الهدف النهائي المختار، هذا في إطار تقييم نجاح السياسة النقدية، فلو تم تحديد هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و معدلات مقبولة من التشغيل، فما هو المعدل البطالة ومعدل التضخم الذي يمكننا على أساسه أن نقول أن السياسة النقدية المتبعة قد كانت ناجحة.²

3-الأهداف الوسيطة (التشغيلية أو العاملة): يتم إعداد الأهداف الوسيطة على أساس قدرة السلطة النقدية على التحكم فيها وتحقيقها، وكذلك لطبيعة العلاقة الموجودة بين العنصر المستهدف والهدف الوسيط، كما أن اختيار هذه الأهداف الوسيطة يستمد من قدرتها على خلق الانطباع الصحيح لدى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين. يمكن التمييز بين الأهداف الوسيطة من خلال مؤشرين:³

3-1-المؤشرات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد حيث تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين والماليين على الإنفاق. ويتمثل هذين المؤشرين في سعر الفائدة ومعدل الصرف.

3-1-1-معدل الفائدة: يأخذ على أسعار الفائدة على أنها قابلة للقياس إذا ما قورنت بالعرض النقدي والقاعدة النقدية مما يجعلها أكثر فائدة كهدف وسيط. حيث أن بياناتها متاحة بدرجة أسرع وأدق من القاعدة النقدية والعرض النقدي.⁴

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 119

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 144

³ نفس المرجع، ص 145

⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 116

3-1-2- سعر الصرف: رغم أن مسعر الصرف يلعب أدوارا مهمة في الاقتصاد كتنافسية السلع

الوطنية مقابل السلع الأجنبية ووضعية ميزان المدفوعات، تعمل السلطات النقدية على استقراره في مستواه التوازني. فإذا سلكت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية من أجل إتاحة مزيد من القروض للاقتصاد، فحتما سوف ينعكس ذلك علة المستوى العام للأسعار، مما يخلق تدهورا في القدرة الشرائية وتدهورا في الميزان التجاري، حيث تظهر ضغوطا على العملة الوطنية.¹

3-2- المجمعات النقدية: تهدف السلطة النقدية من خلال المجاميع النقدية التحكم المباشر في الكتلة

النقدية وعليه يتم اختيار أحد مكونات الكتلة النقدية (M_3, M_2, M_1)، تمارس السلطة النقدية تأثيرها على العرض النقدي من خلال التحكم في القاعدة النقدية M_0 ، إضافة إلى التأثير على مكونات مضاعف النقود.³ تتميز بالتقلب نتيجة التأثير بعوامل مستقلة عن السياسة النقدية على الرغم من أن هذه التقلبات تخف حدتها كلما توسعنا في مفهوم السيولة.

✓ M_1 : اختياره كهدف وسيط يوحى إلى رغبة السلطة في التأثير بشكل مباشر على السيولة المباشرة، فإنها تتمثل في تحقيق معدلات مرغوبة للعرض النقدي، وخاصة عرض النقود بمعناه الضيق، لكن يتأثر بوسائل التوظيف البديلة مما يضيق شريحة المجمع النقدي M_1 ، ويوسع المكونات الأخرى لسيولة الاقتصاد.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148

² مكونات الكتلة النقدية M_0 (النقود الورقية والمساعدة + النقود في الصندوق + الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي)

M_1 : مجموع وسائل الدفع وتمثل النقود الأساسية = النقود القانونية (النقود الورقة الإلزامية والنقود المساعدة) + الودائع الجارية، (وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية)

M_2 : السيولة المحلية الخاصة = (M_1 + الودائع لأجل + ودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير) ، M_3 : السيولة المحلية = M_2 + ودائع الحكومة لدى البنوك كسندات و أدون الخزينة. لأكثر تفصيل، أنظر عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، ص 96

³ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2010، ص 198

✓ M₂: إن اختياره كهدف وسيط يقلل الآثار المترتبة عن التوظيفات البديلة، لشمولها على الودائع الآجلة المدرة للفوائد قد يكون عاملاً يضعف دوافع الأفراد للتوظيفات البديلة.

4- أدوات السياسة النقدية:

لاشك أنه في الكثير من الدول و بصفة خاصة الدول السائرة في طريق النمو تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية و هذا يدفعها دائماً إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، و سياسة مالية، نقدية بصفة خاصة و يدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة¹. و مهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة للخروج من أزمتها الخاصة بمواجهة الاختلال الداخلي و الخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى الالتجاء إلى السياسة النقدية لإتخاذ الإجراءات الخاصة بها و ذلك لما في النقود من أثر فعال مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى². و هذا لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تنقسم إلى قسمين:

الأدوات التقليدية(الكمية) و الأدوات النوعية.

4-1- الأدوات التقليدية(الكمية): و ينقسم هذا النوع إلى ثلاث أدوات:

4-1-1-1- عمليات السّوق المفتوحة: تتجسد في قيام البنك المركزي بعمليات شراء وبيع السندات الحكومية وأذون الخزينة وأي ورقة مالية أو تجارية تتداول في سوق النقدية والمالية، بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ومنه على الائتمان³. وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق و تداولها فإنه يقوم بعمليات شراء لكي يضخ في السوق نقوداً و إذا كان هدفه العكس

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000 ص 42-43

² خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، طبعة 2000، ص 305-307.

³ صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 242

فإنه يعتمد إلى عمليات البيع، حيث يبيع سندات والأوراق المالية ليسحب من السوق كميات من النقود و ذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في الحالتان المذكورتان و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية¹. وتتوقف الزيادة الفعلية لائتمان على عدة عوامل:

✓ مدى تجاوب الجمهور ورغبته في الاقتراض؛

✓ على التوقعات المستقبلية وعلى مدى رغبة البنوك في الإقراض ومنح الائتمان².

4-1-2- سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر و أوائل القرن عشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة³.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية

✓ حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد و

معالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز

المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الإقراض منه فتزيد الأموال

المتاحة لها لإقراض الأفراد و دفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة

إلى إنشاء مشاريع صناعية و تنمية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

¹ مصطفى سلمان و آخرون، سبق ذكره، ص 275

² صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 243

³ محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021، ص 18

✓ على صعيد آخر فعند الحاجة إلى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية و رغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود و من آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد.

الجدول رقم 2-2- الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية

سياسة نقدية انكماشية	سياسة نقدية توسيعية
• تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق من خلال رفع أسعار الفائدة؛ • تعقيم السيولة من خلال زيادة احتياطي البنوك المركزية من الكتلة النقدية؛ • معدلات تضخم منخفضة جداً، ذات كلفة مرتفعة على الخزينة العمومية؛ • اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق المال.	• زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة؛ • تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية؛ • إمكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة؛ • معدلات تضخم غير مثبة بطريقة مفتعلة؛ • دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية.

المصدر: منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية مقارنة عالمية، 2017، ص 11-12

4-1-2-1-4-فعالية سياسة تغيير سعر الخصم و إعادة الخصم: تعتمد على عدة عوامل لعل

أبرزها:

- ✓ مدى اتساع السوق النقدية بوجه عام وسوق الخصم وإعادة الخصم بوجه خاص؛
- ✓ مستوى النشاط الاقتصادي السائد أثناء تغيير سعر الخصم؛
- ✓ مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها المالية؛
- ✓ مدى أهمية سعر الفائدة في النفقات الكلية للإنتاج سواء للعمليات التجارية أو الصناعية والتي تتطلب الائتمان المصرفي لتمويلها.

4-1-3- نسبة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية

تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و

القصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

✓ إذا أراد البنك لمركزي إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.

✓ في حال أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد قدرة البنوك على الأقراس و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود و الائتمان و يقلل من حجم النقد و يساعد على مكافحة التضخم¹.

4-2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية: تعتبر كأدوات مباشرة لتدخل السلطة النقدية في حجم الائتمان، فهي تلك الأدوات والوسائل التي تكون موجهة للتأثير والسيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد وليس التأثير في حجم الائتمان الكلي.²

4-2-1- الرقابة على الائتمان (تأطير الائتمان): و تهدف إلى حد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى³.

¹ هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000 عمان الأردن، ص 193

² صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، 245

³ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2015، ص24

4-2-2-النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن تقوم السلطة النقدية بإجبار البنوك

التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى

بعض مكونات الخصوم، وهذا بسبب مخاوف السلطة من الإفراط في منح القروض.¹

4-2-3-قيام البنك المركزي ببعض عمليات الصيرفة: تستعمل في الدول التي تكون أدوات

السياسة النقدية محدودة الأثر، بصورة دائمة أو مؤقتة.

4-2-4-الرقابة على الأرصدة الأجنبية: و ذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك

التجارية تقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية، و ذلك بفرض الحفاظ على سعر

الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في

استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك

المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف و لذلك فإنّ البنك المركزي

يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات

الأجنبية.

4-2-5-التأثير والإقناع (الإغراء) الأدبي: بموجب هذه الطريقة تلجأ السلطة النقدية إلى التأثير

على البنوك التجارية وإقناعها وديا للتعاون معها في تطبيق سياسات نقدية معينة من خلال ما

لديها من تأثير أدبي ومعنوي على هذه البنوك دون الحاجة إلى تطبيق أو استخدام أي أساليب

إلزامية أو إجراءات ثانوية. وقد أثبتت التجارب العملية نجاح هذه السياسة في كثير من الحالات.²

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 81

² صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 245-246

المطلب الثاني: السياسة المالية وآثارها

كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون أن السياسة النقدية الأداة الرئيسية التي تلجأ إليها السلطة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعديل الأوضاع الاقتصادية نتيجة لافتراضهم المرونة التامة للأسعار والأجور وأسعار الفائدة. واعتقادهم أن أدوات السياسة النقدية تامة الفعالية.¹ لكن بعد أزمة الكساد الكبير أثبت الواقع عدم فعالية السياسة النقدية وحدها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال عدم فعالية سعر الفائدة في تحقيق التوازن الاقتصادي إذا كان منحى الطلب على النقود لا نهائي المرونة، حيث أنه لا يمكن للسياسة الاقتصادية من النهوض والارتقاء وتحقيق الأهداف والتخلص من الأزمات من دون التنسيق والملائمة بين أهداف ووسائل كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تجنباً للتعارض بينهما.

1-تعريف السياسة المالية:

1-1-تعريف 1: تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي².

1-2-تعريف 2: " هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها".³

الفكرة السائدة اليوم هي أن الحكومة تستطيع أن تكيف من مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة لتعجيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى

¹ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ط2، 2014، ص 73

² هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية، ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب،

دمشق، سوريا، 2010 ص 11

³ عمر عدنان خماس، أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد

52، بغداد، العراق، 2017، ص 320

المعيشة. بعبارة أخرى فإنه يمكن للحكومة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي عموماً وفي محددات الناتج الوطني خصوصاً، وذلك من خلال السياسة المالية والتأثر في مكوناتها، والتي تتكون الإيرادات والنفقات. ويمكن بيان أثر هذا التدخل على النحو التالي:¹

✓ من خلال زيادة الإنفاق العام فقط؛

✓ زيادة الضرائب فقط؛

✓ زيادة الإنفاق العام والضرائب معا وبنفس المقدار..

2- أدوات السياسة المالية و آلية عملها:

2-1- أدوات السياسة المالية:

تمثل تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي و تحقيق أهداف السياسة المالية، و التي سبق شرحها و الذي نريد قوله هنا هو أن السياسة المالية أصبحت تأخذ دوراً وظيفياً، و لم تعد محايدة فقد أصبحت السياسة المالية أداة اقتصادية هامة لتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد و يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى:

2-1-1- أدوات تلقائية أوتوماتيكية:

2-1-1-1- تغيرات تصاعدية في حصيللة الضرائب:

و المقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية و هي الضرائب التي تتناسب طردياً مع الزيادة في الدخل إلى زيادة في حصيللة هذه الضرائب كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيللة الضرائب و من جهة نظر اقتصادية فإنه في حالة وجود الركود في الاقتصاد تتراجع حصيللة الضرائب

¹ صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 242

تبعاً للدخول و هنا يظهر دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق و منه تقليل للإنفاق الأمر الذي ساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفزه حسب حالة الاقتصاد¹.

2-1-1-2-تغير في مستوى الإنفاق: إن النمط الاستهلاكي للفرد يجعل التغيير في مستوى إنفاقه بطيئاً ففي حالة الانكماش و تدني الدخل يستمر الإنفاق في مستواه فترة لا بأس بها من الزمن تخدم السياسة المالية التي تهدف إلى الإبقاء على الإنفاق حيويًا فلو ضربنا مثال شخص راتبه 4000 دج ينفق 3000 دج و بعدها انخفض راتبه إلى 2500 دينار فإن إنفاقه لن ينخفض بنفس النسبة بل سيضطر للجوء إلى وسائل كالاقتراض أو الاكتناز، حفاظاً على نمطه الاستهلاكي 3000 دج ريثما يتأقلم مع الوضع الجديد و هذه الفترة تخدم مخططي السياسة المالية التي تهدف إلى المحافظة على الإنفاق.

2-1-1-3-توزيع الأرباح الرأسمالية: من المعروف أن الشركات لا تعتمد إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة على للتوزيع على المساهمين في المدى القصير، فإن كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعتمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين و العكس صحيح و بذلك فإن هذه السياسة تعمل في تصحيح الأوضاع و تحقيق أهداف السياسة المالية بطريق غير مباشرة.

2-1-1-4-الإعانات الحكومية: إن دعم الحكومات للقطاعات معينة فإن من يشملهم هذا الدعم يبقى مستوى إنفاقهم و دخولهم مستقرًا مما يحقق أهداف السياسة المالية و هي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات و مساعدات².

و بعد دراسة هذه الأدوات التلقائية ننوه إلى موضوعين هامين:

¹ هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت: المرجع السابق ، ص 207.

² مصطفى سلمان: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة 2000، ص ص 268-269

✓ إن هذه الأدوات أدوات آلية لا تتطلب أي سياسة فاعلة لأنها أدوات تلقائية؛

✓ إن أي أداة من هذه الأدوات تكون عاجزة بمفردها أو مع غيرها من منع حدوث الكساد و التضخم

و جل ما تستطيع هذه الأدوات عمله هو التخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو

النقصان في العام.

2-1-2- الأدوات المقصودة (المستقلة):

وسميت هذه الأدوات بهذا الاسم لأنها تتطلب تدخلا مباشرا و فاعلا من قبل الدولة و ذلك عن طريق

دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من اجل تحقيق أهداف السياسة المالية سواء كان

ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو و يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1-2-1-زيادة نفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة: و ذلك من خلال إنشاء

مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة و زيادة التوظيف و ذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء

البنى التحتية و شق الطرق و بناء المدارس و الاستثمار في مجال النقل و غيرها، الأمر الذي يؤدي

إلى خلق المزيد من فرص العمل و يساعد على معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في

الاقتصاد.

2-2-1-2- تغيير معدلات الضرائب:

حيث في حالة الكساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق ،

الأمر الذي يزيد الطلب الكلي و يساعد على إنعاش الاقتصاد و في حالة التضخم كقيام الحكومة

بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي و

يساعد على استقرار الأسعار.

2-1-3- مشروعات التوظيف العام: وهي عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل¹. وهذا ما فعلته الجزائر في إطار برامج تشغيل الشباب، والشبكة الاجتماعية.

2-1-4- سياسة الدين العام: يعد حجم ومقدار الدين العام ومعدلات نمو وكيفية الحصول عليه من مهام وأهداف السياسة المالية، حيث يؤثر الدين العام على حركة الاقتصاد بصفة عامة وحركة التنمية بصفة خاصة، ففي فترات التضخم والتي تتضمن زيادة حجم الطلب الكلي وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية متطلبات هذه الزيادة، فإن الحكومة تنتج نحو طرح سندات للاكتتاب، من أجل تخفيض الاستهلاك من أجل تخفيض الأسعار.²

2-2- آلية عمل أدوات السياسة المالية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو تضخمية في الاقتصاد، و هنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية :

2-2-1- حالة الكساد: وتسود هذه الحالة عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها ، وفي هذه الحالة نقول أن الاقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود ويتم استخدام السياسة المالية للخروج من هذه الحالة أو الحد من تأثيرها كما يلي:

✓ زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة دخول الأفراد يعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع و المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب و زيادة الإنتاج تعني

¹ هيثم الزغيبي حسن أبو الزيت، المرجع سبق ذكره ، ص326

² سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في المالية العامة، ط2، دون دار نشر، 2020 ص

زيادة التوظيف و تقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم و رفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية و الحد من البطالة من ناحية أخرى و يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي و يحد من حالة التراجع.

✓ استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة و تخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل و خلق فرص الاستثمار للحد من البطالة و الكساد و ذلك بإتباع سياسة توسعية على محورين محور زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب.

2-2-2- حالة التضخم: كما نعلم فإنّ التضخم عبارة عن الزيادة غير طبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار و تستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع ككل و ذلك بإتباع سياسة انكماشية و يمكن توضيح استخدامها فيما يلي:

✓ رفع مستوى الضرائب و بالتالي دخول الأفراد و خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد المر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

✓ تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و يحد من الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار.

✓ استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب و التوسع فيها و خفض الإنفاق العام

2-2-3- السياسات المالية التوسعية: يقصد به زيادة حجم الإنفاق الحكومي وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، فيستعمل الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد. غير أنه لا يتحقق إلا من خلال تحسين نسب الإنفاق الاستثماري ذات المردود العالي. بالتالي يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى ارتفاع نسب الاستثمار غير أن هذا لا يعكس بالضرورة تحسنا في معيشة الناس إلا إذا أتى من ضمن

مشروع متكامل للتنمية الاقتصادية يضمن توزيع الموارد الإضافية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق عمل جديد فيتحسن الطلب العام وترتفع الإنتاجية وتعيد تمويل الواردات الحكومية من خلال ارتفاع نسب الواردات المحصلة من خلال الضرائب وهذا ما يساعد على زيادة إمكانيات الاستثمارية للحكومة والتي تمول من جهة الإنفاق الاجتماعي ومن جهة أخرى الإنفاق الاستثماري. غير أن هذا يتطلب أن يكون للدولة دورا متكامل في العملية الاقتصادية لا أن تقتفي بلعب دور الميسر لحركة السوق. وبالتالي فإن أخطر ما يمكن أن تتجر إليه الحكومات التي تعتمد الخيارات المالية التوسعية هو الإجراءات الشعبوية التي لا توازن ما بين نسب توزيع الزيادة في الإنفاق بحسب وجهة الاستعمال (اجتماعي، استثماري) وهما تبرز أهمية أن يكون الخيار التوسعي جزء من رؤية اقتصادية كلية متكاملة.¹

2-2-4- السياسة المالية الانكماشية: تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي تخفيض العجز في موازنتها وتخفيض معدلات التضخم وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مرتفعة. تقلص النفقات من خلال اقتطاع الإنفاق الحكومي على قطاعات محددة وغالبا ما يطال هذا الاقتطاع أبواب الإنفاق الجاري والاجتماعي وإلى حد ما الإنفاق الاستثماري. وبالتالي يؤثر هذا في إجمالي العملية الاقتصادية حيث يتأثر الطلب العام بهذا الاقتطاع من خلال تقلص الأموال المتوفرة للاستهلاك فيقوم القطاع الخاص بتقليص نفقاته للمحافظة على ربحيته في ظل التراجع في الطلب، فيلجأ على سبيل المثال إلى فرض شروط عمل مجحفة (ساعات عمل إضافية، خفض الرواتب، تقليل الضمانات والتعويضات..). وقد يسجل في الكثير من الأحيان ارتفاعا في نسب البطالة.²

¹ منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية مقارنة عالمية، 2014، ص 15

² منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 15

الجدول 2-3 الفرق بين السياسة المالية التوسعية والانكماشية

سياسة مالية انكماشية	سياسة مالية توسعية
• خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب؛ • خفض العجز في الموازنة العامة؛ • تقليص الإنفاق المخصص للمساعدة الاجتماعية؛ • تحييد الدولة عن تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الإنتاجية (فرص عمل أقل).	• زيادة الإنفاق العام؛ • ارتفاع نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (فرص عمل أكثر)؛ • زيادة حصة القطاعات المنتجة من إجمالي الإنفاق العام للدولة؛ • اعتماد سياسة متحركة لإدارة العجز في الموازنة من خلال إستراتيجية كلية للاقتصاد.

المصدر: منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 15

المطلب الثالث: السياسة التجارية وأدواتها

السياسات التجارية من بين المواضيع التي تتميز بالأهمية الكبيرة، حيث على أساسها تتحدد الكثير من

النقاط التي تربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي

1- مفهوم السياسة التجارية:

هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة بغرض تحقيق بعض الأهداف¹

1-1- تعريف السياسة التجارية: قصد بالسياسة التجارية في الأدب الفكر الاقتصادي، السياسة

الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، أي الإجراءات المختلفة التي تتخذها السلطات

الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ومحددة سلفاً، سواء تعلق الأمر

بالسياسات المتعلقة بتقييد أو تحرير الواردات أو المتعلقة بتقييد أو تحرير الصادرات، وقد توسع مفهوم

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص 222

السياسة التجارية بالنظر للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت السياسة التجارية تخص ثلاثة نطاقات رئيسية هي¹:

1-1-1- السياسة التجارية الوطنية: وهي تشمل أدوات السياسات التجارية التقليدية، أي الأساليب التي تستخدمها الدولة منفردة بهدف التأثير على تجارتها الخارجية سواء ما تعلق بالاستيراد أو التصدير وذلك لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة للدولة؛

1-1-2- السياسات التجارية الإقليمية: وهي السياسات التي تضعها مجموعة من الدول الداخلة في إطار تكتل اقتصادي إقليمي، لتحقيق أهداف معينة تخص التكتل ككل فيما يخص صادراته و وارداته البينية أول صادراته مع غيره من الكيانات، وهي مسطرة وفق اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول الداخلة في التكتل؛

1-2- أهمية التجارة الخارجية: تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي²:

- ✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصيص والتقسيم الدولي للعمل؛
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- ✓ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أق مما لو تم إنتاجها محليا؛
- ✓ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج على حاجة السوق المحلية؛

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص

² جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 219-220

✓ العولمة السياسية التي تسعى لغزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية صغيرة؛

✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب؛

✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛

✓ اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط

هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها

وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما

له من آثار على الميزان التجاري؛

✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية

التنمية الشاملة.

1-3-آثار السياسة التجارية على الدول النامية: من المنطق أن يكون لكل سياسة تجارية متبعة

في أي بلد آثار سلبية وآثار ايجابية على مختلف معطيات الاقتصاد، يمكننا ذكر مؤشرين:¹

1-3-1- التبعية الاقتصادية: إن درجة تأثر وارتباط الاقتصاديات النامية بالاقتصاديات المتقدمة

يظهر العديد من الآثار التي تجعل الدول النامية خاضعة لهيمنة الدول المتقدمة من خلال التبعية

اعتماد تلك الدول على الدول المتقدمة في توفير احتياجاتها الأساسية مما قد يجعلها مضطرة

للجوء إلى القروض والإعانات لتوفير تلك الاحتياجات؛

1-3-2- الانكشاف الاقتصادي: ويعكس هذا البند مدى أهمية مستوى الميزان التجاري من الناتج

المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على أن اقتصاد تلك الدولة يتأثر بالتقلبات

¹حمدية شاطر مسلم، هديل حميد محمود، آثار السياسة التجارية على تنويع الصادرات العراقية بعد عام 2003، مقارنة مع التجربة المالزية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العراق، المجلد 24، العدد 105، ص ص 409-410

الدولية، بمعنى درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي، وبالتالي إذا ارتفعت نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك أن تلك الدول منكشفة اقتصاديا.

2-أهداف السياسة التجارية: تعمل السياسة التجارية بصفة عامة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها¹:

- ✓ زيادة موارد الخزينة واستخدامها لتمويل مختلف النفقات العامة؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني وبالأخص الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية حيث يجب توفير الظروف الملائمة لمساعدتها؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية المستوردة كحالات الانكماش والتضخم وكذا من خطر الإغراق ؛
- ✓ حماية بعض الفئات الاجتماعية، كالفلاحين والمنتجين لسلع معينة التي تعتبر كسلع ضرورية في الدولة وهذا ن أجل توفير الحد الأدنى من الانتاج؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع.
- ✓ المحافظة على الأمن القومي من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛

3-1-أهداف الاقتصادية للسياسة التجارية الحمائية: تبعا لمبررات سياسة الحماية التجارية فهناك جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها نذكر منها²:

3-1-1-تحقيق موارد للخزينة العمومية: نظرا للتدفقات الإدارية الهائلة، فإن الرسوم الجمركية المفروضة على كل وحدة من السلع داخلة إلى البلد، تجعل البلد يجني موارد هائلة تستعمل كإرادات

¹ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 223

² محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-222

أساسية للخزينة العامة، وهذا ما يسمح بإنجاز المشاريع وزيادة تمويل الصناعات والمنشآت القاعدية، وذلك فيما لو اتبعت الدولة سياسة الحماية باستخدام الرسوم الجمركية، لذلك ففي حالة رغبة الدولة في التخلي عن الحماية بسبب الانضمام إلى تكتل¹ اقتصادي أو منظمة التجارة الدولية فإن أول انشغال لها يكون كيف يمكنها تعويض الإيرادات المفقودة بسبب التحرير؛

3-1-2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: اللجوء إلى السياسات التجارية يؤدي إلى الضغط على الواردات لتقليصها، وفي نفس الوقت تؤدي سياسات تشجيع الصادرات إلى التقارب بين جانبي ميزان المدفوعات ليتجه نحو التوازن؛

3-1-3- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: وهو أحد المبررات التي تقوم على أساسها السياسة التجارية، بحيث تسمح سياسة الحماية بنشوء صناعات وطنية في منأى عن المنافسة الخارجية من طرف المنتجات الأجنبية، وتحمي بذلك الصناعات القائمة والصناعات الوليدة؛

3-1-4- حماية الإنتاج الوطني من خطر الإغراق: بفعل السياسة التجارية المنتهجة يكون الإنتاج الوطني محمياً من أي سياسة خارجية تستهدفه، خاصة خطر الإغراق حيث تباع السلع بأقل من أثمانها بغية التأثير على الصناعات المنافسة؛

3-1-5- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: يمكن أن تهدف السياسة التجارية أيضاً إلى حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسعار والإنتاج في الخارج والتي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطني في اتجاه الركود فيما لو تركت السوق مفتوحة؛

¹ إن ظاهرة التكتلات الإقليمية الدولية هي إحدى صور العولمة الاقتصادية التي بدأت تتجسد بصورة واقعية مباشرة بعد انتهاء الصراع الأمريكي السوفياتي، غير أن طابع تلك التكتلات لم يكن بنفس النضج، فعلى الرغم من أن هذه الظاهرة عرفت مناطق عديدة من العالم إلا أن التجربة الأوروبية تبقى الأهم من حيث الخطوات العلمية الجريئة وكذا للخلفية التاريخية التي اعتمدتها

4-أدوات السياسة التجارية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة تجارية حمائية كل الوسائل التي يمكن عن طريقها التأثير على التدفقات الداخلية والخارجية للتجارة الدولية، بغض النظر إن كانت هذه الأدوات مباشرة أو غير مباشرة ويمكن ذكر هذه الأدوات في ما يلي:

2-1-الأدوات الفنية السعرية: تستخدم هذه الأساليب للتأثير على أسعار الصادرات والواردات بطريقة غير مباشرة وأهمها: الرسوم الجمركية، الإعانات، الرقابة على الصرف، الإغراق.

2-1-1-الرسوم الجمركية: تعرف ويقصد بها المبالغ المالية المفروضة تنظيمياً على السلع الداخلة أو الخارجة عند نقطة العبور إلى الداخل أو الخارج، وتأخذ الرسوم الجمركية شكلين رئيسيين، هما الرسوم النوعية والرسوم القيمة، لكليهما آثار مباشرة سواء على الواردات أو الصادرات وبالتالي على أسعار السلع والمتغيرات المرتبطة به¹. سواء كانت صادرات أو واردات، كما تعتبر بأنها من أشهر أدوات السياسة التجارية، وتنقسم إلى قسمين:

2-1-1-1-الرسوم النوعية: وهي عبارة عن ضريبة نقدية ثابتة تفرض على الوحدة المادية من السلع المستوردة بغض النظر عن سعرها² ولكن عدد الوحدات المستوردة يكون معلوماً وظاهراً للقائم على عملية الجمركة لذلك فإن هذا النوع يعتبر سهلاً من حيث إدارته³؛

2-1-1-2-الرسوم القيمة: وهي رسوم تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلع، كأن تفرض دولة ما 10% رسوم جمركية على السلع المستوردة، على عكس الرسوم النوعية، كما أن هذه الرسوم تتأقلم مع

¹Paul r krugman, maurice obstfeld, économie internationale traduction, nouveaux horison 3^eedition,2001, p219

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،

الأردن، 2017، ص 277

³محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 223

مستويات التضخم، في المقابل لا تستوفي الرسوم السهولة التي تتوفر عليها الرسوم النوعية، كون مصالح المراقبة ستلجأ لتقدير القيمة النقدية للسلعة.¹ حيث أن قيمته تتغير بتغير سعر السلعة المستوردة²؛

2-1-1-3- الرسوم التفضيلية أو المركبة: كما هو موضح من اسمها فقد تكون نوعية كما أنها قد

تكون قيمية، حيث تأخذ شكل مبلغ معين على كل وحدة من وحدات السلع التي يتم مبادلتها،

2-1-2-4- الرسوم المانعة: وهي الرسوم التي تكون من الارتفاع بحيث تؤدي إلى عدم دخول

السلعة إلى البلد، لأن أسعارها تكون مرتفعة حدا بسبب الرسم المانع، وبالتالي يمكنها أن تكون نوعية أو قيمية. ومنه لا يكون الطلب عليها فيتم منع دخول هذه السلعة بطريقة غير مباشرة، كالمشروبات الكحولية والسجائر إلى البلدان الإسلامية.

2-1-3- إعانات التصدير والاستيراد: إن الإعانات التي تقدمها الدولة لمختلف المؤسسات الإنتاجية،

خاصة تلك المنتجة لمنتجات إستراتيجية إحدى أدوات السياسة التجارية، وتتمثل في الأصل المساعدات والمنح المالية التي تقدم لأجل دعم الصادرات بهدف تمكين صادرات البلد من الصمود أمام المنافسة في الأسواق الخارجية، أو الموجهة لأجل التقليل من الواردات أو ما يسمى بإعانات إحلال المنتج المحلي للمنتج الأجنبي، ويسمح ذلك ببيع المنتج في الخارج بنفس سعر المنتجات المنافسة أو بأسعار أقل، غير أن ذلك كثيرا ما يجابه بإجراءات مضادة من طرف الدول الأخرى المنتجة لنفس المنتجات، فتلجأ إلى فرض رسوم على الواردات من المنتجات التي قدمت لها الإعانات، غير أن تقديم إعانات التصدير للمنتجات كثيرا ما يطرح مشكل مصادر تمويل هذه الإعانات من خلال ميزانية الدولة، الشيء الذي يتطلب من الدولة البحث عن مصادر كفرض ضرائب على منتجات

¹ سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2015، ص 99

محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 223²

أخرى لتكون كبند خاص للإعانات كما يمكن للدولة في حالات قليلة تقديم إعانات وتسهيلات لاستيراد وإذا حصل هذا فسيكون بالنسبة لبعض المنتجات الإستراتيجية التي لا تنتجها الدولة فتلجأ إلى أسلوب لضمان الوفرة في السوق المحلية لتلك المنتجات، كما قد تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في حالة فرض عقوبات خارجية على المؤسسات الحكومية المكلفة بالاستيراد فتلجأ الدولة إلى تشجيع المستوردين الخواص للقيام بالمهمة بتقديم إعانات، كما قد تلجأ إليها عند إتباع سياسة إحلال المنتج المحلي محل الأجنبي.¹

2-1-3- الرقابة على الصرف:

2-1-4- الإغراق: يعرف بأنه بيع السلعة أو الخدمة المنتجة محليا بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو أقل عن أثمان السلع المماثلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي فهو نظام البيع بثمان أحدهما مرتفع في السوق الداخلي أين تنتج السلعة والآخر منخفض في السوق الخارجي. ويميز التجاريون بين أربعة أنواع من الإغراق هي:²

وبعبارة آخر فالإغراق هو سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية، قصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق، أو الدخول إلى أسواق جديدة. وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.³

¹Paul r krugman, maurice obstfeld, économie internationale traduction 5° édition, nouveaux horison 3°édition,2001, p 228

²مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996 ، ص 151

³زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر،بيروت،1998،ص302

2-1-4-1-الإغراق العارض: وهو إغراق يكون في الغالب عند نهاية الموسم، حيث تلجأ المؤسسات إلى بيع منتجاتها الشتوية مثلاً بأسعار أقل من التكلفة عند بداية الربيع للتخلص منها، أو يحدث بسبب تغيير النشاط حين تباع المنتجات بسعر أقل من تكلفتها وأقل من السعر السائد في السوق بهدف التخلص منها لبداية نشاط جديد، ويكون هذا النوع من الإغراق مرخصاً من طرف الهيئات الضابطة للنشاط التجاري؛

2-2-4-1-الإغراق القصير الأجل أو المؤقت: ويكون مرتبطاً بتحقيق هدف معين كمحاولة اكتساب مكانة تجارية عند بداية النشاط الإنتاجي، كتقديم المنتج بالمجان خلال الثلاثة أيام الأولى من النشاط ثم بأسعار رمزية خلال الثلاثة أيام التي تليها، حتى تتمكن المؤسسة من اكتساب مكانة شهرية وتجارية لتعود إلى بيع منتج بسعره الحقيقي بعد ذلك. أي أن هذا النوع يزول مباشرة بعد تحقيق الهدف؛

2-3-4-1-الإغراق الدائم: يختلف عن النوعين السابقين، يتميز بالديمومة كما أنه يجب أن يكون هماً مصدراً لتعويض الخسارة ولتي تكون إما من خلال مضاعفة سعر منتج آخر تنتجه تلك المؤسسة أو حصول المؤسسة على تعويضات أو إعانات من الدولة، و الإغراق الدائم يمكن أن يقوم على أساس التمييز في السعر، فيبيع السلعة في السوق المحلي بالسعر العادي إما في السوق الخارجي فيبيع بسعر أقل من التكلفة، كما يمكن أن يقوم على أساس غير تمييزي بين السوقين الداخلي والخارجي، وفي الحالتين له آثار على الصناعات الأخرى المنافسة وأيضاً على المستهلك؛

2-4-4-1-الإغراق الشرس: يقصد به بيع المنتج لسلعة في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جداً، بهدف القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهه في هذه الأسواق أو القضاء على صناعة ناشئة من الممكن أن تهدده مستقبلاً، وبعد أن يقوم المغرق بتحقيق أهدافه يقوم برفع سعر السلعة في المستوى الذي يريده، لكونه يصبه محتكراً لها.

2-2-الأدوات الكمية: ومنها نظام الحصص و الحظر، التراخيص يمكننا أن نفصل فيها كما يلي

2-2-1-نظام الحصص: يقصد به وضع حد قانوني بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة، خلال فترة معينة، أو تحديد حد أعلى من العملات الأجنبية لاستيراد كميات معينة من بعض السلع، وتتشدّد الدولة (خاصة في بعض الدول النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية) في تطبيق هذه الحدود بالنسبة لاستيراد السلع الإنتاجية. وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية.¹

2-2-1-1-نظام الحصّة الكلية: وفي هذه الحالة تحدد الدولة الكمية الكلية التي تسمح باستيرادها خلال الفترة التي تكون في الغالب سنة، دون أن تحدد الكميات التي يجب استيرادها من كل دولة، ولا الكمية التي يجب أن يستوردها كل مستورد؛²

2-2-1-2-نظام الحصّة المزروعة: تحدد الدولة الكمية أو النسبة التي يجب أن تستورد من كل دولة خلال فترة زمنية محددة؛

2-2-1-3-نظام الحصّة الضريبية: تفرض الدولة ضريبة جمركية بسعر منخفض على كمية محددة من السلع المستوردة خلال مدة زمنية محددة، أما ما يستورد زيادة عن هذه الكمية خلال المدة المذكورة فتطبق عليه ضريبة جمركية أكثر ارتفاعاً، ويمكن أن تكون الرسوم أو برسوم تفضيلية في حين تطبق الرسوم كاملة خلال التسعة أشهر الموالية، كما قد تكون الحصص موزعة على المستوردين بحيث

¹ رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجد علاوي للطباعة والنشر، عمان، الأردن،

2006، ص 310

² محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 227

تحدد لكل مستورد حصة قصوى يستوردها، أو تكون محددة حسب البلدان المصدرة، بحيث تحدد الحصة التي يجب أن تستورد من كل دولة.¹

2-2-1-4- مآخذ نظام الحصص: لنظام الحصص عدة مآخذ نذكر منها ما يلي:

✓ يساعد على انتشار الفساد بمختلف أشكاله، بحيث تظهر عدة طرق غير قانونية للحصول على حصص الاستيراد؛

✓ أنه يكرس الاحتكار ويعزل السوق المحلية عن السوق الخارجية؛

✓ أنه قد يرفع من سعر السلعة في السوق المحلية في حالة ما إذا كانت الحصة المسموحة للاستيراد غير كافية لتغطية الطلب؛

✓ يثير الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية، ومن المشاكل الإدارية التي تواجهها الدول تأخذ بنظام الحصص ما يلي:

➤ من حيث الفترة الزمنية: أي ما هي المدة الزمنية التي يستغرقها العمل بنظام الحصص؟؛

➤ طريقة تقدير الحصة: ما هي المعايير المتخذة في تحديد الحصة المسموح بها للدخول أو الخروج؛

➤ من حيث الحصص: ويقصد بذلك كيف يتم توزيع الحصص المستوردة على الدول المتعامل معها/ هل على أساس الدول القريبة أو الدول الصديقة أو على أساس السعر؟ ثم كيف توزع

الحصص على الوكالات وشركات الاستيراد وما هي المعايير المستخدمة لأجل ذلك؟؛

➤ وينعكس نظام الحصص أيضا على أسعار المنتجات المعروضة في السوق الوطني في حالة السلع غير المدعومة؛

➤ كما ينعكس أيضا على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، 227

2-2-2- الترخيص: الترخيص هي صيغة تقوم بموجبها الدولة بـمـح تراخيص خاصة للمؤسسات ووكالات الاستيراد باستيراد سلعة أو مجموعة من السلع وفقاً لشروط متفق عليها مسبقاً من طرف الدولة، مقابل أهداف اقتصادية بحتة.

2-2-2-1- تراخيص الاستيراد: تلجأ الدولة إلى تقنين عملية استيراد بعض السلع عن طريق منح تراخيص إدارية للشركات ووكالات الاستيراد تسمح باستيراد سلعة أو مجموعة من السلع.¹ وعليه فإنه عبارة عن ترخيص حكومي يقتضيه الأمر باستيراد السلع وقد يكون ترخيصاً عاماً مفتوحاً يسمح باستيراد غير مقيد لسلعة معينة أو مغلقاً مشروطاً²، إذ أن إصدار حصة الاستيراد تمكن السلطة الإدارية من تحقيق الأهداف التالية:³

- ✓ إحكام الرقابة على الميزان التجاري. حيث يمكن توجيه الاستيراد إلى وجهات معينة حتى تتمكن الدولة من الاستيراد من الأسواق التي تراها مناسبة، أو ترتبط بها مصالح متبادلة؛
- ✓ تنفيذ خطة التنمية، وقصر إصدار التراخيص على ما يحتاج إليه البلد من سلع إنتاجية وحماية المنتج المحلي، بالحد من استيراد السلع المنافسة، وتأمين السوق المحلية من التقلبات الدولية الخارجية؛

- ✓ منع استيراد السلع الضارة، أو التي لا يمكن السماح بدخولها البلد لأغراض صحية، زراعية أو غير ذلك من الأسباب الاجتماعية.

2-2-3- الحظر: هو إجراء يتخذ من طرف الدولة يعبر في مضمونه منع استيراد أو تصدير سلعة معينة أو كلاهما معا منها:

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 228

² وسيم أبو عريش، القاموس الشامل في إدارة البنوك والنقود والمصارف الحديثة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ودار اللحياني للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2016، ص 174

³ وسيم أبو عريش، مرجع سبق ذكره، ص 174

2-2-3-1-الحظر التجاري: يقصد به منع السلعة من الاستيراد أو التصدير أو كلاهما معا، وذلك لأسباب مختلفة قد تكون إرادية بهدف الاقتصاد من وسائل الدفع الخارجي أو الرغبة في تطوير الإنتاج المحلي عن طريق حمايته بشكل كامل، وقد تكون غير إرادية وذلك بسبب عقوبات خارجية من دول أو كتل أو مجتمع دولي عن طريق قرارات أممية مستعملة كضغط على الدولة لتحقيق أهداف يرغب فيها المجتمع الدولي،¹ كما حدث لدولة العراق أين تم فرض عليها عقوبات اقتصادية متمثلة في الحظر بشقيه كوسيلة ضغط . ويأخذ الحظر أحد الشكلين:

2-2-3-1-1-الحظر الكلي: ويقصد به انغلاق الدولة بشكل كامل بحيث تحظر الاستيراد والتصدير بشكل كامل، وهو أمر يكاد يكون مستحيلا في العصر الحاضر حيث يمكن أن نستشهد بدولة كوريا الشمالية إلا أن تعاملها مع الصين يجعلها في منئى عن الحظر الكلي؛

2-2-3-1-2-الحظر الجزئي: ويقتصر هذا النوع على بعض المنتجات استيرادا وتصديرا، وقد يكون مطبقا على مجموعة من الدول العدائية كأن تمنع الدول الاستيراد والتصدير من وإلى بعض الدول التي تعاديهما سياسيا.

2-3-الأدوات التجارية: ومنها المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية، والتي تعرض كآتي:

2-3-1-المعاهدات التجارية: المعاهدة هي اتفاق استراتيجي سياسي أو عسكري أو اقتصادي دولي يعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر، في القانون الدولي اتفاق أطرافه دولتان أو أكثر أو غيرها من أشخاص القانون الدولي، وموضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها هذا القانون، ويتضمن حقوقا والتزامات تقع على عاتق الأطراف الموقعة عليه. ومن بين ما يتضمن تنظيم العلاقات

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 228

التجارية بينهما وبالأخص المساواة في المعاملات التجارية كمبدأ المعاملة بالمثل، والإعفاء الضريبي وكيفية التعامل مع الدول خارج المعاهدة في المسائل التجارية؛¹

2-3-2- الاتفاقيات التجارية الثنائية واتفاقيات الدفع:

2-3-3- احتكار الدولة للتجارة الخارجية: في هذه الحالة تقوم الدولة نفسها بعمليات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا عن طريق شركات حكومية تحتكر كل عمليات التصدير والاستيراد، وفي مثل هذه الحالة يتم إعداد برنامج شامل للواردات والصادرات يتماشى مع مخططات التنمية التي تضعها الدولة، وبالتالي لا تكون الدولة في حاجة إلى أي من السياسة التجارية الأخرى باستثناء مخططات تسيير الموارد من الصرف الأجنبي.²

2-3-4- معايير الصحة والبيئة والسلامة: من واجب الدولة بصفتها القائمة على المصالح العامة، أن تحافظ على صحة وسلامة مواطنيها، ونظرا لنقص المعلومات المتوفرة لدى المستهلكين عن المنتجات العديدة والمختلفة، فإن الدولة تشترط توفر عدة معايير في المنتجات المستوردة لحماية المستهلكين المحليين .

فهذه المعايير وضعت أصلا لحماية المستهلك والمحافظة على صحته. ولنا أن نذكر هنا ما وقع بعد حادثة تشرنوبيل، وتلوث كل المواد بالإشعاعات، وانتقال الإشعاع إلى بعض الدول المجاورة، فبعض الدول التي لا تطبق مثل هذه المعايير ظنت بأنها عقدت صفقات، وهي في الواقع استوردت مواد سامة لكن يمكن أن تتخذ بعض الدول هذه المعايير كأداة من أجل التدخل في التجارة الخارجية، وتكون كذلك إذا طبقت هذه المعايير على السلع المستوردة فقط. فيمكن لإجراءات مراقبة موافقة المنتجات

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 228

² نفس المرجع ، ص 229

لمعايير الصحة و الأمن أن تحد من تدفق الواردات، إذ يمكن لعمليات المراقبة المطبقة على بعض المواد القابلة للتلف، أن تدوم من الوقت ما يكفي لجعل هذه المواد فاسدة وغير قابلة للاستهلاك

2-3-5- معايير التصنيع: بالرغم من اختلاف غالبية الدول النامية في اتجاهاتها السياسية والإيديولوجية، واختلاف مستويات تنميتها، إلا أنها أجمعت على سياسة اقتصادية موحدة في مجال التجارة الدولية، تحقق أهدافها، وتتبع من مفهومها الخاص للتنمية ومقوماتها وهي سياسة إحلال الواردات¹، الهادفة إلى إلغاء العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض المديونية حيث تؤدي هذه السياسة إلى توفير النقد الأجنبي وهذا بعدم استعمالها في استيراد السلع واستعمال هذه العملات الصعبة في أغراض الاستثمار، وزيادة التراكم الرأسمالي، وتحقيق معدل نمو مقبول.

وسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات، سياسة تستهدف السوق الداخلي، حيث تهدف إلى ضمان تنمية متوازنة، أين يصبح الإنتاج الوطني يلبي تدريجيا الطلب الداخلي ويعوض الواردات وتتناقص التبعية للخارج ويتعزز توازن ميزان المدفوعات². وهذا بإقامة نسيج صناعي يمكنها من تلبية الحاجات الوطنية دون اللجوء إلى الأسواق العالمية. ويتم الإحلال عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفية الجمركية أو قيود الاستيراد الأخرى³. لأن زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخارجي، وبالتالي تضعف الادخار الوطني، كما تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات، والعجز يؤدي إلى الاستدانة وبالتالي عجز الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية الاقتصادية .

¹ مصطفى رشدي شيخة ، مرجع سبق ذكره، ص 97

² J.Brasseur,introduction al'economie de developpement,armond colin, paris,1989,p144

³ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة،الجزائر،2000،ص44

وقد ظهرت سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات في بلدان أمريكا اللاتينية في سنوات الثلاثينيات. فنتيجة لتقلص وارداتها نظرا لتقلص صادرات كل من أوروبا وأمريكا الشمالية نظرا للضرورة الاقتصادية التي شهدتها، مما أعطى فرص للمستثمرين المحليين الذين استطاعوا أن يحلوا المواد المنتجة داخليا محل تلك التي كانت تستورد من قبل. ولم تلبث أن استفادت هذه الديناميكية الجديدة من دعم الدولة والمتمثل في فرضها حواجز جمركية مرتفعة على السلع المستوردة، وتقديم كل الإعانات الممكنة للاستثمارات المحلية¹. وقد تراوحت سياسات التصنيع هذه . من الناحية الواقعية . بين إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة والإنتاجية (النموذج السوفيتي والصيني) وبين إعطاء الأولوية للصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

¹Jaque Adda, la mondialisation de l'economie,t2,casbah édition, Alger,1996, p18

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حاولنا أن نظهر الإطار النظري لاختيار أساليب تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية انطلاقاً من تحديد المفاهيم الدقيقة للسياسة الاقتصادية وأدواتها ومجالات اختيار أي السياسات الأقرب لتحقيق الهدف أو الأهداف المخطط لها. حيث سمح لنا هذا الفصل باستعراض المتغير الثاني من هذه الرسالة والمتمثلة في أهم الأهداف الاقتصادية ومن خلا الإبحار في التعرف واستكشاف السياسة الاقتصادية وضوابطها وأهم أنواع السياسات الاقتصادية ، وبالتالي من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية يقود حتماً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة أساساً في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية.

الفصل الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2020

الفصل الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

مقدمة الفصل:

اتجهت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية و الدول النامية إلى تغيير منهجها السياسي والاقتصادي، وهذا بعد انهيار النظام الاشتراكي نهاية 1989، حيث واجهتها أزمة مديونية أوشكت أن تحدث انهيار اقتصادي مما اضطرها أن تقوم بتنفيذ سياسات اقتصادية مفروضة عليها من قبل المؤسسات النقدية الدولية. بعد جملة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر قبل سنة 2000 مع مؤسسات التمويل الدولية التي تم عن طريقها البدء في التحضير للدخول إلى مرحلة جديدة. اعتمدت الجزائر على السياسة الانفاقية لما تفرضه الظروف والعوامل التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري، فالإنفاق العام هو الركيزة الأساسية في السياسات المالية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لبلوغ أهدافها الاجتماعية والسياسة والاقتصادية. حيث قامت باستهداف ثلاثة نقاط أساسية وهي الدخل وتوزيعه، التوظيف والقدرة الشرائية للمواطن. دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، وذلك قصد الخروج من مخلفات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مست الجزائر خلال العشرية السوداء التي تمخض عنها انخفاض المستوى المعيشي للمواطن الناتج عن تدني الدخل الراجع إلى تدهور النشاط الاقتصادي الموازي مع انخفاض أسعار المحروقات. مع بداية الألفية الثالثة تزايدت المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، مع إقرار سياسة انفاقية توسعية منذ 1999 تقوم على عدة محاور رئيسية. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري

شملت الإصلاحات الاقتصادية عدد معتبر من الدول النامية لفترات زمنية مختلفة، حيث كانت هذه البرامج تهدف إلى دعم اقتصاديات وتسهيل اندماج هذه الدول في آليات الاقتصاد العالمي. فقد شهدت بعض الدول عدة انتكاسات خلال التسعينيات من القرن الماضي نتيجة تدني العوائد المالية الناتجة بالأساس عن انخفاض أسعار المحروقات، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز فقد تأثر بالصدمات الخارجية وما صاحبها من تداعيات التي وضعتها أمام حتمية اللجوء إلى الاستدانة الخارجية (صندوق النقد الدولي¹).

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري قبل 1990:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال تسعينات القرن الماضي بأنه اقتصاد ندرة وقد ظهرت هذه الندرة بشكل واضح في غياب الموارد الأساسية للمواطن الجزائري ونقص المواد الأولية الضرورية من أجل استمرار عمل المصانع حيث كشفت هذه الندرة عن دور النفط في الحياة الاقتصادية. كنتيجة لازمة النفطية لسنة 1986 التي انعكست على توازناته الاقتصادية الكلية. حيث كان التمويل الخارجي مصدرا أساسيا للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، إذ بدأت بوادر هذا التذبذب مع نهاية الثمانينات، مما استدعى إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية.

1- اتجاهات السياسة الاقتصادية الجزائرية قبل سنة 1990: قبل أن تتجه الحكومة إلى المؤسسات المالية الدولية وضعت الحكومة مخطط خماسي ثاني خلال الفترة (1985-1989)، الذي كان يرمي

¹ انضمت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي بتاريخ 26/03/1963 وكانت حصيلتها تقدر ب: 623.1 مليون حقوق سحب خاصة. فبذلك تعتبر عضو في مجلس المحافظين، وبلجنة 24، التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق وقد استخدمت العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة، ففي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق كما استعملت الأقساط الكبيرة.

إلى دعم وتوسيع الإنتاج والتحكم في التوازنات الخارجية، إلا أن الأزمة النفطية أثرت سلباً على تطلعات المخطط وجعلها عاجزة عن تمويل مشاريع التنمية، كما ساهمت في بروز عدة معوقات سرعان ما أخذت تتعمق أكثر فأكثر، مما جعل السلطة الجزائرية تباشر بجملة من الإصلاحات الذاتية والمدعمة من قبل صندوق النقد الدولي مست القطاع المصرفي سنة 1986 وكذا الإصلاح الزراعي سنة 1987، وإصلاح المؤسسات العمومية سنة 1988.

2-أسباب الإصلاح: إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات، كان لها انعكاسات واضحة على السياسة الاقتصادية، وعلى أهدافها وأدواتها. فبعد محاولة تجسيد التنمية الاقتصادية في إطار التخطيط المركزي، أين كانت مبادئ وأدوات السياسة الاقتصادية تدعم القطاع العمومي وتأمين الموارد البشرية بالاعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للإنفاق الاستثماري، حيث عانى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى مطلع الثمانينات وضعاً غير متكافئ و صعوبات عديدة نوجزها كما يلي:

- ✓ الاعتماد على نموذج الصناعات المصنعة كنموذج تنموي، وتفضيل القطاع العام على القطاع الخاص، بانتهاجها التخطيط وإهمال قواعد التسيير الاقتصادي، أوصل الاقتصاد الجزائري إلى نقطة نفاذ قدراته في أحدث الحركية التنموية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المعلن عنها؛
- ✓ رؤية ضبابية في فترة الثمانينات وغياب نموذج التنمية رغم محاولة محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، مما أدى إلى تفاقم القيود الواردة؛
- ✓ هجرة الأدمغة وعجز الحكومة على نقل التكنولوجيا في ظل فساد إداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛

✓ الثورة التكنولوجية وضغوطات العولمة، وتدخل الدولة بشكل مفرط في الحياة الاقتصادية مما خلق فجوة كبيرة في الطلب، وتزايد الطلب الاجتماعي بمختلف مكوناته، مقابل محدودية الموارد المالية؛

✓ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وتدهور معدل التبادل الدولي واتجاهه في غير صالح الجزائر؛

✓ الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية و تنامي عجز ميزانية الدولة؛
✓ معدلات مرتفعة في حجم الواردات مما جعل الاقتصاد شديد الحساسية اتجاه التمويل الخارجي حيث تنامي معدل التضخم وخلق نوع من وعدم واقعية الأسعار، مما أدى إلى تشوهات في الأسواق وظهور الأسواق الموازية؛

✓ اختلالات في أصول المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ظهور عجز مزمن في ميزانياتها الأمر الذي انعكس على معدل البطالة مع ارتفاع معدل السكان النشطين؛

✓ تنامي حجم المديونية الخارجية و معدلات خدمة الدين، إذ انتقل حجم المديونية من 19.36 مليون دولار سنة 1980 إلى 28.21 مليون دولار في سنة 1991، ومنه إلى 32.61 مليون دولار سنة 1995، بالإضافة إلى ضعف القدرة الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي؛¹

✓ ضعف القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي نتيجة صعوبات هيكلية في القطاع؛
✓ انخفاض المداخيل من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى حوالي 9.5 مليار سنة 1989 وهذا راجع لانتهاء أسعار البترول سنة 1986 وتدهور شروط التبادل التجاري؛

¹ بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 3، العدد 7، ص124

✓ العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة 1986-1989، كما يمكن تأكيد الارتفاع

المذهل في نسبة خدمة الدين الخارجي منذ 1986، الناتج عن القروض قصيرة الأجل، حيث

بلغت 1.84 مليار دولار سنة 1989، مقابل 0.8 مليار دولار سنة 1985؛¹

✓ كما كان لتدهور قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية القابلة للتداول الأثر الكبير

على مداخل الصادرات النفطية (كون النفط يقوم بالدولار الأمريكي)؛

✓ الارتفاع في نسبة السيولة حتى 1988، في ظل ضعف الوساطة المالية، وارتفاع حجم إعادة

تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي حيث بلغت هذه النسبة 0.84 في سنة 1988

مقابل 0.76 سنة 1985.²

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي

1- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعمة: في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عرف الاقتصاد

الجزائري تذبذبا في معطياته الاقتصادية، نتيجة لتدهور أسعار النفط الناتج عن الأزمة النفطية لسنة

1986 التي انخفض فيها سعر البترول إلى 13 دولار أمريكي مقابل 40 دولار للبرميل مابين 1980

و1985. وأن المداخل البترولية كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية. وعلى إثره حدث أكبر

انهيار اقتصادي في الجزائر مما أدى إلى العجز التوأم في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، فأصبح

الاقتصاد يعاني من اختلال هيكلي لا يمكن تقويمه، فسجلت معدلات نمو سالبة مما أفرز إختلالات

كبيرة وضعف بنيوي صعب تداركه لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التصحيح مما نتج مظاهر

الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على تدني معدلات التبادل ودخل الصادرات إلى

¹ سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1990، 1989-2005)، دار الكتاب

الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص194

² نفس المرجع، 194

حوالي 50%. حيث أقدمت على اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تحقيق استقرار في التوازنات الكبرى. لقد بدأت وتيرة الإصلاحات تتزايد ابتداء من سنة 1989 بعد تعديل الدستور. من بين العوامل التي قيدت الاقتصاد الجزائري يمكن إجمالها فيما يلي:¹

✓ التبعية المفرطة للخارج من حيث الغذاء والدواء؛

✓ النمو الديمغرافي الذي تعدى النمو الاقتصادي؛

✓ الاعتماد المطلق على الربيع البترولي؛

✓ عدم الاستقرار السياسي.

1-1-1- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية:

1-1-1- إصلاح المؤسسات الاقتصادية: لقد عرفت المؤسسة العمومية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية² والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤوليتها وإجبارها على تحسين مردوديتها، غير أن هذه الإصلاحات بقيت تراوح مكانها ولم تأتني بالجديد مما أدى إلى حل هذه الصناديق في 1995/12/24.³ مرت الإصلاحات الذاتية بمرحلتين مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية) ومرحلة استقلالية المؤسسات العمومية. فقد بدأت مقاصد الإصلاح وتنظيم الاقتصاد الوطني تظهر ابتداء من سنة 1986 عن انهيار أسعار النفط وانخفاض مداخيل الصادرات.

¹ حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، les cahiers du mecas، المجلد 3 العدد 1، 2007/04/03، جامعة تلمسان، ص 333

² تم اعتماد ثمانية صناديق: 1 صندوق الصناعات الغذائية والصيد؛ 2 صندوق المناجم والمحروقات والري؛ 3 صندوق التجهيز؛ 4 صندوق البناء؛ 5 صندوق الكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة؛ 6 صندوق الإلكترونيك والاتصالات والاعلام الآلي؛ 7 صندوق النسيج الجلود الأحذية والأثاث؛ 8 صندوق الخدمات. لأكثر تفصيل أنظر للقانون 88_03 المؤرخ في 12_01_1988

³ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 150

باشرت الحكومة مع بداية الثمانينات بهيكله الشركات الوطنية، وتعويضها بعدد كبير من نظيراتها أصغر حجما نسبيا وأكثرها تخصصا وانسجاما، حيث تضمنت سياسة إعادة هيكلة المؤسسة ما يلي:¹

1-1-1-1 إعادة الهيكلة العضوية: تم مباشرة تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة، حيث كان عدد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة، وعدد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، فكان الهدف تفتيت 145 مؤسسة والثانية إلى 120 مؤسسة، مما أدى في الأخير إلى تحسن إجمالي الناتج الوطني؛

1-1-1-2 إعادة الهيكلة المالية: كان الهدف من هذا الإجراء إعادة هيكلة ديون المؤسسات بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورؤوس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات، حيث يهدف هذا الإصلاح إلى:

- ✓ إعادة تنظيم المؤسسات العمومية وتجنب الانحرافات التي نتجت عن المرحلة السابقة؛
- ✓ إعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بالمؤسسات في إطار التوجه الجديد؛
- ✓ منح استقلالية للمؤسسات العمومية وذلك بصدر قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، حيث تميزت بالاستقلالية وقانون 88-02 المتعلق بالتخطيط، حيث تم منح المؤسسات العمومية حرية المبادرة وجعلها بعيدة عن الوصاية مع ضرورة الاستقلال المالي بالاعتماد على مواردها المالية، بهدف تحسين مرد

¹ بن عيسى بن علي، زيتوني عبد القادر، تطور المؤسسة العمومية في الجزائر وحتمية تطبيق الحكم الرشيد، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 51-52

وديتها الاقتصادية. فمنذ تلك الفترة أصبحت المؤسسات تخضع للقانون التجاري.¹ وازدادت وتيرة الإصلاح بصدور قانون النقد والقرض 90-10 في أبريل 1990، وما تلاه من مراسيم وأوامر تنفيذية، ثم قانون توجيه الاستثمارات 93-12 في أكتوبر 1993 الذي يمنح ضمانات وامتيازات للمستثمر المحلي والأجنبي.

1-1-2- إصلاح النظام المالي والنقدي: لم يكن للجهاز البنكي مكانة تذكر في التمويل وتحديد السياسة النقدية والمالية، فكان البنك المركزي بنك إصدار لا غير، أما عملية مراقبة الائتمان والصرف تخص السلطة، في حين لعبت الخزينة العمومية الدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات والمخططات عن طريق البنوك وبأمر منها، في حين بقي دور البنوك منحصرًا في التمويل الآلي للقطاعات حسب قرارات السلطة الإدارية، وكنتيجة لفشل عملية التمويل ومحاكاة للاقتصاديات الغربية وعلى وجه التحديد النظام المصرفي الفرنسي، أُدخلت إصلاحات عميقة على الجهاز البنكي حيث تجسدت من خلال قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض الذي كانت أهم مبادئه ضرورة استعادة البنك المركزي لصلاحياته، وإعادة تنشيط دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد، بالإضافة إلى تحديد العلاقات بين مؤسسات النظام المصرفي، وتنظيم النقدية لتخصيص الموارد بالتعاون مع المخطط الوطني للقرض وتطوير عمليات السوق المالية.² ليليه القانون 88/01 المعدل والمتمم للقانون الأول، حتى يتماشى والإصلاحات الاقتصادية الجديدة، فتم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات

¹ عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2010، مجلة معهد

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 28، 2013، ص 74

² Goumiri Mourd, L'offre De Monnaie En Algérie, ENAG édition, Alger, 1993, p327

المصرفية كما تم منح استقلالية للبنك المركزي في إطار تسير أدوات السياسة النقدية¹. إلى جانب ذلك فإن نجاح النظام المالي والنقدي يمكن أن يساهم بفعالية في إصلاح القطاع الحقيقي. ومن أجل ذلك وقبل إقرار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، فقد قامت الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات يمكن إيجاز أهمها في فيما يلي:

✓ تم اتخاذ قرار انسحاب الخزينة من تمويل الاقتصاد سنة 1987؛

✓ العمل على تخصص البنوك على أساس القطاعي بين سنتي 1987 و 1988؛

✓ في ماي 1989 إنشاء سوق النقد بين البنوك؛²

على الرغم من سلسلة الإصلاحات بداية من سنة 1988 وبعد استفحال الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر، حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط بين 1986-1991، كما تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة،³ وبالتالي جاءت فترة التحولات إلي زادت في تعميق الأزمة مما أرقق الطاقة المالية للجزائر، من جراء تدفق الأموال لتطهير المؤسسات وباقي المتطلبات الخاصة تغيير في توجه السياسة الاقتصادية عقب دستور 1989، الأمر الذي استدعى تعميق الإصلاح.

1-2- الإصلاحات الاقتصادية المدعمة: حاولت السلطات تعزيز الجهود لتصحيح الأوضاع

الاقتصادية الكلية التي عرفت تذبذبا كبيرة، حيث تميزت هذه المرحلة باقتراب الجزائر من المؤسسات

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 86-12- المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، المادة 19

² بوشه محمد، محاولة تقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية- حالة الجزائر، الفترة 1990-1998، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 134

³ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 129

المالية الدولية، وتم التفاهم حول إصلاحات اقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تتضمن على سياسة إدارة الطلب حيث كانت شروط صارمة من خلال شرط تخفيض قيمة الدينار. وقد ساهمت هذه السياسة في تحرير التجارة وتعديل تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال الفترة 1988-1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة، وبفضل مزيج سياسات تحويل تخفيض الإنفاق مع تحسن سعر البترول¹

1-2-1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: من 1989/05/30 إلى 1990/05/30.

لجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار هذا البرنامج، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989². بالإضافة إلى هذا الاتفاق استفادت الجزائر من التسهيلات التي يقدمها الصندوق، والذي يعتبر مكمل للاتفاق ألاستعدادي حيث قدم الصندوق قرضا قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة في سنة 1989، يستخدم هذا التسهيل في التخفيف من عبء المديونية³، حيث شهدت أسعار البترول انخفاضا شديدا سنة 1988، مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية. وكان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي⁴:

✓ إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا؛

✓ تعديل سعر الصرف؛

✓ إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

¹ حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، les cahiers du mecas، جامعة تلمسان، المجلد 3، العدد 1، أبريل 2007، ص 333

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 195

³ نفس المرجع، ص 196

⁴ منصوري سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018، ص 304

عرف ميزان المدفوعات اختلالا كبيرا لاسيما حصيلة النقد الأجنبي المتأتي من قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الاختلال الكبير في الميزان التجاري الذي أثر بشكل مباشر على المديونية، التي ثببت من فعالية الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في البرامج الحكومية. وتنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر بدءا من إعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها وتطهيرها، مع إعادة النظر في الدينار الجزائري الذي كان والى غاية 1986 محددًا على أساس سلة من العملات مكونة من 14 عملة ومنحت لكل عملة ترجيحًا حدد على أساس أوزانها في التسديدات الخارجية، لكن مع استمرار تدهور أسعار النفط الناتج عنه تدهور الاحتياطي الرسمي للعملة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات بـ: 10 مليون دولار دفع الحكومة الجزائرية إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج التثبيت، وهو تخفيض العملة الوطنية. حيث عرفت الدينار خلال ثلاثة أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1997 تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار مقابل الدينار من 8,96 دينار إلى 18.46 دينار. كما تم إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار، بعد شهرين من توقيع الاتفاقية. كما تم إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض من أجل إحداث تحولات في الجهاز البنكي.

1-2-2 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 :

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية في 03 جوان 1991 من أجل استكمال سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات الكلية. حيث وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة* على 04 أقساط، بقيمة 75 مليون وحدة سحب خاصة للقسط

* حقوق السحب الخاصة هو أصل احتياطي تم إنشائه سنة 1968 لخلق نوع جديد من السيولة الدولية الإضافية تكملة للدولار بهدف سد النقص في الاحتياطات الرسمية خاصة الذهب والدولار الأمريكي ويصل مجموع المخصصات إلى

الواحد¹. تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات²،

✓ الشريحة الأولى في جوان 1991؛**

✓ الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛

✓ الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛

✓ الشريحة الرابعة في مارس 1992.

لجأت السلطات العمومية كإجراءات عملية إلى:

1- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، والعمل على ترقية النمو، عن طريق تفعيل

المؤسسات العمومية والخاصة؛

2- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها المبالغ المالية

المبينة في الجدول أدناه:

نحو 204 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي 206 مليار دولار) كما يجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملة أخرى.

¹ زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 271

² بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف، الجزائر، ص 182

**لقد سحبت الجزائر الثلاثة أقطار إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي. كما كان لاسترجاع أسعار النفط عافيتها نتيجة لحرب الخليج سنة 1991 وارتفاع مداخيل المحروقات السبب في عدم احترام الجزائر لبنود الاتفاق مما أدى بالصندوق لحرمانها من الشريحة الرابعة.

الجدول رقم 3-1: مخصصات تطهير المؤسسات العمومية

السنة	المبلغ المخصص	الوحدة
1991	16.9	مليار دينار جزائري
1992	42.50	مليار دينار جزائري
1993	83.50	مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على، منصوري سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 306

1- تقليص الدعم على الكهرباء والمحروقات ابتداء من 01 أكتوبر 1991؛

2- تحديد نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 12% أي في حدود 41 مليار دينار لسنة 1991¹، مما

أدى إلى رفع نسبة معدل إعادة الخصم من 7% (حيث كان هذا المعدل سنة 1989) إلى

10.5% سنة 1991 ليصل إلى 11.5% سنة 1992، كما تم إنشاء سوق مابين البنوك

وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بتسقيف 20%؛

3- تم تبني سياسة التخفيض التدريجي للعملة حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار

جزائري سنة 1991، ليتدحرج إلى 21.8 دينار جزائري مقابل واحد دولار سنة 1992، ثم

واصل انخفاضه ليصل سنة 1993 إلى 24.12 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي²؛

4- انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة نقشفية في مجال الإنفاق العام من أجل استهداف أحد

أهداف السياسة الاقتصادية وهو التضخم والعمل على التخفيف من حدته، كما عملت على

تقليص عجز الميزانية، بإدخال إصلاحات عميقة في النظام الضريبي³

¹Baba ahmed mustapha, diagnostic d'un mon developpement, edition l'hrmattan, France, 1999, p233

²بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019، ص132

³ قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991.

5- تحرير الأسعار، كنتيجة لرفع الدعم عن بعض السلع الأساسية عرفت بعض السلع ارتفاعا

محسوسا في أسعارها، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتجا أساسيا،

1-2-2-1-تقييم نتائج الاتفاق:

✓ نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3% سنة 1991، بعدما كان يدر بـ 11.3% سنة 1990، وهو

ما يؤكد ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة هذا التوسع في الكتلة النقدية ورفع الدعم عن

المواد الأساسية، وإذا ما أكدته معدل التضخم المسجل سنة 1992 حيث وصل إلى 31.7%

بعدما كان 9.8% سنة 1989 و 17.9% سنة 1990 الذي يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي

سالبا من جهة أخرى؛¹

✓ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل

المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر على

مستوى السوق النقدية بـ 17% من أجل تحقيق سعر فائدة حقيقي موجب لرفع حجم الادخار؛²

✓ بلوغ معدل التضخم نسبة 20.5% سنة 1993 بعدما كان 31.8% سنة 1992، الأسعار

الحقيقية سالبة (-12.5%) لم تزد من المدخرات رغم ارتفاع معدل الفائدة الاسمي لبصل إلى

13% سنة 1993؛³

✓ نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8%، وهذا ما يفسر اختلال بين المؤشرات الحقيقية

والنقدية في الاقتصاد الجزائري؛

¹ بوروشة كريم، مرجع سبق ذكره، ص 132

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 134

³ Benissad M E, restructuration et reformes economiques, 19979-1993, OPU, algerie, 1994, pp 152-153

✓ ارتفاع الثابت في المديونية الخارجية، ومعدل خدمة الدين الخارجي حيث انتقلت المديونية من 28.8 مليار دولار سنة 1992 بعدما كانت 26.7 مليار دولار، أما معدل خدمة الدين الخارجي فقد بلغت 76.5% سنة 1992 ، في حين سنة 1991 سجلت نسبة 73.9%¹

1-2-3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الفترة 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995:

أو كما سمي ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، وكنتيجة لتدهور أسعار البترول و تدهور الوضع السياسي والاجتماعي، وشح التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة، كما ظهرت العديد من المعوقات في البرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني ألزمت الجزائر للجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي، من أجل تجاوز الأزمة، واستيراد المواد الغذائية، نتيجة لارتفاع حدة الاختلالات الهيكلية بحيث يمكن اعتبارها قيودا تعرقل جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي ويمكن حصر هذه القيود في النقاط التالية:²

✓ رغم انخفاض أسعار البترول منذ سنة 1986 و انخفاض حصيللة صادرات المحروقات سنة 1993 إلى 9510.10 مليون دولار، حيث أثر على رصيد ميزان المدفوعات سلبا وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، فإن الاقتصاد الوطني ضل ارتباطه بهذا القطاع بدرجة شبه كلية حيث مثل أكثر من 95% من حصيللة إيرادات الدولة في سنة 1994، بالموازاة مع ذلك انخفضت حصيللة الصادرات؛

✓ الاختلالات المالية الداخلية المتمثلة أساسا في عجز الخزينة العمومية، وعبء المديونية الذي يمثل 86% سنة 1993 بعد أن كن 76% سنة 1992 مما أثر سلبا على الإيرادات النفطية.

¹ بوروشة كريم، مرجع سبق ذكره، ص 132

² الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 202

على اثر هذه القيود قامت السلطة الجزائرية بتحرير رسالة نية التي على أساسها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الحكومة الجزائرية على تفعيلها في الواقع من خلال سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والتخفيف من الضغوط الاجتماعية حيث تمثلت هذه الآلية في:¹

✓ العمل من أجل الوصول إلى التوازنات الداخلية والخارجية برفع نمو الناتج الداخلي الخام من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق معدلات منخفضة من التضخم باستخدام الأسعار؛

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وترسيخ قواعد اقتصاد السوق؛

✓ إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

وافق الصندوق على منح مساعدة مالية مقدرة بـ: 731.5 مليون حقوق سحب خاصة وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي.

✓ الحد من توسع الكتلة النقدية M2 وذلك بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14%

سنة 1994، من أجل التحكم في التدفقات النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة الاسمية؛

✓ العمل على تحقيق معدل نمو مقبول ومستقر في الناتج الداخلي الخام بنسبة 3% و 6% سنة

1994 و 1995 على الترتيب، وخلق مناصب شغل جديدة لامتناس البطالة؛

1-2-3-1 معالجة ديون الجزائر: لقد بلغت الديون الخارجية 26 مليار دولار أمريكي وهذا في

الوقت الذي واجهت فيه الدولة صعوبات مالية لم تكن قادرة على التسديد بسبب ضعف الإيرادات البترولية بصفقتها المورد الأساسي.

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 137

الجدول رقم 3-2: تطور الاستدانة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-1997 الوحدة: مليار

دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
شكل الدين								
متوسط وطويل الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.194	31.060
قصير الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162
الإجمالي	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222

المصدر: سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص 248

1-2-3-2-إعادة ترتيب الديون: قامت الجزائر في سنة 1992 بإعادة ترتيب ديونها، تمثلت هذه العملية في طلب قروض جديدة متوسطة وطويلة الأجل لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها القصير الأجل التي حان تاريخ استحقاقها. إذ وصلت 9% من الديون المعنية بهذه العملية إلى غاية 1994. فتحصلت على مبلغ 2.4 مليار دولار أمريكي من ايطالي، وعلى مبلغ 1.4 مليار من مجموعة البنوك الدولية بقيادة البنك الفرنسي.¹

1-2-3-3-إعادة جدولة الديون: في سنة 1994 كانت الموارد المالية الخارجية تتشكل بنسبة 95% من حصيلة العوائد المحروقات والتي لم يتجاوز مبلغها بمبلغ خدمات الدين (الأصل والفوائد)، نتيجة لتراجع أسعار النفط كما هو مبين في الجدول رقم 3-2. وأمام هذا الاختناق الشديد، طالبت الجزائر دائنيها بإعادة جدولة ديونها. بعد تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، أرغمت على البحث عن تمويل مسبق للمحروقات حيث طلبت من ايطاليا ومن القرض الليوني إعادة هيكلة الديون المقدرة بـ 2352 مليار دولار

¹ يلس شاولش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 270

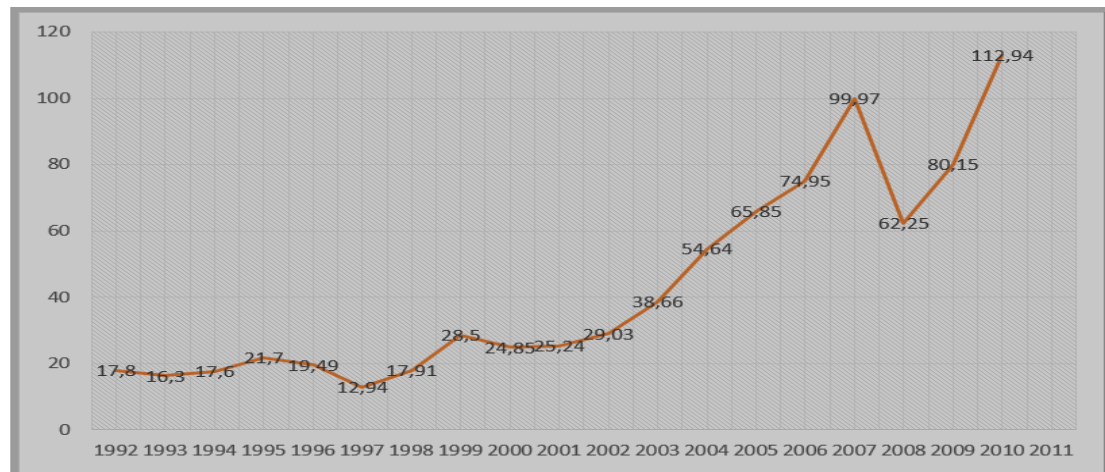
الجدول رقم: 3-3: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2011

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر النفط	20.05	17.80	16.30	17.60	21.70	19.49	12.94	17.91	28.50	24.85
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر النفط	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 220-

221

الشكل رقم: 1-3: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3-3

1-2-3-4-إعادة جدولة الديون الخارجية: ارتباط مشكل تنامي المديونية الخارجية الجزائرية بشكل

أساسي ببرامج الصناعات المصنعة التي تم انتهازها للنهوض بالاقتصاد الوطني، مما جعل الدولة تلجأ لأسلوب الاستدانة لتمويل هذه الاستثمارات العملاقة في إطار المخططات التنموية. إن لجوء الجزائر للاستدانة الخارجية من أجل تمويل هذا الاستثمارات التي تعتبر كخيار سياسي، حتمت عليها نتائج هذه الاختيارات اللجوء لإعادة جدولة ديونها الخارجية نتيجة عدم قدرتها على سداد ديونها وثقل

عبء خدمة الدين الذي امتص جزء كبير من إيرادات الدولة المتزامن مع انهيار أسعار البترول سنة 1986. إن انهيار الوضعية المالية والاقتصادية والأمنية للبلاد في نهاية 1993، جعلتها هذه الأوضاع للتقدم بطلب إعادة الجدولة،¹ وعقد عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 و الثانية سنة 1995. كما تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها العمومية مع نادي باريس* والديون الخاصة مع نادي لندن.

1-2-3-4-نادي باريس: بعد خطاب النوايا (رسالة النية) في جوان 1994 مع صندوق النقد الدولي توجهت الجزائر إلى نادي باريس، حيث تم الاجتماع مع ممثلي الدول الدائنة الرئيسية (فرنسا، ايطاليا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) و ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الاقتصادية الأوربية وممثلي بعض البنوك المعنية. فقد حصلت الجزائر على آجال سخية نسبيا لإعادة الجدولة، حيث وافق الدائنون على تحيين آجال الديون المتفق عليها قبل سبتمبر 1993 على جدول سداد على مدى 15 سنة مع منحها فترة سماح قصيرة الأجل مقارنة مع المدة المتفق عليها سابقا والمقدرة بـ 10 سنوات مع فترة سماح لمدة 5 سنوات. حيث مس الاتفاق القروض ذات الآجال الأصلية سنة واحدة المضمومة من قبل الحكومة الجزائرية، وتم استبعاد الدائنون ذوي المطالب التي تقل عن 1 مليون وحدة سحب خاصة.

¹ شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 0، ديسمبر 2010، ص 183

* يرجع تاريخ إعادة الهيكلة المنظمة كبيرة الحجم للديون القائمة على المدينين الرسميين إلى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي عندما وافقت الحكومات الدائنة على التفاوض لتسوية ديون الأرجنتين والبرازيل عامي 1956 و 1961 على التوالي، أين تولد عن تلك المفاوضات الإطار الأساسي لعمل منظمة الدائنين الرسميين المعروفة باسم نادي باريس، فهو عبارة عن مجموعة من المسؤولين من الدول الدائنة الرئيسية يتمثل دورها في إيجاد حلول منسقة ومستدامة لصعوبات الدفع التي تواجهها الدول المدينة. وبالتوازي مع نادي باريس تأسس نادي لندن المعني بإعادة جدولة الديون المستحقة للمانحين التجاريين (الديون الخارجية غير الحكومية) من خلال البنوك التجارية ، حيث يضم الشركات الخاصة المقرضة لشركات والدول.

جدول رقم 3-4 إعادة جدولة الديون الجزائرية

التاريخ	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا - النمسا - كندا - فرنسا
أكتوبر 1994	بلجيكا - فيلندا - اسبانيا - برتغال
نوفمبر 1994	دانمارك - المانيا - سويسرا
ديسمبر 1994	السويد - الولايات المتحدة الامريكية - اليابان - بريطانيا - النرويج
مارس 1995	ايطاليا

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 138

1-2-3-4-2-نادي لندن: تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في

أكتوبر 1994 لدى هذا النادي، بعد اجتماع محافظ بالبنك المركزي الجزائري مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك تنوب عن 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، بقيادة الشركة العامة الفرنسية بعد المفاوضات تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة،¹

1-2-4-برنامج التعديل الهيكلي: الفترة 1995/03/31 إلى 1998/04/01:

بعد فشل الاتفاقيات السابقة مع صندوق النقد الدولي، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.4% عام 1989 إلى 8% عام 1990 كما زاد معدل نمو القاعدة النقدية من 5.1% عام 1989 إلى 11.3% عام 1990، ونتيجة للظروف السائدة في تلك الفترة ارتفعت معدلات البطالة من 17% سنة 1989 إلى 19.7% عام 1990. وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، أرغمت السلطات الجزائرية للتوجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقيات في

¹ بطاهر علي، سياسات التحرير والإقلاع الاقتصادي في الجزائر، ص 185

إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي.¹ حيث منح صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر يندرج ضمن الاتفاق الموسع، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة. استنادا لوثيقة إطار السياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة ثلاثة سنوات.

أ- **مضمون برنامج التعديل الهيكلي:** استنادا للإصلاحات المفروضة الذي تضمن جملة من التحويلات العميقة التي يتعين على السلطة اتخاذها من أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي والتي يمكن تلخيصها في النقاط العريضة التالية:²

✓ مواصلة تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية وتحقيق توزيع فعال للموارد؛

✓ ضبط الإنفاق العام بترشيده وتشديد السياسة النقدية لخفض التوسع النقدي لاحتواء الطلب الكلي من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي؛

✓ وضع آليات لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق، والعمل على إلغاء الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية برفع الدعم على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع، مع ترشيد الاستفادة من الحماية الاجتماعية؛

✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخال عملية الخصخصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، الجزائر، ص 191

² دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، Revue D'economie Et De Statistique Appliquee، المدرسة العليا للإحصاء، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2009، ص 123

✓ مواصلة الإصلاح الضريبي وخفض الرسوم الجمركية واتخاذ الإطار القانوني لفتح المنافسة أمام القطاع البنكي والمالي.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

رغم العوامل الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار البترول و تناقص ضغط المديونية الخارجية نتيجة لإعادة الجدولة، إلا أن المعطيات والبيانات الإحصائية تشير أن الاقتصاد الجزائري حقق نتائج ملموسة على المستويين الجزئي والكلي، وتجدر الإشارة أن الغاية الأساسية من أي برنامج هو تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية، من أجل تحسين درجة إشباع الحاجات الأساسية. الواقع الاقتصادي الذي أفرزه برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية.

1-أثر الإصلاحات الاقتصادية المدعمة على التوازن الداخلي والخارجي:

التوازن الداخلي: إن التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تميزت بسرعة التغيير، ينطلق من وصول السياسة الاقتصادية إلى تحقيق أهدافها الكبرى والمتمثلة في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، من خلال إعادة بعث النمو وانتعاش الاقتصاد الوطني. تجسدت هذه الأهداف على أرض الواقع في إعادة التوازن لميزانية الدولة كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 3-5 هيكل الميزانية العامة الجزائرية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي 1990-2000

(مليار دينار جزائري)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
349,5	314,8	329,9	314,0	290,6	242,0	176,1	121,4	108,8	82,7	71,2	الجبابة العادية
%22,1	%33,1	%42,6	%33,8	%35,2	%39,5	%36,9	%38,6	%34,9	%33,1	%46,7	النسبة
1.173,2	560,1	378,5	564,7	496,0	336,1	222,2	179,2	193,8	161,5	76,2	الجبابة البترولية
%48,8	%48,8	%48,8	%60,9	%60,1	%54,9	%46,6	%57,0	%62,1	%64,8	%49,9	النسبة
55,4	75,6	66,1	47,9	38,5	33,6	78,8	13,3	9,2	4,7	5,2	غير الجبابة
%29,1	%18,1	%8,6	%5,3	%4,7	%5,6	%16,5	%4,4	%3,0	%2,1	%3,4	النسبة
1.578,1	950,5	774,5	926,6	825,1	611,7	477,1	313,9	311,8	248,9	152,5	مجموع الإيرادات
856,2	774,7	663,8	643,5	550,6	473,5	330,4	291,4	276,1	153,8	88,8	نفقات التسيير
321,9	186,9	211,8	201,6	174,0	285,9	235,9	185,2	144,0	58,3	47,7	نفقات التجهيز
1.178,1	961,6	875,6	845,1	724,6	759,4	566,3	476,6	420,1	212,1	136,5	مجموع النفقات
+400	-11,1	-101,1	+81,5	+100,5	-147,7	-89,2	-162,7	-108,3	+36,8	+16	عجز الموازنة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص

يوضح الجدول رقم 3-5، اثر الإصلاحات على التوازن الداخلي، حيث عملت السلطات الجزائرية على تجسيد شرط ترشيد الإنفاق العام الوارد في البرنامج عن طريق تقييد نوعا ما نفقات التجهيز بعد الحد من إنشاء مشاريع ذات الفائدة الاجتماعية، عملت الحكومة على ترشيد الإنفاق العام من إلى

درجة إلغاء إعانات الاستهلاك، ورفع الدعم على العديد من المواد الغذائية والطاقوية وإعطاء دور أكبر للسوق الداخلي في تحديد الأسعار الحقيقية، ذلك من أجل تقليص عجز الميزانية، وقامت الحكومة بإعادة تشكيل النظام الضريبي وتوسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة، حيث ارتفعت نسبة الجباية العادية من 33,1% سنة 1991 إلى 38,6% سنة 1993 لتصل إلى 42,6% سنة 1998 من قيمة إجمالي الإيرادات. أما الرسوم الجمركية فقد عرفت انخفاض محسوس فبعد أن كانت هناك 17 معدل كرسوم جمركي لم يبقى إلا 4 معدلات لحقوق الجمركية سنة 1997 أين كان أعلى معدل يبلغ 25%¹. وهذا ما انعكس على حصيلة الجباية العادية، أما الجباية البترولية رغم محافظتها على نسب تفوق 50% من إجمالي الإيرادات، كما تميزت الميزانية العامة خلال فترة الإصلاحات تحسنا مستمرا، حيث انخفض العجز في الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ 3.0%، 2.4% و 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي سنة 1996، 1997، 1998 على التوالي حيث يرجع هذا التحسن إلى تطبيق بنود الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي حيث أنه مع زيادة التحصيل الضريبي وانخفاض الإنفاق العام في ظل السياسة التقشفية المتبعة.

2- الأثر على التجارة الخارجية: بعد أن تم سن قانون 29-88 المؤرخ في 19-7-1989 المتعلق بالميزانية بالعملة الصعبة بحيث تصبح المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية. في سنة 1990 تم استحداث مخطط التمويل الذي يمثل القطيعة مع النظام السابق وإلغاء البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنك المركزي، تراجعت حصيلة الصادرات عكس الواردات التي عرفت نموا في القيمة، وعيه سجل الميزان التجاري عجزا متواصل خلال فترة الإصلاحات.

¹ دحو سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 126

3-انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية: كان من أهداف برامج التثبيت والتعديل الهيكلي هو التحكم في التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن أجل ذلك تمخض عن مجموع هذه الاتفاقيات نتائج يمكن وصفها بأنها مقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط. يمكن حصر هذه النتائج في:

✓ بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية خلال فترة تطبيق البرنامج 14.9% لتصل سنة 2000 إلى

13%، وهذا بسبب تبني الجزائر لسياسة مالية نقدية،

✓ من النتائج الجد ايجابية هي ترحلق معدل التضخم من 29.8% سنة 1995 ليصل الى

5.7% سنة 1997 ف 5% سنة 1998،

لقد استهدفت السياسة النقدية خلال مرحلة الإصلاح دعم سعر صرف الدينار الجزائري وذلك بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M2 إلى 14% خلال فترة البرنامج وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليتقارب مستواه من مستوياته السائدة في البلدان الشريكة للاقتصاد الجزائري. كما استخدمت بعض الوسائل لدعم الدينار الجزائري منها:

✚ رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%؛

✚ جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛

✚ جعل معدل السحب على المكشوف يعادل 24% (للبنوك على بنك الجزائر)؛

✚ إلغاء استعمال وسائل المراقبة المباشرة للقروض على الاقتصاد في سنة 1994، من أجل

إحلالها بالرقابة غير المباشرة.

ومن أجل ذلك استخدمت أدوات وسيطة لتحقيق الأهداف السابقة وهي:

✓ تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي، أي تخفيض

الدينار بنسبة 40.17%؛

✓ تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الإجمالي؛

✓ تحرير المعدلات المدينة للبنوك؛

✓ رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي من أجل تعبئته؛

4- النظام المصرفي: كانت البنوك التجارية تفتقر للخبرة للنهوض بأعمال الوساطة التي تتسم بالفعالية،

فقد ورثت حجم كبير من الإقراض الإجباري للمؤسسات العامة، لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام

المصرفي إلا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990.

الجدول رقم 3-6 تطور الكتلة النقدية خلال فترة الإصلاحات 1990-2000

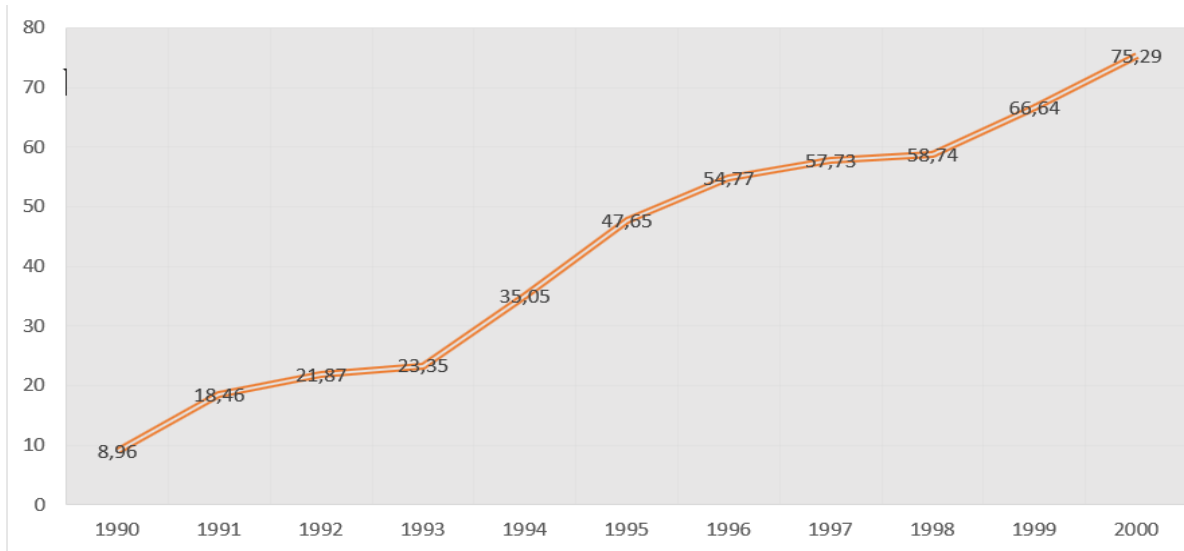
السنوات	M1	M2	M2/PIB	معامل الاستقرار النقدي	الموجودات الخارجية الصافية	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص
1990	271.4	343.00	61.6	0.36	6.35	201	46
1991	325.93	416.20	47.0	0.37	24.28	250.1	75.8
1992	370.37	519.90	49.4	1.11	22.64	332.1	76.1
1993	448.58	627.42	54.0	2.02	19.6	142.0	77.2
1994	477.14	723.51	49.1	0.61	60.4	208.0	96.8
1995	521.6	799.6	40.7	0.3	26.3	461.0	103.5
1996	591.7	915.1	36.6	0.53	133.9	639.0	137.8
1997	675.6	1085.5	39.9	2.23	350.3	632.6	108.7
1998	813.7	1287.9	46.3	10.61	280.7	702.0	204.2
1999	885.5	1463.4	46.0	0.92	196.6	875.9	274.8
2000	1034.9	1656.4	41.2	0.51	755.94	702.6	291.1

Source : l'Algérie en quelque chiffre, résulta 1998-1999, ONS, édition 2001

من خلال الجدول 3-6 نلاحظ التزام الجزائر بنود الاتفاق حيث اتبعت الجزائر سياسة تقشف صارمة تجسدت في تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة لتخفيض عجز الموازنة، وتجميد الأجور العمال وتخفيض العملة حيث وصل متوسط معدل نمو الكتلة النقدية 14.9% خلال الفترة 1994-1998، لتسجل انخفاض إلى 13% سنة 2000.

5- مؤشرات سياسة سعر الصرف: نتيجة لتدني احتياطات الصرف الأجنبية وزيادة ثقل خدمة الدين الخارجي، واحترام بنود الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية، حتم على الجزائر تبني سياسة الانزلاق التدريجي للعملة، من أجل بلوغ مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات مع المتوفر من العملات الأجنبية حيث انتقل سعر الصرف من 8.96 دينار للدولار سنة 1990 إلى 18.46 دينار للدولار الواحد، كما استمر الانخفاض من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم: 3-2 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2000



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.

في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي المتعلق بالاستعداد الائتماني سنة 1991، تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 22%، ليصل إلى 22 دينار للدولار، أين حافظ الدينار على قيمته خلال السنوات 1992، 1993 حيث قدر سعر الصرف 21.87 و 23.35 دينار للدولار الواحد على التوالي مسجلا تغيرا طفيف لا يتعدى ثلاثة دنانير، ومع الاتفاق الثاني المبرم مع الصندوق، انزلق الدينار ليصل 35.05 دينار للدولار الواحد، أي بنسبة تخفيض بحوالي 40.17%، حيث تصادف مع تحرير الأسعار بنسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، بالإضافة إلى الانخفاض الطبيعي الذي عرفه الدينار. مع نهاية إعادة جدولة الديون وتسهيلات التمويل سنة 1998 تدرج الدينار الجزائري مرة أخرى ليصل إلى 58.74 دينار مقابل الدولار، هذا الانخفاض يرجع لأسباب ذاتية تتمثل في تدهور احتياطي الصرف في جوان 1998 حيث وصل إلى 6.849 مليار دولار وكذا انخفاض أسعار النفط حيث وصلت إلى 11.9 دولار للبرميل¹. وقد استمر هذا الانخفاض في السنوات المالية ليصل إلى 75.29 دينار مقابل واحد دولار سنة 2000. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية تمكنت نهاية 1995، من خلق سوق للصرف الأجنبي يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض والطلب، مع هيمنة بنك الجزائر على العملة الصعبة بفعل عوائد النفط.

6- مؤشرات السياسة المالية: تهدف سياسة الإصلاح المالي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي السيطرة على عجز الميزانية العامة، حيث كان الاقتصاد الجزائري يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وكذا الاقتراض من الخارج الأمر الذي أدى إلى تعاظم المديونية

¹ جزيرة معيزي، الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، مجلة

التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جوان 2014، ص 74

الخارجية. اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لزيادة مواردها فيما يلي تذكر أهم الإجراءات المالية التي تم اتخاذها خلال فترة الإصلاحات:

❖ أدخلت إصلاحات ضريبية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وظهر ذلك عن طريق إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة الذي تضمن أربع معدلات: 7%، 13%، 21%، 40% التي ألغيت في قانون المالية 1995، بحيث تطبق هذه المعدلات على قوائم معينة من المنتجات،¹ لا يفوتنا هنا أن ننوه أنه تم تعديل معدلان الرسم على القيمة المضافة سنة 2001 الذي أصبح يشمل معدلين فقط 7% و 17% الذي يهدف إلى تبسيط وتخفيض تكلفة الاستثمار وتقليص الإعفاءات الضريبية، كما تم تعديل هذا المعدل سنة 2017 أين أصبحت 9% و 19%؛

❖ تم إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل 42% الذي أصبح فيما بعد 38% ليتم تخفيضه إلى 33% سنة 1999، ومعدل مخفض 5% للأرباح المعاد استثمارها ثم ارتفعت النسبة إلى 33% سنة 1995 بسبب التهرب الضريبي، لكن تم تخفيضه إلى 15% وفق المادة 14 من قانون المالية 1999، بسبب عدم تحفيز المؤسسات لإعادة استثمار أرباحها.²

¹ فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية

الراهنه، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 152

² بطاهر علي، إصلاحات النظام الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية، 2005-2006، جامعة الجزائر 3، ص 192

الجدول رقم: 3-7 هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي 1993-1999

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات 10 ⁹ دج	915.9	1137.8	1463.2	1765.4	1897.3	2164.9	2286.1
الناتج المحلي الخام محروقات 10 ⁹	250.1	234.2	503.3	727.7	815	638.2	900.6
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات %	78.5	83	74.4	70.7	69.95	77.83	71.7
الناتج المحلي الخام محروقات %	21.5	17	25.6	29.3	30.05	22.17	28.3
الجبابة البترولية 10 ⁹	179.2	222.2	336.1	507.8	507.8	378.7	560.1
الجبابة العادية 10 ⁹	121.4	170.7	244.6	290.6	317.1	342.6	343.8
الجبابة البترولية %	59.6	56.55	57.89	63.60	61.55	52.51	61.97
الجبابة العادية %	40.4	43.45	42.11	36.40	38.45	47.49	38.03

المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 248

7-تحرير الأسعار: تهدف الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج التعديل الهيكلي إلى إزالة

التشوهات السعرية من أجل الوصول إلى أن تكون الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية من خلال

تقليص الدعم الذي تقدمه الدولة، حيث أعيد النظر في نظام الأسعار من خلال القانون رقم 89-12

المؤرخ في 05 جويلية 1989. حيث تم تقسيم الأسعار إلى قسمين:

7-1-نظام الأسعار الحرة: حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لقوى

العرض والطلب، مع إجبار المنتج قبل أداء الخدمة بإيداع أسعاره لدى السلطات المختصة.

7-2-نظام الأسعار المقننة: يتم الإعلان عن الحد الأدنى للأسعار المضمونة مسبقا مثل الأسعار

المواد الأساسية و المنتجات التي تمنحها الدولة الأسبقية من أجل حماية نشاطات اقتصادية معينة أو

حماية لفئات اجتماعية معينة، وتتجسد من خلال وضع حد أعلى للأسعار أو وضع هامش ربح عند

مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع. حيث تم تصنيف نظام الأسعار المقننة بموجب المرسوم التنفيذي رقم

88-90 المؤرخ في 13 مارس 1990 والذي تم تعديله بالمرسوم 39-91 المحدد لأسعار إعادة بيع الحبوب والخضر اليابسة من قبل الهيئات الخازنة و وحدات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته، حيث كان يعوض فرق السعر من حساب صندوق دعم الأسعار. بينما جاء المرسوم التنفيذي رقم 40-91 ليحدد سعر بيع القنطار من الدقيق والسميد بكل أنواعه.¹

وتجدر الإشارة أن نسبة دعم الأسعار قبل سنة 1994 تقدر بحوالي 5% من إجمالي الناتج الوطني. ابتداء من سنة 1994 تبنت الجزائر سياسة جديدة للقضاء على اختلال الأسعار في السوق المحلي عن طريق استبدال نظام الأسعار المقنن بنظام أكر ملائمة مع نظام السوق، حيث سمح بتخفيض حجم الدعم المقدر للأسعار إلى حوالي 0.8% من إجمالي الناتج الوطني نهاية 1996.² وبصدور الأمر 95/06 المتعلق بنقل مجموعة من الأسعار المقننة ذات الأسعار المقننة، إلى مواد ذات هامش ربح مقنن الذي يعتبر كخطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، تواصلت عملية تحرير الأسعار الداخلية، بصدور قانون المنافسة الذي كان يهدف إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر لجميع المنتجات خلال الفترة 1995-1996.

8-الاستثمار: بعد قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي أقر بأنه يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا حيث ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، أيضا جاء هذا القانون ليكرس حركة رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، كما كان يسمح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مع السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس

¹ عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه،

جامعة الجزائر 3، 2015، ص122

² جزيرة معيزي، مرجع سبق ذكره، ص72

الأموال. كما جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار موافقا للإصلاحات الاقتصادية الذي كان متزامنا مع الإصلاحات الجبائية لسنة 1992، حيث حدد هذا المرسوم النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية كما حدد جملة من الحوافز

9-الأجور: قامت الحكومة الجزائرية في نهاية 1994 بتجميد الأجور كإجراء وقائي لكبح الحجم المتنامي للطلب المحلي، والتقليل من حدة التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار بسبب إلغاء الدعم، وكنتيجة للضغوط الاجتماعية الناتجة عن الفجوة الكبيرة بين الأجور والمستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى الفقر. قامت برفع الحد الأدنى للأجور على فترات حيث انتقل من 1000 دينار سنة 1990 إلى 6000 دينار أي بزيادة قدرها 600%.

10-الآثار على القطاع الصناعي الجزائري: كان القطاع الصناعي الأكثر تضررا من غيره من القطاعات الاقتصادية بالأخص خلال الفترة 1995-2000، حيث أغلقت العديد من المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس وسوء التسيير، وعدم قدرة الدولة على تحمل عجزها المالي، والتخلي عن إعادة تمويلها مما أدى إلى تراجع في نمو الناتج الصناعي، حيث أثر بشكل كبير هيكल الواردات، إذ لم يقتصر الاستيراد على السلع الأساسية فقط، بل امتد إلى المواد المصنعة والنصف مصنعة. إذا ما استثنينا قطاع الطاقة والمحروقات.

11-الإنتاج: تهاوى مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و 1997. إذ كانت المؤسسات الصناعية أكثر تضررا وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تشكل هيكل الإنتاج العصري حيث تهاوى بما يقارب 21 نقطة بين السنتين المذكورين أعلاه، بالمقابل بقي فرع الطاقة والمحروقات يسجل معدلات نمو مطردة، كما أن فرع مواد البناء سجل معدلات نمو بدرجة أقل.

12-آثار الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة الاقتصادية:

بعد سنة 1988 عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية عدة إصلاحات منها إنشاء صناديق المساهمة¹ والتي كانت تعتبر عونا ائتمانيا وحيدا للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤوليتها والعمل على إجبارها على تحسين هيكلها المالي، لكن بعد مرور خمسة سنوات على تأسيس هذه الصناديق تم حل هذه الصناديق واستحداث الشركات القابضة العمومية المكلفة بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة وإدارتها². إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام الذي تمخض عنه خسائر مثلت عبء كبيرا على ميزانية الدولة فقد تمت عملية الخصخصة، حيث ظهر أول برنامج الخصخصة في أفريل 1996 مدعما من البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات، كما تم حل وخصخصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، مع نهاية 1998 تم برمجة 250 مؤسسة عمومية خلال الفترة 1998-1999

13-الأثر التمويلي: تعتمد المؤسسة الاقتصادية على التمويل المصرفي سواء في عملية الإنشاء أو

التوسيع أو في حالة العسر المالي، مما خلق أثرا على المؤسسة الاقتصادية منذ بداية التسعينات

13-1-التطهير المالي: استفادت المؤسسة الاقتصادية بامتياز التطهير المالي في ظل إصلاح

المنظومة المالية والمصرفية لإجراءات والمعايير المحددة في القانون رقم 27 المؤرخ في 16 مارس 1991 والقانون رقم 91-02 المؤرخ في 28 أوت 1991 المحدد لمعايير التطهير المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث خصصت البنوك مبلغ 6340 مليار دينار جزائري لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق

¹ قانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،
² الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1995.

المساهمة، فضلا عن 696.5 مليار دينار جزائري لفائدة الحسابات الجارية المشتركة الناتجة من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر 2000-2019.

في نهاية التسعينات، مع مطلع سنة 2000 كانت الحكومة لا تزال مستمرة في سياستها الاقتصادية الليبرالية، وفقا لاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية، لكن تراكم احتياطات النقد الأجنبي بشكل متزايد، بعد تحسن سعر النفط من عام 2000 دفع السلطة تدريجيا لاختيار التوسع في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية¹. وذلك بدعم الطلب الكلي قصد دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا في ظل ارتفاع المستمر لعوائد الربح البترولي ذلك بوضع برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجارية على طول الفترة 2001 إلى غاية 2019 .

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية وفق المنهج الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية لتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك الاقتصاد الذي يعاني من الركود، عن طريق التوسع في الإنفاق العام والخاص، وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لاحتواء الزيادة في الطلب، ومنه دعم النمو وامتصاص البطالة. فقد كان لتحسن مداخل المحروقات واستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى نتيجة ارتفاع أسعار النفط والوفرة المالية التي تحققت، سعت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم من أجل تعزيز الإنتاج المحلي وإنعاش الاقتصاد وتمكين المؤسسات من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، وزيادة التكامل بين القطاعات وخلق توازن جهوي، بغية التغلب على العوائق المسجلة في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية مما يسمح بعودة واستقرار سكان الريف للعودة لمواطنهم بعد نزوحهم بسبب الاضطرابات الأمنية.

¹Chaoua derradji, l'entreprise publique nationale industrielle et sa contribution dans la croissance économique en Algérie durant la période 1989-2018, revue namaa pour l'économie et le commerce Algérie volume 05, numéro 01 juin 2021,p335

1- مفهوم مخطط الإنعاش الاقتصادي: من بين المبادئ العامة، إمكانية استعمال سياسة الميزانية

لتعزيز الطلب الكلي، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها الدول للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القصير، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإنتاج، دعم النمو و امتصاص البطالة¹.

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي: من أجل القيام بمثل هذه السياسات تستعمل الدولة وسيلة أو

عدة وسائل من أجل تنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي أو الاثنين معا.²

1-2- تنشيط الطلب الكلي: وتستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

✓ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...)، أو تلك

المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في

الدخل المتاح، وبالتالي تحفز الطلب بما أنه يهدف في الأخير إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد

المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة

الميزانية؛

✓ الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع

والخدمات؛

2-2- تنشيط العرض الكلي: تهدف هذه السياسة إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف

المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية وتتجسد بوسيلتين هما:

¹ خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصاديين مابين القانون والتطبيق، مجلة العلوم القانونية والسياسة، العدد 12، جانفي 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص22

² محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر،

✓ تخفيض الضرائب على المؤسسات الإنتاجية لغرض تشجيع الاستثمار الخاص؛

✓ قيام الدول بالاستثمار من أجل ترقية وتوسيع نشاط المؤسسات.

3-مضمون وأهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر هذا البرنامج كوسيلة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي ألزمت بها الدولة قصد خلق محيط ملائم من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي¹. هو عبارة عن مخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري، أقرت في 26 أبريل 2001 من طرف الحكومة الجزائرية من أجل الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و 6%، يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية،

3-1 أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

✓ تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، ورفع مستوى

الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات

الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛

✓ تشجيع ودعم الأنشطة الاقتصادية التي تشغل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة؛

✓ دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة؛

✓ تسهيل تمويل الأنشطة الاقتصادية؛

✓ تطوير الزراعة وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية؛

✓ تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان؛

✓ تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

¹ حوحو فطوم، عيساوي سهام، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية، سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع 2018، ص 17

3-2- مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي: هو برنامج متوسط الأجل يمتد إلى أربع سنوات، من 2001 إلى 2004 ويعتمد على دعم القطاع الإنتاجي، وفي مقدمته القطاع الفلاحي والصيد البحري وتحسين الخدمات في مجال الري والنقل والهياكل القاعدية، فضلا عن تحسين ظروف الحياة، وتفعيل التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا عن طريق جملة من الإجراءات والتدابير من أجل إصلاح وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار قصد دعم المؤسسات، في ظل توفر الطلب الفعال تضمنه النفقات الاستثمارية للدولة والتي خصصت له غلafa ماليا يقدر بـ 525 مليار دينار. ركزت البرامج التنموية بشكل كبير على تطوير البنى التحتية والقطاعات الإنسانية للاقتصاد الوطني وكذلك الجانب الاجتماعي بمختلف ميادينه.¹

الجدول رقم: 3-8 الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2001-2004

النسبة %	مجموع المبالغ الوحدة: مليار دينار جزائري	التعيين
40,10%	210,50	1- <u>الأشغال العمومية</u>
38,90%	204,20	2- <u>التنمية المحلية والبشرية</u>
	114,00	✓ تنمية محلية؛
	90,20	✓ تنمية الموارد البشرية.
12,40%	65,30	3- <u>دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري</u>
	55,80	✓ قطاع الفلاحة؛
	9,50	✓ قطاع الصيد البحري.
08,60%	45,00	4- <u>دعم الإصلاحات</u>
100%	525,00	المجموع

المصدر: رئاسة الجمهورية، ملف متعلق ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مرجع سبق ذكره

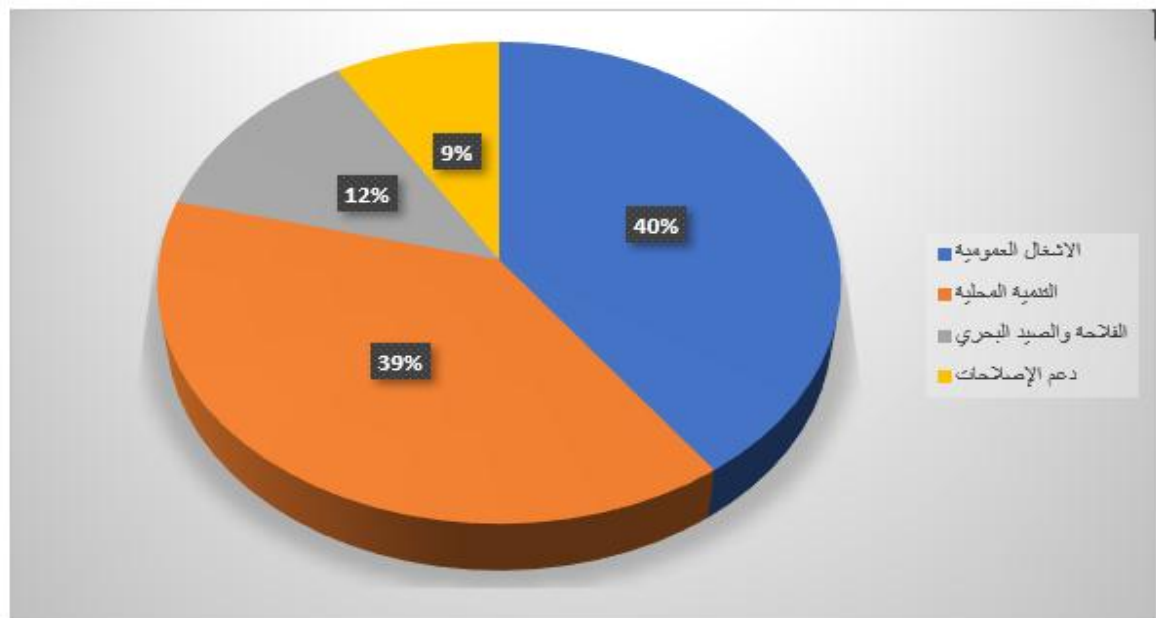
ص 04

¹ الدراجي شعوة، ضرورة العودة إلى التعديل الهيكلي من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 07، العدد2، 2022، ص110

يلاحظ من خلال الشكل أدناه أن تخصيص البرنامج يركز على التنمية المحلية والبشرية والأشغال العمومية الكبرى، حيث خصصت لها مبالغ ضخمة تقدر بمجموع 414.70 مليار دينار أي بما يعادل 172.5 مليار دولار أي حوالي 80% ما خصص للمخطط الإجمالي، هذا ما يبين نية الحكومة في دفع عجلة التنمية المحلية والهياكل القاعدية لأنها اللبنة الأولى لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم 3-3

الشكل رقم: 3-3: التوزيع المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: 3-3

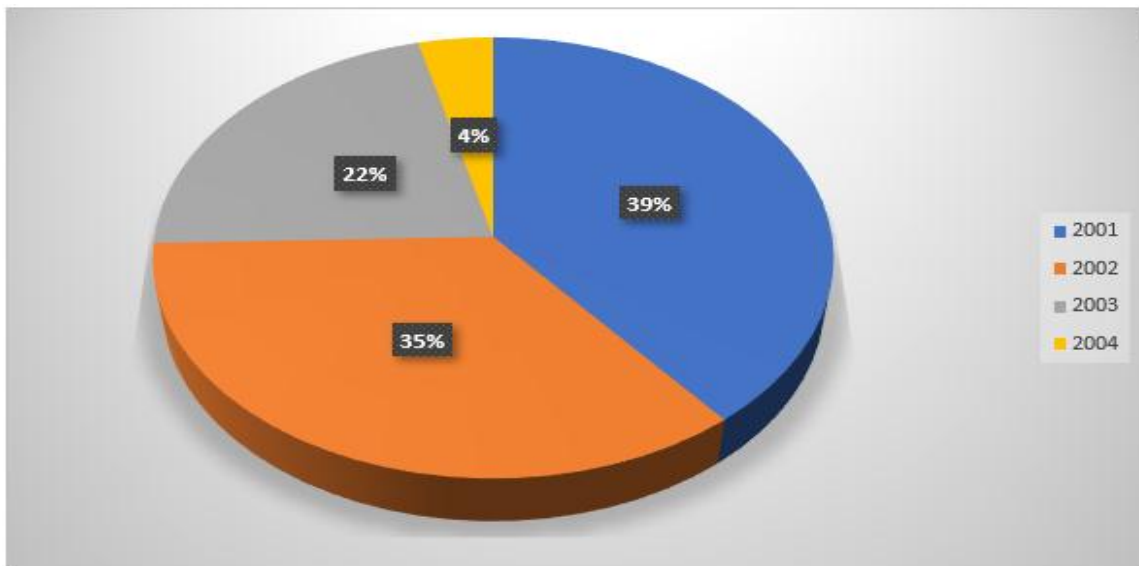
قامت الحكومة الجزائرية بتوزيع الغلاف مالي المقدّر بـ: 525 مليار دينار جزائري حسب السنوات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 3-9 المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ (%)
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

المصدر: ملف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مصالح رئاسة الحكومة

الشكل رقم 3-4: توزيع المخصصات المالية حسب السنوات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم: 3-9

يوضح الشكل أعلاه التوزيع السنوي للمبالغ المالية حسب السنوات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث قامت السلطات العمومية بالتركيز على السنوات الأولى وبالأخص سنة 2001 و2002، تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مما أضفى نوعا من الراحة المالية في هذه الفترة، حيث تم استغلال الفرصة في بعث النشاط الاقتصادي، قصد إعطاء دفعة قوية للاقتصاد في مختلف القطاعات، وعطاء الأولوية لمشاريع تطوير البنية التحتية، حيث تم رصد 79% من

مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لكل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية بمجموع 414.7 مليار دينار جزائري، كما قامت بدعم الأنشطة المنتجة من المتمثلة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4%، ودعم الإصلاحات بنسبة 8.2%. والجدول أدناه يبين التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم: 3-10 التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة(%)
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	0	0	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني 2001، مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 87

إن ما يميز فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطرت السلطات إلى رفع الأجور، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار. فقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعاليته، حيث كان التحدي في إدارته وليس في كميته، فحسب حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية¹ تم استحدث 1083840 منصب شغل في الإدارات العمومية والمؤسسات

4-الإجراءات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، وجب وضع مجموعة من الإجراءات لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم و الاقتصاد العالمي، وعليه

¹ مصالح الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، للفترة 1999-2008، ص 13

قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من الإجراءات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصصت موارد مالية تهدف إلى إيجاد سبل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات الوطنية والأجنبية، وكذا استقطاب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق. والجدول أدناه يفصل الاعتماد المالي المخصص:

الجدول رقم: 3-11: المخصصات المالية حسب السنوات للإجراءات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة مليار دينار جزائري

المجموع	2004	2003	2002	2001	البيان
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	–	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	–	–	0.05	0.03	أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: ملف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مصالح الحكومة، ص18

5- أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على بعض المؤشرات الكلية: لقد كان لبرنامج الأثر الملموس

على المتغيرات الكلية للاقتصاد نتيجة الانجازات المحققة خلال هذه الفترة على صعيد البنية

التحتية وانجاز المرافق العمومية مما انعكس إيجابا على أهم المؤشرات الكلية كما هو موضح

في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 3-12: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2004

2004	2003	2002	2001	مؤشرات
4,30	7,20	5,60	4,61	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %
2,64	5,55	3,99	3,04	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %
17,70	23,70	27,30	27,30	معدل البطالة %
4,00	4,30	1,40	4,20	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين سنويا %
885,78	754,91	446,62	620,22	فائض الميزان التجاري مليار د ج
38,66	29,03	25,24	24,85	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: خاطر طارق، عادل زقير، كريمة حبيب، مداخلة تحت عنوان: دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، المؤتمر الدولي بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي، نوفمبر 2016

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه كانت للبرنامج انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث:

- ✓ تم تحقيق معدلات مقبولة لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي إذ ارتفع من 4.61% سنة 2001 إلى 5.60% سنة 2002 ليقفز إلى 7.2% سنة 2003 محققا أعلى معدل، حيث أن هذه المعدلات لم تتحقق لفترة طويلة وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع أسعار النفط من 24.85 دولار للبرميل سنة 2001 لتصل 38.66 دولار سنة 2004؛
- ✓ تسجيل فائض طردي في الميزان التجاري حيث سجل فائض قدره 620.22 مليار دينار سنة 2001، لينخفض سنة 2002 إلى 446.62 مليار دينار وهذا الانخفاض راجع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2001 أين تضمن تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات، كما سجل ارتفاع بـ 754.91 مليار و 885.78 مليار في السنتين الموالتين على التوالي وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي على الطاقة؛

✓ بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى

21.72 مليار سنة 2004، حيث أن الجزائر لم تقم بسديد ديونها الخارجية خلال هذه الفترة؛

✓ معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004 شهدت تحسن ملحوظ خلال السنة الأخيرة من

البرنامج أين قفز معدل البطالة من 27.30% سنة 2001 إلى 17.71% سنة 2004، هذا

راجع للمشاريع التنموية كثيفة العمل التي أطلقتها الدولة و لاهتمام الدولة بقضايا التشغيل

وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة والفقر، بتوفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق

الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل المهام الموكلة إليها،

فالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أحد هذه الهياكل المتخصصة حيث انتعشت في سنة

2004 أين قامت بتدعيم وتوجيه وتمويل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل

إحداث تنمية وطنية وخلق مناصب شغل جديدة؛

✓ شهدت أسعار النفط ارتفاع محسوس حيث انتقل سعر البرميل من 24 دولار و 85 سنت سنة

2001 إلى 29,03 دولار محققا قفزة بحوالي 5 دولار مقارنة بسنة 2001، ليصل هذا

الارتفاع إلى مستويات غير متوقعة سنة 2004 حيث وصل إلى 38,66 دولار أمريكي للبرميل

وهذا راجع لتوجه الصين آنذاك لتهدئة اقتصادها وكبح الطلب على المواد الأولية؛

✓ رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري إلا أن معدل نمو نصيب الفرد من

الناتج الداخلي الخام الحقيقي بقي يراوح مكانه إلا بعض الارتياح الطفيف. فرغم مراجعة

الأجور خلال هذه الفترة 2001-2004، حيث كلف خزانة الدولة ما يعادل 130 مليار دينار،

هذا نتيجة كثرة الحديث عن تدني القدرة الشرائية للفرد من جهة و أن أسعار المنتجات الغذائية

الصناعية خلال الفترة 2002-2005 مستقرة تقريبا، حيث تقل أعلى زيادة سنوية عن 0.8%

من جهة أخرى؛

✓ استنادا إلى حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، الصادرة عن مصالح الوزير الأول فقد تم انجاز 693849 مسكن منهم 234594 مسكن عمومي إجباري بالإضافة إلى 246772 سكن اجتماعي تساهمي و 53791 سكن ترقوي؛ كما تم انجاز 232 ثانوية و 563 إكمالية و 2443 مدرسة ابتدائية بمتوسط 8 أقسام و 114 داخلية، 323 مطعم مدرسي؛ أنجز 11 مستشفى و 48 عيادة متعددة الخدمات و 129 مركز صحي، 548 قاعة علاج؛ أما في مجال الشباب والرياضة فقد تم انجاز 91 ملعب متعدد الرياضات و 120 مركب رياضي جوارى بالإضافة إلى 80 قاعة متعددة الرياضات؛ أما في مجال الأشغال العمومية فقد تم انجاز 66 كلم من الطريق السيار شرق غرب، وحوالي 2287 كلم من الطرقات الوطنية و 1908 كلم من الطرقات الولائية و 25 منشأة مطارية.

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

سمي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق لإقرارها وتنفيذها في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية أقرت الحكومة الجزائرية هذا البرنامج من أجل تحريك عجلة التنمية وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بتطور الاقتصاد الوطني.

1-مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو: انطلقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث البرنامج التكميلي الذي يتضمن محورين أساسيين:

أ-المحور الأول: بعث برامج الاستثمارات العمومية بمبلغ قدره 55 مليار دولار أمريكي أي بحوالي 4500 مليار دولار من أجل تدعيم البنى التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية؛

ب-المحور الثاني: السعي نحو التحكم في الإنفاق الجاري لغرض المحافظة على مستوى المعيشة من خلال المحافظة على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

لمواصلة وتكثيف المسار التنموي اعترمت الحكومة على:¹

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم
- قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص ، الوطني والأجنبي{
- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر
- بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي؛
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص على تقوية المؤسسات الوطنية في مجال
- خلق الثروة والشغل وترقية التنافسية؛
- ✓ وفي إطار تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير
- المشروعة التي تخل بقواعد السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

2-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

لقد جاء هذا البرنامج في ظروف جد حسنة نتيجة الانفراج المالي فاعتبر كبرنامج غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث قيمته، حيث بلغت قيمته في شكله الأصلي بحوالي 4202.2 مليار دينار جزائري مقارنة بالبرنامج السابق الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار، حيث تضاعف

¹ عبو عمر، عبو هودة، مداخلة تحت عنوان: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،

المبلغ بحولي ثمان مرات، وهذا راجع لاهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة المواطن من خلال رصد نسبة 42% من المبلغ الكلي لهذا الغرض. والجدول أدناه يوضح توزيع هذا المبلغ حسب كل قطاع:

الجدول رقم: 3-13 التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب 2005-2009

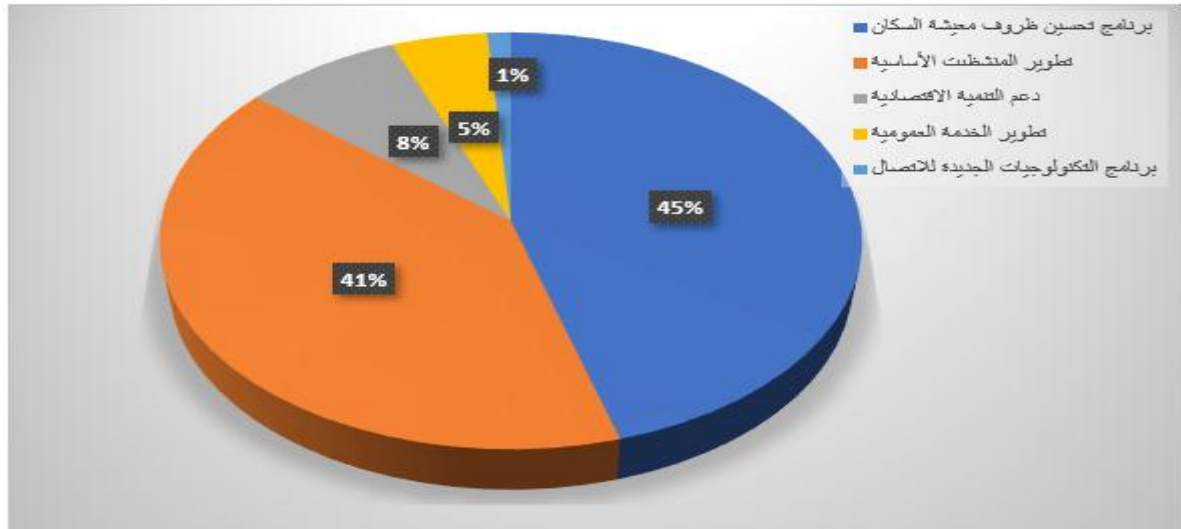
النسبة %	المبلغ بملايير دج	القطاعات
45,42%	1908,50	أولاً- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها: السكنات، الجامعات، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب (خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء المساجد، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.
40,52%	1703,10	ثانياً- برامج تطوير المنشآت الأساسية منها: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع المياه (السدود والتحويلات)، قطاع تهيئة الإقليم.
08,02%	337,20	ثالثاً- برامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الزراعة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04,85%	203,90	رابعاً- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: العدالة، الداخلية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى
01,19%	50,00	خامساً- برامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	4202,70	مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أفريل 2005 ص ص 6-7.

كما نذكر أن البرنامج جاء لتكملة لسياسة التوسع في الإنفاق العام من أجل إنعاش اقتصادي الجزائري فكانت تحسين ظروف معيشة المواطن واستكمال انجاز وتطوير المنشآت القاعدية، أحد سمات البرنامج واتضح ذلك من خلال المبالغ المخصصة لهذه العمليات، حيث تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع عن طريق البحث عن شركاء أجنب لتفعيلها متمثلة

في الطريق السيار شرق غرب الممتد على مسافة 1200 كيلومتر، تجديد شبكة السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية مع محاولة تفعيل قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم: 3-5: توزيع نسب المخصصات المالية حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3-13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة المواطن استحوذ على أعلى نسبة بين البرامج المسطرة بنسبة 45,42% حيث تضمن هذا البرنامج العديد من القطاعات التي تساهم في تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على التوازنات الاقتصادية والاجتماعي، حيث كان قطاع السكن أهم عنصر أين وزع ما قيمته 555 مليار دينار من أجل انجاز مليون وحدة سكنية في إطار مختلف صيغ الانجاز، حيث وضعت الدولة إستراتيجية لإعادة توزيع السكاني والاقتصادي بشكل متوازن بين المناطق الساحلية والداخلية، أخذة في الحسبان مخلفات زلزال 21 ماي 2003، وما خلفه من دمار على المستوى المالي والبشري. أما قطاع التربية فقد خصص له غلاف مالي قدره 200 مليار دينار من أجل تطويره بالإضافة لقطاع التعليم العالي.

3-تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة بتراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب الكلي على المحروقات في الأسواق الدولية بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مما تسبب في تأخر في انجاز بعض المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك ثقل العبء المالي بسبب ارتفاع أسعار الموارد وإلى نقص العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار مما يترجم بعدم قدرة استيعاب هذه المشاريع بطاقات المتاحة. كما تميزت هذه الفترة باستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات الخاصة بالهياكل القاعدية.

4-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على بعض المؤشرات الكلية:

لقد تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنبى لتفعيل هذه المشاريع من بين هذه المشاريع إطلاق الطريق السيار شرق غرب في إطار قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية.

الجدول رقم: 3-14 المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009

2009	2008	2007	2006	2005	مؤشرات
1,60	2,00	3,40	1,70	5,90	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %
0,35-	0,54	1,53	0,05-	4,16	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %
10,2	11,3	13,8	12,3	15,3	معدل البطالة %
4,20	4,90	3,70	2,30	1,40	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين سنويا %
579,13-	212,73	207,62	228,62	174,92	فائض الميزان التجاري مليار د ج
62,25	99,97	74,95	65,85	54,64	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

Source : l'Algérie en quelque chiffre , , ONS, édition

✓ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي: مع نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي وبداية البرنامج

التكميلي بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 5.90% ومعدل نمو نصيب الفرد من

الناتج الداخلي الخام الحقيقي بلغ 4.16% مسجلاً أعلى نسبة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي، لكن سرعان ما انخفض هذا المؤشر ليصل إلى 0.05 دون الصفر نتيجة لانخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي سنة 2006 ليصل إلى 1.7%، يرجع السبب في تسجيل القطاع الصناعي العام لمعدلات سالبة خلال الفترة 2005-2007. في نهاية سنة 2007 وبداية سنة 2008 تصادفت مع تراجع أسعار النفط مما أثر سلباً على تأخر بعض المشاريع كما كان لتأخر هذه المشاريع وإعادة تقييمها إلى وجود فجوة مالية نتيجة عن تبذير المال العام وعدم قدرة الإدارة على استيعاب هذه المشاريع مما أثر على معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث وصل خلال السنة الأخير من البرنامج إلى 1.6% ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي إلى -0.35%؛

✓ استناداً إلى ملحق بيان السياسة العامة لسنة 2010، فإنه تم اتم استحداث 215831 منصب شغل في المؤسسات العمومية بما فيها المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى المناصب المستحدثة من طرف مديرية الوظيفة العمومية التي قدرت بـ 327906 منصب شغل، الأمر الذي أدى إلى تحسن معدل البطالة؛

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2019

تم اعتماد برنامج الخماسي خلال الفترة 2014-2014 ، الذي جاء بنفس المنهج المتبع وبرنامج توظيف النمو خلال المرحلة 2015-2019 الذي كان يهدف الى خلق تغيير جذري لهيكل الاقتصاد بحلول سنة 2030.

الفرع الأول: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

تم إرساء برنامجا آخر بنفس النهج المتبع للإصلاحات الاقتصادية من طرف الحكومة الجزائرية، يدعى بالبرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014، حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـ 20.412 مليار دينار¹ جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار، يضاف لهذا البرنامج برامج تكميلية منها:²

✓ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب المقدر بـ: 377 مليار دينار؛

✓ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا المقدر بـ: 693 مليار دينار؛

✓ البرنامج التكميلي للقضاء على السكن الهش والمقدر بمبلغ: 800 مليار دينار؛

✓ البرامج التكميلية المحلية المقدرة بـ: 200 مليار دينار.

1-مخصصات برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014: حسب بيان مجلس الوزراء الذي عقد

في 2010/02/24 فإن البرنامج يشمل شقين:

(1) الشق الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بالأخص قطاعات السكك الحديدية

والطرق، المياه بمبلغ مالي قوامه 9500 مليار دينار، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

(2) الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار ما يعادل 156 مليار دولار.

¹ اعتمدت الحكومة منذ 2005 على الطريقة التراكمية، أي كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقة ويحتوي على القوام المالي والمادي، لهذا تظهر مبالغ ضخمة.

² مصالح الوزير الأول، ملحق ببيان السياسة العامة ، <http://www.premier-ministre.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع

الجدول رقم 3-15 التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي حسب كل محور 2010-2014

النسبة %	المبلغ بملايير دج	القطاعات
49,59%	10122,00	أولاً- برنامج تحسين التنمية البشرية منها: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الاتصال.
31,59%	6448,00	ثانياً- برامج تطوير المنشآت الأساسية منها: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع تهيئة الإقليم.
08,16%	1666,00	ثالثاً- برامج تحسين الخدمة العمومية منها: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة الأعمال.
07,67%	1566,00	رابعاً- برامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق النشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
01,76%	360,00	خامساً- مكافحة البطالة ومنها: دعم إدماج حاملي الشهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
01,22%	250,00	سادساً- برنامج البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال ومنها: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة التربوية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.
100%	20412	مجموع برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق ببيان السياسة العامة، قوائم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، ص 90-92.

2-مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

يشمل برنامج توظيف النمو شقين:¹

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في 24-05-2010

❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية

والطرق، المياه بمبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار.

إن مواصلة اهتمام الدولة شق المتعلق بالتنمية البشرية وهذا راجع للأهمية التي توليها الدولة بتعزيز

التماسك الوطني و ضخ الموارد البشرية المؤهلة من أجل تنمية اقتصادية مستدامة حيث رصد لها

مبلغ قوامه 10122,00 مليار دينار بما يعادل 50% من القيمة الجمالية للبرنامج.

3- أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على بعض المؤشرات الكلية: إن حجم الاستثمارات العمومية

قد تجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية سواء على مستوى التنفيذ أو الانجاز، أو على مستوى المدخلات

والمخرجات المتوفرة محليا، مما جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ البرامج المبرمجة. رغم ذلك فقد

تميزت هذه الفترة بشبه توازن في المؤشرات الكلية كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 3-16 المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014

مؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3,60	2,80	3,30	2,70	3,47
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31
معدل البطالة %	10.00	10.00	11.00	9.80	10.6
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين سنويا %	1.4	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض الميزان التجاري مليار د ج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	249.81
سعر برمبل البترول بالدولار الأمريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

التقارير السنوية لبنك الجزائر بنك الجزائر 2012-2013-2014-2015

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أنه:

✓ تم تسجيل تباطأ النمو الاقتصادي من جديد بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012

لم يتمكن التوسع المعبر في قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا قطاع الفلاحة والخدمات أن

يعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات. تم تسجيل نسبة نمو 2.8% في سنة 2013

مقابل 3.3 في سنة 2012، ويبقى النمو خارج المحروقات معتبرا بمعدل 7.1%؛

✓ بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي أدنى مستوياته سنة 2011

بنسبة 0.73%، لكن باقي فترة البرنامج بقي نصيب الفرد بالمتوسط في حدود 1.30%.

✓ تميزت معدلات البطالة بالثبات النسبي في حدود 10% بالمتوسط؛

✓ بعدما سجل التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012، بأعلى معدل منذ تبني البرامج التنموية بمعدل

8.9%، تراجع سنة 2013 بمعدل 3.3%، أين عرفت الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع

الهدف المسطر في هذا المجال. فقد تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغ وتيرة

3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006¹.

✓ تذبذب في مستويات فائض الميزان التجاري وهذا راجع لتذبذب أسعار النفط فنلاحظ ذلك

الارتباط بين فائض الميزان التجاري وأسعار البترول حيث يتناغم الفائض مع أسعار البترول

في الأسواق العالمية حيث سجل أعلى قيمة سنة 2013 بقيمة 1515,91 مليار دينار أين

سجلت أسعار البترول أقصاها، في حين بلغت 842.10 مليار دينار سنة 2010 أين كانت

أسعار البترول 80,16 دولار

✓ بتتبع أسعار البترول، تعتبر سنة 2012 السنة التي وصل سعر البترول إلى أقصاه

بسعر 112.94 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2001 (تبني برامج الإنعاش الاقتصادي) غير أنه

بداية من سنة 2013 بدأت الانخفاض بشكل محتشم، غير أنه لم يكن لها الأثر الكبير على

الاقتصاد.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 41

الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

جاء هذا البرنامج في ظرف اقتصادي غير مستقر نتيجة تراجع أسعار البترول الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لمحاولة خلق تغيير جذري لهيكل الاقتصاد بحلول سنة 2030، حيث تبنت عدة إصلاحات في مجال المالية والمحاسبة العمومية أهمها غلق حسابات التخصيص الخاص¹، وإدراجها في حساب رقم 302-145 المسمى "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز" بموجب قانون المالية لسنة 2017.² حيث تسعى الجزائر من خلال هذا التوجه الجديد لتجاوز الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول في منتصف 2014، قصد الخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات إلى رحاب اقتصاد متنوع تنافسي من خلال تضمينه جملة من الإصلاحات العميقة تمتد إلى سنة 2030، تصب في إطار عصرنه الإدارة و إصلاح نظام الدعم السابق وكذا إصلاحات جبائية وهذا لتمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، من خلال ثلاثة مراحل للنمو:³

1-تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة من أجل تمويل الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان

¹ قانون المالية 2017 المادة 119 حساب التخصيص الخاص رقم 302-115 الذي عنوانه " حسابات تسيير عمليات البرامج الخاص للإعمار"

حساب التخصيص الخاص رقم 302-120 الذي عنوانه " حسابات تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009"

حساب التخصيص الخاص رقم 302-134 الذي عنوانه "حسابات تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014"

حساب التخصيص الخاص رقم 302-143 الذي عنوانه حسابات تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"

² قانون المالية 2017، المادة 119 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

³ خديجة بوفنغور، شراف عقون، آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، ديسمبر 2019، ص 412

برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 ضمن حساب التخصيص الخاص* رقم 43-302¹.
وقد خصص مبلغ قدره: 4079.6 مليار دينار جزائري في 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار دينار فر
2016 .

2-مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019:

يسعى النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لمعالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، عن طريق
إجراءات استعجالية لخلص التحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على التنويع
الموارد المالية خارج المحروقات، يتميز بالتنوع والاستقرار والاستدامة التنموية². ذلك بإصلاحات
جبائية وهذا لتمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، من خلال
ثلاثة مراحل للنمو:³

أ-مرحلة الإقلاع(2016-2019): تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو
تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
ب-المرحلة الانتقالية(2020-2025): هدفها تدارك الاقتصاد الوطني؛

^{*} إن دخول مبالغ مالية لخزينة الدولة على أن تخرج منها فيما بعد، ومبالغ تخرج من الخزينة على أن تعاد إليها لاحقا،
ونظرا للطبيعة المؤقتة لهذه العمليات، فإنها لا تقيد في الميزانية العامة للدولة، بل تفتح لها حسابات خاصة مستقلة عن
ميزانية الدولة تدعى الحسابات الخاصة للخزينة. لتصبح تستخدم في كثير من الأحيان لاستقبال العمليات المالية ذات
الطبيعة النهائية.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 15-205 المؤرخ في 27 يوليو 2015 المحدد لكيفية تسيير حساب التخصيص رقم 143-302
الذي عنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 المؤرخ في 29 يوليو 2015.

² ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر، بين الواقع والتجسيد، محلة الدراسات
الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 2، 2017، ص 91

خديجة بوفغور، شراف عقون، آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014، مجلة الباحث³
الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، ديسمبر 2019، ص 412

ج-المرحلة لاستقرار أو التقارب(2026-2030): حيث تأكل الدولة أن يكون الاقتصاد في آخر

المرحلة قد استنفذ قدراته الاستدراكية قصد التقاء مختلف المتغيرات عند نقطة التوازن.

الجدول رقم 3-17 التوزيع القطاعي برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

(الوحدة: (مليار دج)

النسبة%	المجموع	2016	2015	القطاعات
0.2%	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8%	407.6	198.2	509.4	الزراعة
0.8%	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4%	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.1%	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1%	184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
4.3%	258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
29.5%	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية (PCD) ومواضيع أخرى
11.8%	703.6	239	464.6	عمليات برأس مال
100%	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة

والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 2، العدد 5، جانفي 2020، ص 52

2-أهدافه برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

فعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يسعى النموذج الجديد لتحقيق مجموعة من أهداف خلال الفترة

2020-2030:

✓ تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5% وارتفاع محسوس للنواتج الداخلي الخام

الفردى الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3% مرة؛

✓ رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 6.3% عام 2015 إلى 10%

بحلول عام 2030؛

✓ تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات من

أجل دعم تمويل نمو متسارع؛

✓ تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من

6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول 2030.

2-1-آلية عمل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: تمحورت أهداف النموذج حول نقطتين

أساسيتين، الأولى تتعلق بالميزانية العامة والثانية تتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني.

2-1-1-الإصلاح المقترح لسياسة الموازنة العامة:

باشرت الجزائر حزمة من السياسات الاقتصادية من أجل تعزيز جذري لهيكل الاقتصاد بداية من

جوان 2016، مستندة على تغيير جذري لهيكل الاقتصاد الجزائري بحلول سنة 2023.

2-1-1-1-فيما يتعلق بالمالية العامة ، أعلنت الحكومة على تنفيذ الإصلاحات التي تم الاضطلاع

بها والمتعلقة بإصلاح الميزانية وتحديث المحاسبة بهدف:¹

✓ تحكم أفضل في مخاطر الموازنة على المدى المتوسط والطويل من خلال تطوير القدرات

الوطنية من حيث التنبؤ والاستبصار ومن خلال تعزيز الترتيبات المؤسسية والقدرات للوقاية

والصمود في وجه هذه المخاطر؛

✓ زيادة تعبئة موارد الميزانية باستثناء الضرائب على النفط من قبل تحسين كفاءة الإدارة

الضريبية من خلال تفضيل الاستراتيجيات الميزانيات ومن خلال تعزيز ممتلكات الدولة

(الممتلكات في الملك العام و محفظة الأسهم الحكومية)؛

¹République Algérienne Democratique Et Populaire, Plan D'action Du Gouvernement Pour La Mise En oeuvre Du Programme Du President De La Republique, Mai 2014,P22

✓ لترشيد إنفاق الدولة مع زيادة قدرتها على التدخل سواء من حيث الاستثمارات في البنية التحتية

وتحسين الخدمات علناً للمواطنين والشركات؛

✓ لإدخال أساليب جديدة للتدخل العام على أساس الشفافية والمشاركة والصرامة في استخدام

أحدث الأساليب.

3-ظروف تطبيق برنامج النمو: مر الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة بسبب انهيار أسعار النفط، بصفته

المورد الأساسي للبلاد، حيث تراجعت الواردات النفطية بنحو 40% و بلغ عجز الموازنة 16% من

الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، بقوام مالي قدره 13.7 مليار دولار مما دفع الدولة الى تبني

سياسة التقشف للحد من تأثيرات هذه الأزمة التي أربكت ماليتها، حيث انخفض الإنفاق العام بنسبة

9% خلال سنة 2016 على أن تنخفض هذه النسبة على مر السنوات المقبلة، فواصلت الجزائر سياسة

التقشف التي تبنتها من انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة حيث تضمن قانون المالية لسنة

2017 زيادة في الضرائب والرسوم وتجميد أجور العمال.

أصرت الجزائر منذ سنوات على رفض اللجوء إلى الأسواق الدولية للاقتراض رغم نقص السيولة النقدية

خاصة بعد تدني أسعار النفط سنة 2016، وتأثير ذلك على الدخل الوطني، الأمر الذي جعلها تلجأ

جمع 5.2 مليار دولار نتيجة إصدار سندات محلية لتمويل الإنفاق العام. كما وافق بنك التنمية

الإفريقي في نوفمبر 2016 على قرض بقيمة 900 مليون أورو إلى الجزائر بما يعادل مليار دولار من

أجل تعزيز العائدات المحلية في دعم مناخ الاستثمار بالإضافة إلى تعزيز كفاءة قطاع الطاقة وتشجيع

الطاقة المتجددة.¹

¹ ضياء مجيد الموسوي، الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،

4- أثر برنامج توظيف النمو الاقتصادي على بعض المؤشرات الكلية: يمثل الجدول أدناه أهم

المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015-2019. حيث نلاحظ ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع بالأساس الى تدهور أسعار النفط في الاسواق الدولية وماله من أثر على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم: 3-18 المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	مؤشرات
1.0	0,9	1.4	1.4	3.8	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %
/	1,3	1.40	3.21	3.71	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %
11.4	11.7	11.7	10.5	11.2	معدل البطالة %
2	4.30	5.60	6.4	4.80	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين سنويا %
6110.57-	452.89-	10868-	17844-	17034-	فائض الميزان التجاري مليون دولار
66	68.	53	43	65	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على،

office national des statistiques, l'Algérie en quelque chiffre ,résultats 2016-2018, édition 2021

office national des statistiques, l'Algérie en quelque chiffre ,résultats, 2015-2017, édition 2018

direction général des douanes, statistique du commerce extérieur de l'Algérie, date 10/08/2020 h 21.13

✓ يرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي في سنة 2018، إلى قطاع

المحروقات الذي يندرج نشاطه خلال هذه السنة (-6.4%)، ضمن فترة الركود الطويلة التي

يشهدها هذا القطاع منذ 2006، باستثناء التحسن في سنة 2016 (7.7%).¹

✓ عرفت سنتي 2015 و2016، تسارع في التضخم، بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية M2 سوى

ب 0.13% و 0.79%، على التوالي، عكس ذلك ففي سنتي 2017 و2018 تراقق الارتفاع

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص14

المعتدل نسبيا في التوسع النقدي، خصوصا ذلك المتعلق بتوسع الكتلة النقدية M2 خارج

المحروقات، مع تباطؤ التضخم، بما في ذلك التضخم الهيكلي¹؛

✓ إن المجموعة السلعية للصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة ضئيلة من مساهمتها في

إجمالي الصادرات، فنجاح سياسة التصدير خارج المحروقات تقتضي الكفاءة الاقتصادية

بخلق نوع من المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، فترقية الصادرات خارج المحروقات

يقتضي إتباع مجموعة من السياسات التجارية، وعليه فالصادرات الجزائرية مرهونة بتقلبات

أسعار النفط في الأسواق الدولية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص145

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

لقد عانى الاقتصاد الجزائري في تسعينات القرن الماضي من السياسة المالية المتبعة حيث تأثرت معدلات التضخم و ظهور عجز العجز المزدوج في الميزانية وميزان المدفوعات كما كان ضغط المديونية الخارجية الأثر البالغ في قرارات رسمي السياسة الاقتصادية في الجزائر. وعليه فقد مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال المرحلة 1990-2019 بمرحلتين أساسيتين، سياسة إنفاقية تقشفية الذي كان الهدف منها ترشيد النفقات العامة وزيادة إنتاجيتها، فترة التعديل الهيكلي (1990-2000) و سياسة إنفاقية توسعية خلال الفترة (2001-2019)

المطلب الأول: دور الإنفاق العام في تحقيق معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم تدخل الحكومة من المسائل الأكثر أهمية، ولها دلالة سياسية هامة فقد فسرها wagner معتبرا أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية¹. في حين اعتبر keynes أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجي، أي أنه في المدى القصير يحفز الطلب عن طريق الزيادة في الإنفاق العام من خلال مضاعف الميزانية، أما على المدى الطويل فهي تؤثر على العرض الكلي، حيث أن القدرة الإنتاجية للاقتصاد ترتفع مع مخزون الاستثمارات العمومية².

¹Lamartina s, zaghini a, increasing public expenditur, wagner's law in ,OECD countres, german economic review, p149

²مختار عرفي، عبد الرحمان شنيني، أثر تدخل الدولة غير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018، محاولة تقييم مقارنة scully، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد3، 2020، ص98

1- هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

تميزت النفقات العامة خلال الفترة 1990-2019، بالتطور الملحوظ حيث ساهمت في تحقيق مطالب التنمية مما عكس دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا راجع إلى حجم الإيرادات العامة، التي كانت المحدد الأساسي لزيادة حجم الإنفاق العام، وهذا بدوره مرتبط بالإيرادات البترولية بصفتها المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري، لهذا سجلت الموازنة العامة رصيدا موجبا، من سنة 2000 إلى غاية 2007 نظرا لارتفاع أسعار النفط حيث انتقل من 400.1 مليار دينار إلى 579.24 مليار دولار مسجلا تذبذبا ايجابيا بين السنتين حين تحقق اكبر رصيد ايجابي سنة 2005 و 2006 بقيمتي 1030.80 مليار دينار و 1186.90 مليار دولار على التوالي، رغم تدني أسعار البترول. وعليه يمكن تحليل واقع الإنفاق العام وفق مرحلتين:

1-1- الفترة الأولى 1990-1999: تميزت هذه المرحلة بانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وذلك بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، عن طريق إبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بالاعتماد على سياسة انفاقية تقشفية، هذا بالموازاة مع اشتداد أزمة تراجع أسعار النفط، وقد رافق ذلك انخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 28.2% والجدول أدناه يوضح تطورات النفقات العامة خلال هذه المرحلة:

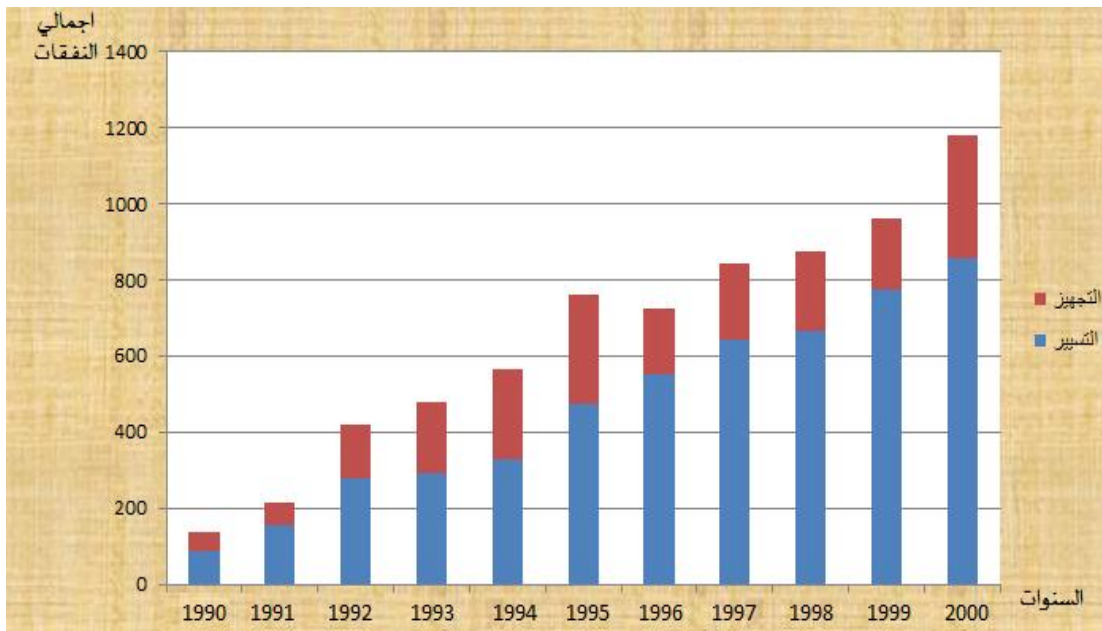
الجدول رقم: 3-19 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

السنوات	الإنفاق التشغيل			الإنفاق التجهيز (الاستثمار)			الإنفاق العام الإجمالي	
	القيمة مليون دج	النسبة %	الزيادة %	القيمة مليون دج	النسبة %	الزيادة %	القيمة الإجمالية	الزيادة %
1990	88.80	65.05	/	47.70	34.95	/	136.50	9.63
1991	153.80	72.5	73.20	58.30	27.48	22.22	212.10	55.38
1992	276.13	65.72	79.54	144.00	34.28	147.00	420.13	98.01
1993	291.41	61.14	5.54	185.21	38.86	28.68	476.62	13.45
1994	330.40	58.34	13.38	235.92	41.66	27.38	566.32	18.82
1995	473.69	62.35	43.37	285.92	37.65	21.19	759.61	34.13
1996	550.59	75.98	16.23	174.01	24.02	-39.14	724.60	-4.61
1997	643.50	76.14	16.87	201.60	23.86	15.85	845.10	16.63
1998	664.10	75.81	3.20	211.90	24.19	5.11	876.00	3.66
1999	774.70	80.55	16.65	187.00	19.45	-11.75	961.70	9.78
2000	856.20	72.67	10.52	321.90	27.33	72.14	1178.10	22.50

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على، الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة 1962-2011 ص

211

الشكل رقم 6-3 تطور النفقات العمومية (نفقات التشغيل ونفقات التجهيز) في الجزائر خلال الفترة 1990-2000



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3-19

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بشكل عام تطور النفقات العمومية تدريجيا بشكل تصاعدي حيث أن هيكل الإنفاق العام يغلب عليه الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري، هذا راجع إلى زيادة النفقات العمومية المرتبطة بتسديد ديون المؤسسات العمومية المتعثرة في إطار منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية، وإلى زيادة الأجور والرواتب، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري في إطار الأزمة الأمنية. حيث تميزت سنوات 1990 و 1991 بالزيادة المحتشمة وبوتيرة متباطئة في حجم النفقات العامة حيث انتقلت من 140 مليار دينار جزائري سنة 1990 بشقيها الجارية والاستثمارية إلى 195.3 مليار دينار سنة 1991، حيث شكلت النفقات الجارية حوالي 70% من الإنفاق الإجمالي، وهذا بسبب تنفيذ الحكومة لبرنامج التثبيت الاقتصادي، والذي يهدف إلى تقليص الإنفاق الاستثماري وتخفيض الدين العمومي وتسديد المديونية الخارجية. كما تواصلت الزيادة النفقات العامة بمعدلات متفاوتة وطردية، حيث وصل إجمالي الإنفاق العام سنة 1994 إلى 535.273 مليار دينار جزائري. لكن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كانت الزيادة في الإنفاق العام محتشمة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى قيام الحكومة بمجموعة من الإصلاحات التي تتدرج ضمن توصيات صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى ضرورة تقليص الإنفاق الحكومي ورفع الدعم. مع تحسن الوضع الاقتصادي المتزامن مع تحسن أسعار النفط سنة 1999 وصل الإنفاق الإجمالي إلى 1098.58 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول كما كان لتحسن الوضع السياسي والأمني للبلاد الأثر الكبير الذي استدعى تبني سياسة مالية توسعية كآلية للإنعاش الاقتصادي.

1-2- الفترة الثانية 2000-2019: عرفت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في أسعار المحروقات بداية من سنة 2000، فانعكست على توجهات العامة للسياسة الاقتصادية وذلك باعتمادها على المقاربة الكينزية الرامية إلى دعم الطلب الكلي عن طريق سياسة مالية توسعية.

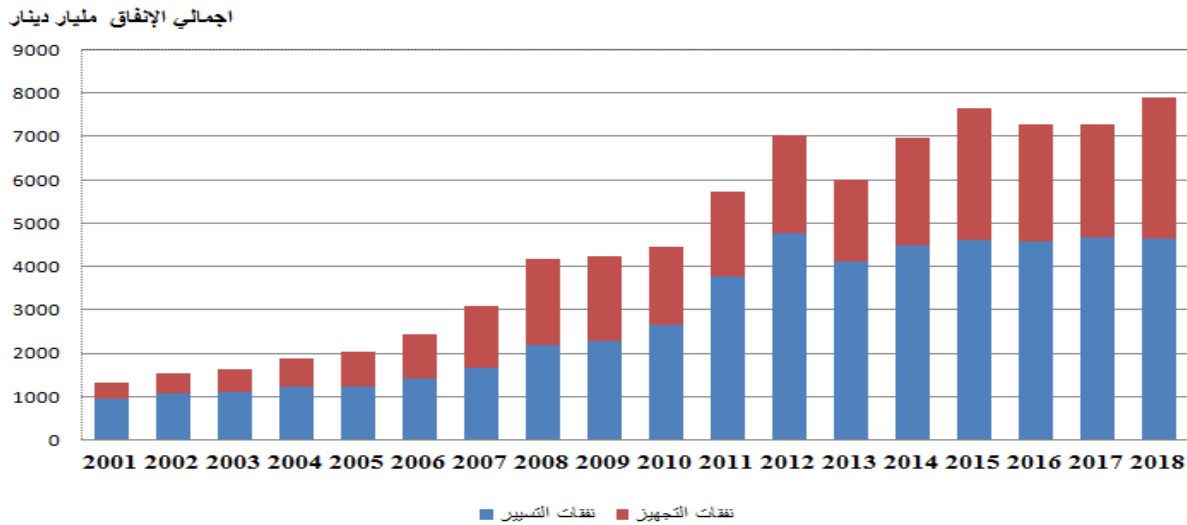
الجدول رقم: 3-20 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

التعيين السنوات		الإنفاق التشغيل			الإنفاق التجهيز (الاستثمار)			الإنفاق العام الإجمالي	
السنوات	القيمة مليار دج	النسبة %	الزيادة %	القيمة مليار دج	النسبة %	الزيادة %	القيمة الإجمالية	الزيادة %	
2001	963.85	72,95	12,57	357.40	27,05	11,03	1321,25	12,15	
2002	1097.76	70,79	28,21	452.93	29,21	40,71	1550,69	31,63	
2003	1122.76	68,49	31,13	516.50	31,51	267,08	1639,26	39,14	
2004	1250.89	66,22	46,10	638.04	33,78	98,21	1888,93	60,34	
2005	1245.13	60,68	45,43	806.91	39,32	150,67	2052,04	74,18	
2006	1437.87	58,62	67,94	1015.14	41,38	215,36	2453,01	108,22	
2007	1674.03	53,85	95,52	1434.64	46,15	345,68	3108,67	163,87	
2008	2217.77	52,92	159,02	1973.27	47,08	513,01	4191,04	255,75	
2009	2300.02	54,16	168,63	1946.31	45,84	504,63	4246,33	260,44	
2010	2659.07	59,53	210,57	1807.86	40,47	461,62	4466,93	279,16	
2011	3797.25	66,25	343,50	1934.50	33,75	500,96	5731,75	386,52	
2012	4782.6	67,76	458,58	2275.5	32,24	606,90	7058,1	499,11	
2013	4131.5	68,58	382,54	1892.6	31,42	487,95	6024,1	411,34	
2014	4494.3	64,24	424,91	2501.4	35,76	677,07	6995,7	493,81	
2015	4617.0	60,30	439,24	3039.3	39,70	844,18	7656,3	549,89	
2016	4585.6	62,84	435,58	2711.9	37,16	742,47	7297,5	519,43	
2017	4677.2	64,22	446,27	2605.4	35,78	709,38	7282,6	518,16	
2018	4670.3	59,12	445,47	3228.8	40,88	903,04	7899,1	570,49	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة 1962-2011 ص 211؛
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، نشرة 2021، ص 60،
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، نشرة 2015، ص 65.
- تم اعتماد 2000 كسنة مقارنة

الشكل رقم 3-7 تطور نفقات التشغيل والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 2001-2018



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على، الجدول رقم 3-20

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الفترة 2001-2018 كانت زيادة متسارعة للإنفاق العام في الجزائر بداية من سنة 2000، وهذا راجع لسياسة الدولة الرامية لدفع عجلة التنمية من خلال البرامج التنموية التي ضخت لها الدولة مبالغ ضخمة، حيث عرفت نفقات التجهيز تطورا ملحوظا مع بداية الألفية، وبداية تنفيذ البرامج الإنمائية، إذ قدر إجمالي النفقات العامة سنة 2000، 1178.1 مليار دينار، منها 321.9 مليار كنفقات التجهيز وهي تمثل نسبة 27.33% من إجمالي النفقات العامة. ومع بدأ في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ارتفع إجمالي الإنفاق العامة إلى 1321.25 مليار دينار. أما سنة 2002، ونتيجة لارتفاع الموارد المالية، واصلت النفقات العامة في منحها التصاعدي، وبلغت 1550.69 مليار دينار. ومع مواصلة تجسيد مخطط عمل الحكومة واصلت النفقات بقسميها الجاري والاستثمار في الارتفاع، حيث بلغت سنة 2003 حوالي 1639.26 مليار دينار و 1888.93 سنة 2004، كانت موجهة إلى تهيئة البنية التحتية وتأهيل المرافق الإدارية والاجتماعية والصحة بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد. شهدت سنة 2007 زيادة كبيرة في

المبالغ المخصصة، لنفقات التشغيل والتجهيز إذ بلغ إجمالي الإنفاق العام 3108.67 مليار دينار كأكبر مخصص مالي. في حين بلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 4191.05 مليار دينار في 2008 مقابل 3108.5 مليار في 2007، أي بزيادة تساوي 34.3%، مقابل 26.7% سنة 2007. مقارنة مع سنة 2004، بلغ نمو نفقات الميزانية 120.7% (4191.04 مليار دينار في 2008 مقابل 1888.93 مليار دينار في 2004). في سنة 2008، ساهم الارتفاع في النفقات الجارية في زيادة نفقات الميزانية بنسبة 51.9% بينما ساهمت نفقات رأس المال في ذلك بنسبة 48.13% بالمقابل نتج الارتفاع في النفقات الكلية، خلال 2004-2008، عن الارتفاع في النفقات الجارية بنسبة 42.7% وعن الارتفاع في نفقات الاستثمار بنسبة 57.3%. نجم الارتفاع الكبير في النفقات الجارية أساسا عن الارتفاع في التحويلات التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9%. كما ساهمت نفقات المستخدمين في تلك الزيادة بنسبة 30% (رواتب وأجور، منح) ناتجة عن تعديل القوانين الأساسية للموظفين¹.

2- الإيرادات العامة: يعكس الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الإيرادات الضريبية في 2018 وتراجعها من 2002 إلى 2015، بتناقض واضح مع ارتفاع القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات، حجم التهرب الضريبي ونسبيا عدم النجاعة في التحصيل الضريبي. كما هو موضح في الجدول أدناه:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص ص 107-108

الجدول رقم: 3-21 تطور هيكل الإيرادات الضريبية %

2018	2017	2016	2015	2014	2012	2007	2002	
44,7	45,9	44,7	43,9	42,1	44,8	33,7	23,2	الضرائب على المداخل والأرباح
40,2	36,8	35,8	35,0	36,7	37,5	45,3	46,3	الضرائب على السلع والخدمات
11,8	13,9	15,7	17,5	17,7	14,6	17,4	26,6	الحقوق الجمركية

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 62

حيث يعكس هذا الجدول مكونات الضرائب على المداخل والأرباح ومكونات الضرائب على السلع والخدمات، هيمنة حصة الضرائب على الدخل بالنسبة للضريبة المباشرة من جهة، والاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على الواردات بالنسبة للضريبة غير المباشرة من جهة أخرى. كما يعكس ارتفاع وزن الضرائب على الأجور بالنسبة للضرائب المباشرة، والحصة الأكثر ارتفاعا للضريبة على القيمة المضافة والرسوم الأخرى على الواردات بالنسبة للضرائب غير المباشرة، هيمنة الاقتطاعات عند المصدر، الأكثر سهولة عند التحصيل من الضرائب على الأرباح والضريبة على القيمة المضافة على الأنشطة الداخلية. حيث يشير الجدول إلى ضرورة تطبيق سياسة إصلاح للمنظومة الضريبية لغرض تحسين التحصيل الضريبي. لهذا لا تعتبر مصادر التمويل الداخلية كافية لتمويل التنمية لعدة أسباب:

✓ ادخار القطاع العائلي لا يساهم كثيرا في الادخار المحلي نتيجة لانخفاض الدخل الفردي

ومحاولة المحاكاة الاستهلاكية لأنماط الاستهلاك السائدة في الدول الأجنبية؛

✓ إن اتجاه أصحاب الشركات الخاصة نحو الاستهلاك، وقلة الحوافز لدى أصحاب المشاريع

من أجل توسيع مشروعاتهم، فادخار قطاع الأعمال والقطاع الخاص لا يساهمان بشكل

محسوس في الادخار القومي؛

✓ عجز الموارد الجبائية عن تغطية التوسع في النفقات الجارية¹.

3- أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: انطلاقا من كون الدولة تعتبر متعاملا اقتصاديا فعالا في النشاط الاقتصادي، فإن رفع حجم الإنفاق العام، من شأنه دفع عجلة التنمية، وتحريك النشاط الاقتصادي، باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي. إن تأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي مرتبط أساسا باتجاه التوقعات المالية والاقتصادية مستقبلا. فالاقتصاد الوطني وبعد فترة الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا قد حقق معدلات ايجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان، لأن النمو المرهون بحجم الاستثمارات الإنتاجية الذي يؤثر مباشرة على الإنتاجية والذي يؤثر مباشرة على مستوى التشغيل ومنه على معدلات البطالة. إن الاقتصاد الجزائري ورغم الإصلاحات المختلفة لم يخرج عن نطاق أحادية المنتج والصفة الريعية العالية الدرجة مما جعلها رهينة هذا المنتج، وعلى الرغم من ذلك مع مطلع 2000 برزت مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري عكسها ارتفاع الريع البترولي حيث ارتفعت أسعار البترول.

أداء النمو في خلال الفترة 1990-1999: يعتبر معدل النمو أحد المؤشرات الأساسية للوضعية الاقتصادية. لقد تميزت هذه المرحلة بمعدلات نمو سالبة، يعود إلى اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على النفط كمورد وحيد وعدم توفر البدائل، حيث كانت البدائل المطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق.² فبعد صدمة تراجع أسعار النفط، الذي كان له أثر مباشر على القطاعات الأخرى، بصفته مورد أساسي لميزانية الدولة. بالإضافة عدم إتباع الجزائر لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو، حيث كانت أولوياتها إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد

¹ بوزرب خير الدين، معيزي نجا، درويش صفية، التوجه نحو التمويل الابتكاري كآلية مستحدثة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية- قراءة في بعض التجارب، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي

العربي، برلين، ألمانيا، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 11

² حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، مرجع سبق ذكره، ص 333

من ارتفاع معدلات التضخم. حيث بلغ معدل النمو إجمالي الناتج الداخلي سنة 1990 معدل 0.8%،
 ليسجل معدل سلبي قدره 1.2- % سنة 1991، لكن سنة 1992 تحسن معدل النمو ليسجل 1.8%.
 كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 3-22 معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

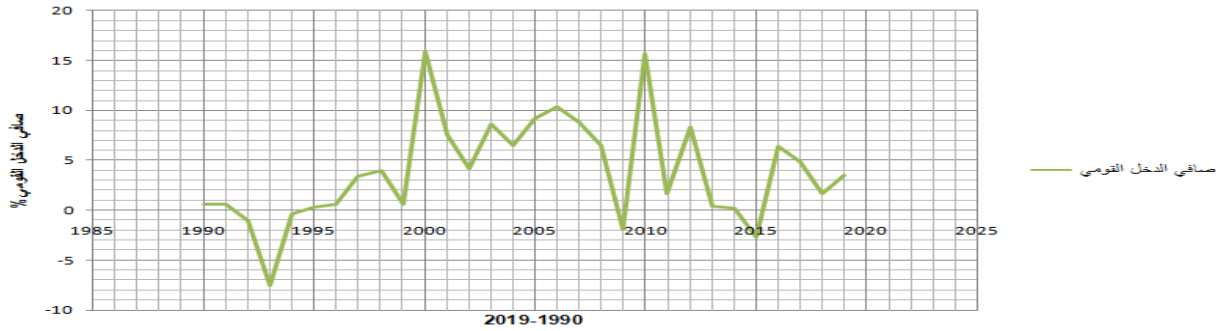
السنة التعيين	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو إجمالي الناتج الداخلي %	0.8	-1.2	1.8	-2.2	-0.2	3.8	3.7	1.1	6.2	3.2	3.8
الدخل القومي الحقيقي %	0.6	0.6	-1.0	-7.5	-0.3	0.3	0.6	3.4	4.0	0.6	15.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المحاسبة الوطنية، ص 260

أما سنوات 1993 و 1994 فقد وصل معدل النمو إجمالي الناتج الداخلي نسبة 2.2- %، 0.9- %
 على التوالي. وهذا راجع لتبني الجزائر سياسة انفاقية تفشفية بالتوازي مع الإصلاحات الذاتية و
 المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي 1994-1998 من أجل التخلص من عجز الموازنة الناتج
 عن تدني أسعار البترول. سجل معدل النمو الاقتصادي قيم موجبة خلال الفترة 1995-2000
 حيث تحقق معدل نمو 3.8% سنة 1995، ليسجل انخفاض سنة 1996 بقيمة 0.01% مقارنة بسنة
 1995، في سنة 1997 انخفض معدل النمو من جديد ليبلغ 1.1%، حيث استمر في الاتجاه الموجب
 لكن بصورة متذبذبة وهذا راجع إلى تعاقب الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي. في سنة 1998
 تحقق معدل نمو بنسبة 6.2% حيث كان اتفاق التثبيت الاقتصادي الثالث يهدف لتحقيق معدل نمو
 بـ 6% وبذلك تعتبر سنة 1998 بالاستثناء. كما لا يفوتنا أن ننوه أنه بالرغم من النتائج الإيجابية
 للإصلاح، التي نفذت في المال المالي والنقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بتدهور القدرة الشرائية وانعدام

المداخل، بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال أدى إلى انكماش القطاعات الرئيسية، وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية

الشكل رقم 3-8: تطور الدخل القومي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي،

المرحلة الثانية: 2000-2019

لقد عاد الاستقرار الاقتصادي والأمني سنة 2000، أدى هذا الوضع إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الكلي، حيث تميزت الفترة ما بعد 2000، بالانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وتعزيز الوضعية المالية المصاحب للتراكم المالي والتحسين الملحوظ في سيولة البنوك وتحسن شروط تمويل الاقتصاد كما تميزت هذه الفترة بتطبيق برامج تنمية متتابعة كان لها الأثر الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. تم اعتماد سياسة انفاقية توسعية من أجل الإنعاش الاقتصادي وفق الطرح الكينزي حيث تمثلت بتطبيق أربع برامج تنمية التي تطلها نمو متسارع للإنفاق العام الكلي الحقيقي حيث انتقل من 986.4 مليار دينار عام 1999 إلى 1227.2 مليار دينار عام 2000 الذي يصادف بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم بدأ في التزايد المطرد في السنوات اللاحقة أين وصل إلى 1529.2 مليار دينار سنة 2001 و 1529.2 مليار سنة 2002، و 1549.4 مليار سنة 2003 و 1718.7 مليار سنة 2004، 1840.4 مليار سنة 2005. بالمقابل نلاحظ بعد تتبع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية 2019، أنه شهد تحسنا حيث وصل

سنة 2001 إلى 2.6% كأدنى مستوى له خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لكن سرعان ما حقق انتعاش في قيمته ليصل سنة 2002 إلى 4.7% و سنة 2003 إلى 6.9% ليتراجع سنة 2004 إلى 5.2%، ويعود هذا الارتفاع المحسوس لنمو قطاع المحروقات رغم التحسن في معدل نمو خارج المحروقات، نتيجة للبرامج المسطرة في إطار الإنعاش الاقتصادي، بأخص قطاع البناء الأشغال العمومية. كما شهد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنتي 2008 و 2009 انخفاضا محسوسا بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي على النفط. فرغم جهود الدولة العميقة، تبقى سياستها الاقتصادية والاستثمارية تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع مما جعل معدل النمو في الجزائر غير ثابت بسبب ارتباطه بالريع البترولي وضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي. رغم التوسع في الإنفاق العام من خلال برنامج 2010-2014 إلا أن معدلات النمو بقيت متذبذبة ف سجل سنة 2010 3.6% أما 2011 انتقل إلى، 2.9% أما سنة 2012 و 2013 فبلغ 3.4% و 2.8% على التوالي أي بمعدلات متقاربة نسبيا. عرفت وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الوطني، المقاس بتغير إجمالي الناتج الداخلي تراجعا مستمرا منذ سنة 2014، متأثرا إلى حد ما بالانخفاضات المتتالية في قطاع المحروقات باستثناء سنتي 2015 و 2016 انتقل معدل نمو الناتج الداخلي من 3.8% في 2014 إلى 1.2% في 2018، ليصل إلى 0.8% في 2019، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة.

المطلب الثاني: دور وفعالية الإنفاق العام في التقليل من حدة التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر

في غالب الأحيان تتعرض الاقتصاديات إلى أزمة عدم الاستقرار الناتجة عن التضخم أو الكساد أو التضخم الركودي تارة أخرى، فبعد الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) أثبتت التجارب العالمية في معظم الاقتصاديات باختلاف توجهاتها وتباين تقدمها على أهمية السياسة المالية في تحقيق

الاستقرار الاقتصادي¹، وبالتالي وجب على الحكومات التدخل المباشر أو غير المباشر للحد أو التقليل من آثار هذه الأزمات كما حصل في الأزمة الأخيرة. أزمة 2008 التي أثرت بشكل غير مباشر على الاقتصاد الجزائري، نتيجة انخفاض النمو خارج المحروقات وانخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم المستورد.

الفرع الأول: دور سياسة الإنفاق العام في التقليل من حدة التضخم: يعد الإنفاق العام كأداة في يد الدولة تستعمله في كل الظروف و الأوقات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية نهائية. يعتبر التضخم من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجهها معظم اقتصاديات العالم على حد سواء، والجزائر كباقي الدول أولت أهمية بالغة للإنفاق الحكومي في سياستها الاقتصادية من أجل استهداف الأهداف الاقتصادية الكلية ومنها التضخم، الذي سجل نسبا متفاوتة وتحسن قوي في معدلاته خلال سنوات الدراسة. يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين أساسيتين:

الفترة ما بين 1990 - 2000: تميزت هذه الفترة بتبني الجزائر لسياسة مالية تقشفية، نتيجة لأثر الأزمة النفطية 1986، وثقل وطأة المديونية الخارجية، بالإضافة لمشروعية برامج التثبيت والتعديل الهيكلي. حيث سجل معدل التضخم سنة 1991 نسبة 25.9%. والجدول أدناه يوضح معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

¹ عبد الكريم عبد الله محمد، باسم عبد الهادي حسن، فعالية الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2013) - دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار -، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 23، 2016، ص 125

الجدول رقم 3-23 معدلات التضخم والبطالة خلال الفترة 1990-2019

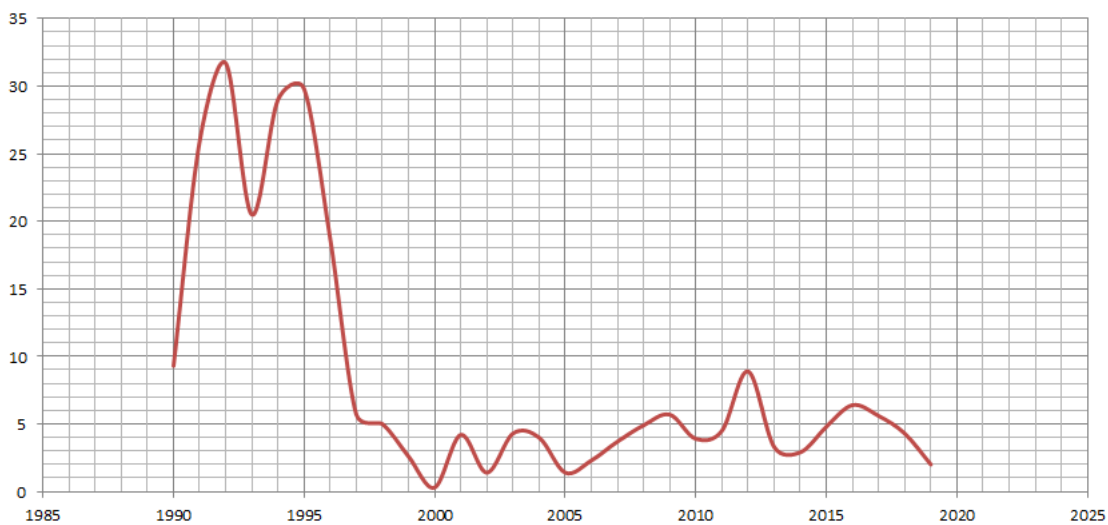
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة %	19.8	20.3	21.4	23.2	24.4	28.1	28.0	28.0	28.0	29.3
التضخم %	9.3	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.5	13.8	11.3	10.2
التضخم %	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4
التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على بيانات البنك الدولي

www.donnees.banquemondiale.org/indictueur/fp.cpi.totlzg?locations=DZ

تاريخ الاطلاع 2020/05/12 على الساعة 23.23

الشكل رقم 3-9 تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3-23

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ، أن معدل التضخم سنة 1992 سجل مستوى قياسي وهو الأعلى منذ الاستقلال بـ 31.7%، و هذا راجع إلى العجز الموازي الناتج عن دعم الحكومة للنشاط الاقتصادي نتيجة للوضع السياسي والأمني من جهة وضغوطات المؤسسات المالية الدولية. فأتت هذه العقوبات على التطورات النقدية بسبب الإصدار النقدي لتغطية العجز الموازي. حيث قدر النمو في القاعدة النقدية بنسبة 23.9% و 21.5% خلال سنتي 1992 و 1993، لينخفض قليلا سنة 1993 لحدود 20.5%. أما سنة 1994 ارتفع مرة أخرى ليلاص 29.0%، بسبب تخفيض الدينار الجزائري في أبريل 1994 بنسبة 40.17%¹، حيث أثر هذا التخفيض على العديد من المؤشرات الاقتصادية حيث انعكس ذلك على معدل التضخم المسجل سنة 1995 ليصل إلى 29.8%. إن سنوات 1996-1999 فنلاحظ أن معدل التضخم قد سجل انخفاض محسوس، حيث سجل خلال نهاية سنوات التسعينات 2.6% وهذا بفضل الإصلاح الاقتصاد المدعوم.

الفترة 2000-2019: تميزت هذه الفترة بتبني سياسة مالية توسعية التي ترتب عنها تذبذب في معدلات التضخم نتيجة السياسة المالية المتبعة، حيث سجل معدل التضخم سنة 2000 أدنى مستوى بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.3%، ونتيجة لارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، التي أدت إلى نمو الكتلة النقدية (نمو M_2 بـ 22.3%)، ارتفع معدل التضخم سنة 2001 إلى 4.2%². لينخفض بعدها إلى 1.4% سنة 2002، بفعل تراجع معدل نمو المجمع النقدي M_2 إلى 17.30%، واستقرار أسعار المواد الغذائية، لكن ارتفع سنتي 2003 و 2004 حيث بلغ 4.3% و 4% على التوالي، بسبب زيادة حجم الإنفاق العام المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، كما كان لزيادة الأجور بفضل الحد

¹ كفية قسميوري، جمال خنشور، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر،

المجلد 07 العدد 02، ديسمبر 2020، ص 257

² نفس المرجع

الأدنى للأجور في زيادة مداخيل العائلات مما خلق اختلال بين العرض والطلب. سجل معدل التضخم انخفاض محسوس سنة 2005 بمعدل 1.4%. رغم نمو المجمع النقدي M2 بـ 10.9% الذي يفسر تمدد المجمع الكتلة النقدية M1 بـ 12.1%، وانخفاض معدل العملة بنقطتين¹. في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3.7% مقابل 2.3% سنة 2006، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية وبالأخص المنتجات الفلاحية الطازجة، وتأثر المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار في الأسواق العالمية، لاسيما الحبوب و الألبان التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.² كما بعد انتهاء السياسة المالية التوسعية، سجلت معدلات التضخم تراجع محسوس فبعدما كانت بلغ معدل البطالة 11.4% سنة 2019

الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام في التقليل من حدة البطالة: تعد محاربة البطالة والتقليل من حدتها والسعي إلى تحقيق التشغيل الكامل ضمن الأهداف الرئيسية لسياسة الاقتصادية، فتحفيز الطلب عن طريق التوسع في الإنفاق العام، أحد أساليب الفكر الكينزي من أجل إنعاش الاقتصاد. فبنتبع الاقتصاد الإنفاق العام في الجزائر وأثره على البطالة تظهر جليا خلال فترة الدراسة أن السياسة المالية المتبعة مرت بمرحلتين، سياسة مالية تقشفية من سنة 1990 إلى 2000، وسياسة مالية توسعية خلال الفترة 2001-2019.

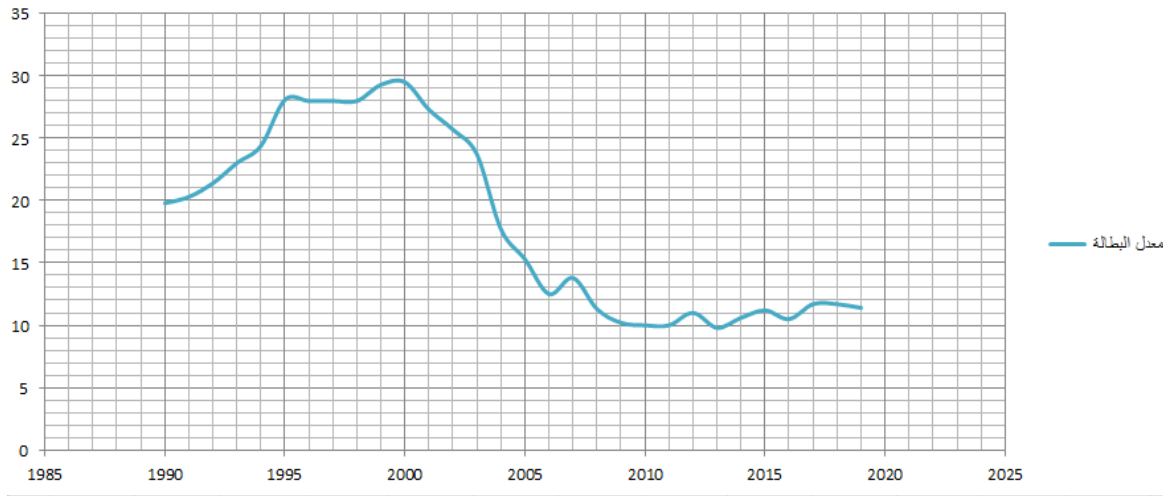
الفترة الأولى 1990-2000: مع بداية التسعينيات، عرف الطلب على الشغل في الجزائر ضعفا شديدا بسبب قلة العرض و تعاظم الطلب عليه، فتوقع الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي تميزت بارتفاع حاد في معدلات البطالة حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 1999 بمعدل 29.3% يرجع في إلغاء

¹banque d'algerie, rapport annuel de la banque d'algerie 2005 , situation monetaire et politique monetaire,P154

² ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، الجزائر، المجلد 2 العدد 2، ديسمبر 2021، ص43

الدعم على بعض السلع الاستهلاكية في إطار تحرير الأسعار خاصة نهاية 1997. كما كان لانتشار البطالة لدى خريجي الجامعات، وغلق العديد من المؤسسات أو خوصصتها الأثر السلبي على معدلات البطالة. رغم مبادرة الحكومة بإنشاء العديد من الوكالات والهياكل المشجعة لإنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 3-10: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3-23

والشكل أعلاه يبين أن معدلات البطالة في الجزائر خلال المرحلة الأولى تزايدت مستمرا، حيث انتقلت من 19.8% سنة 1990 إلى 20.3% سنة 1991، كما واصلت ارتفاعها الطردي خلال السنوات الموالية حيث وصل معدل البطالة سنة 1992 نسبة 21.4% ليليه ارتفاع سنة 1993 بمعدل 24.4%. وهذا رغم ارتفاع قيمة النفقات العامة خلال هذه السنوات، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى انخفاض النشاط التنموي نتيجة تداعيات الأزمة النفطية من جهة، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري، مما أدى إلى غلق المؤسسات وخصوصتها فنتج عنه تسريح عدد كبير من العمال، بالإضافة إلى ذلك فإن جملة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، الذي وجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد دون أن يهيئ المناخ المناسب.

أصاب الركود والكساد الاقتصادي مختلف القطاعات الاقتصادية، فكان القطاع الصناعي الأكثر تضررا، إن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 مؤسسة عمومية محلية و 134 مؤسسة اقتصادية عمومية¹. وانجر عن ذلك تسريح 212960 عاملا أي نسبة 99.56% من عمليات التقليل المنفذة وقد بلغت حصة القطاع العمومي الوطني ما يقارب 60% أما القطاع الخاص فتم تسريح 970 عاملا². هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة 1994-1998 أين سجل معدل البطالة قيم ثابتة نسبيا بـ 28%. سجلت سنة 1999 و سنة 2000، أعلى نسبة لمعدل البطالة حيث وصل إلى 29.3%، 29.5% على الترتيب.

الفترة الثانية 2001-2019

ساهمت البرامج التنموية التي أقرتها الجزائر في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي والمتمثلة في التوسع في الإنفاق العام في تحسن مستويات التشغيل خلال الفترة 2001-2019 فكان لها الأثر الايجابي على مستوى البطالة التي سجلت معدلات منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالفترة الأولى. حيث بلغت تعدادات الوظيفة العمومية إلى غاية 2019/12/31، 2160836 موظف وعون عمومي 1691828 و 469008 عون متعاقد³. تعد محاربة البطالة في الجزائر ضمن الأولويات الكبرى لبرامج عمل الحكومة، لاسيما في إطار سياسة الميزانية المنتهجة منذ 2001. فبتتبع معدلات البطالة منذ بداية الفترة الثانية نلاحظ أن معدل البطالة كان سنة 2001 في حدود 27.3% لكن تدرج تدريجيا إلى 25.7%، 23.7%، 17.7%، 15.3% خلال السنوات 2002 إلى 2005، وهذا التحسن راجع إلى المشاريع الضخمة التي أطلقتها الحكومة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 218

² نفس المرجع، ص 219

³ <http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp>, le 12/08/2020

كما كان للأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل (برامج تشغيل الشباب، جهاز الإدماج المهني للشباب)، و الأجهزة التي تديرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ... اليد في تخفيض معدلات البطالة. وانطلاقا من سنة 2006 حافظ معدل البطالة على قيمته التي تتراوح بين 11% و 10% الى غاية 2012. إن هبوط أسعار الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية دفع الحكومة لخفض الإنفاق العام بـ 9% سنة 2016 على أن ترفع نسبة الخفض خلال السنوات اللاحقة، ونتيجة لتسجيل عجز قياسي للميزانية العامة نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، كما قدر العجز التجاري نحو 13.5 مليار وقرار الحكومة تجميد التوظيف خلال السنوات 2017، 2018، 2019،¹ فان معدل البطالة خلال السنوات المذكورة سابقا بلغ 11.7%، 11.7%، 11.4% على التوالي مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنوات 2014 بـ 10.6% في حين كان أدنى معدل للبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة بـ 9.8% سنة 2013،

المطلب الثالث: دور الإنفاق العام في المحافظة على توازن ميزان المدفوعات

في نهاية التسعينات، كانت الحكومة لا تزال مستمرة في سياستها الاقتصادية الليبرالية، وفقا لاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية، لكن تراكم احتياطات النقد الأجنبي بشكل متزايد، بعد تحسن سعر النفط من عام 2000 دفع السلطة تدريجيا لاختيار التوسع في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية².

1- تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية: عرف الميزان التجاري الجزائري تباين بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة، حيث أهم ما ميز السنوات الأولى 1990-1993 هو تحرير التدريجي للتجارة

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49

²Chaoua derradji, l'entreprise publique nationale industrielle et sa contribution dans la croissance économique en Algérie durant la période 1989-2018, revue namaa pour l'économie et le commerce Algérie volume 05, numéro 01 juin 2021,p335

الخارجية وتراجع ادارة الدولة، بالإضافة لمساهمة وممارسة القطاع الخاص لوظيفة التصدير والاستيراد، كما كان لقطاع المحروقات الأثر البالغ في زيادة قيمة الصادرات مما انعكس إيجابا على رصيد الميزان التجاري.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد قامت الجزائر بتسخير جملة من الإمكانيات الداعمة بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمكينها من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحساسة، رغبة منها في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، لما لذلك من أهمية كبيرة في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وشملت هذه الإجراءات دعم الاستثمار عن طريق الإعانات المالية والإعفاءات الجبائية.

الجدول رقم 3-24 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة 1992-2017

السنوات	الجزائر	الدول المتقدمة		الدول النامية		العالم
		القيمة مليون دولار	% بالنسبة للعالم	القيمة مليون دولار	% بالنسبة للعالم	
متوسط الفترة (1999-1992)	134	0.03	292694	69.46	128678	30.54
متوسط الفترة (2010-2000)	1491	0.13	729863	65.64	382009	34.36
2011	2580	0.17	824293	54.52	687511	45.48
2012	1499	0.10	856979	56.09	670998	43.91
2013	1684	0.12	684260	50.35	674658	49.65
2014	1507	0.12	563330	44.46	703780	55.54
2015	-584	-0.03	984105	56.67	752329	43.33
2016	1546	0.09	1032373	61.51	646030	38.49
2017	1203	0.08	712383	51.51	670658	48.49

المصدر: خيرة بن قطيب، حكيم شبوطي، دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017،

مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 1 ص 346

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سجل معدلات متدنية جدا خصوصا خلال مرحلة تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الممتدة من 1992-1999،

حيث بلغت نسبة 0.03% خلال متوسط الفترة بالنسبة للعالم بقيمة 134 مليون دولار، مما يجعلها نسبة مقارنة للصفر مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لباقي دول العالم، بسبب الضبابية وعدم وضوح السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال تلك الفترة، كما كان تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. كما كان لتأزم الوضع الأمني في الجزائر الأثر الكبير لعدم توافد المستثمرين الأجانب. في حين كانت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي خلال متوسط الفترة 2000-2010، بنسبة 0.13% بالنسبة للعالم، حيث تضمنت هذه الفترة برنامجين للإنعاش الاقتصادي، مما رفع نسبة التدفق حيث تم الاتفاق مع العديد من المؤسسات الأجنبية في إطار المناقصات الدولية لإنجاز العديد من الهياكل القاعدية على غرار المؤسسات الصينية والتركية والبرتغالية والفرنسية... إن الفترة الممتدة بين 2011-2017 كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل:

مر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى التي تضمنت إصلاحات اقتصادية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي أين شهد الإنفاق العام شكل من أشكال الانكماش أي شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات أثرت على مستوى معيشة المواطن كما كان للزمة الأمنية الأثر القوي في عدم قدرة الاقتصاد الوطني تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية، في خضم هذه العراقيل لا يجب أن ننوه بأن وطأة المديونية الخارجية كانت تثقل كاهل الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى تبني سياسة الخصخصة وتسريح العمل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة. أما المرحلة الثانية أين شهد الإنفاق العام انتعاش وتوسع بسبب المداخيل المالية الناتجة عن تحسن أسعار النفط، أين شهدت أهم الأهداف السياسية الاقتصادية تحسن في قيمها، حيث تحسنت معدلات البطالة بسبب التوسع في الاستثمارات العمومية، أما معدلات النمو فقد كانت مقبولة لكنها مظللة لأنها مرتبطة بالمحروقات، أما التضخم فقد سجل معدلات مقبولة خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع: قياس أثر السياسة الانفاقية على أهداف السياسات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

للإجابة عن التساؤلات الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تتعلق بشكل محوري حول قياس أثر الإنفاق العام على أهداف السياسات الاقتصادية الأربعة والممثلة بالزوايا الأربعة للمربع السحري كالدور (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، رصيد ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: (1990 - 2019)، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية أين يشتمل المبحث الأول على عرض الخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة، في حين المبحثين المواليين تم التركيز من خلالهما على تقدير نماذج قياسية خاصة بدراسة أثر السياسة الاتفاقية على كل متغيرين من المتغيرات التابعة على حدى، وبالتالي يمكن تقسيم الفصل التطبيقي على النحو التالي:

المبحث الأول: الخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة؛

المبحث الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على كل من معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات؛

المبحث الثالث: قياس أثر الإنفاق العام على كل من معدلات التضخم والبطالة.

المبحث الأول: الخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى توضيح مختلف الخصائص الإحصائية للبيانات المدرجة في الدراسة، وقبل ذلك سيتم توضيح الطريقة المتبعة في تقسيم نماذج الدراسة بناءً على كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة

1- منهجية الدراسة

تم الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة غير الخطية (NARDL)، والتي توفر إمكانية تتبع وتحليل أثر الصدمات في المتغيرات المفسرة لأي نموذج قياسي سواءً الموجبة أو السالبة وانتقالها إلى المتغير أو المتغيرات التابعة، وهو الأمر الذي يشكل أكبر قصور في النماذج الخطية التي تفترض تناظرية العلاقة الخطية بين المتغيرات الاقتصادية وهو أمر بعيد عن الواقع في أغلب الأحيان، وبالتالي فنماذج (NARDL) تتيح قياس أثر سياسة الإنفاق العام سواء تعلق الأمر بالآثار السالبة أو الموجبة وانتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي ما يمكننا الوصول إلى نتائج موضوعية وأكثر دقة مقارنة باستخدام النماذج الخطية.

ونظرا لحجم موضوع الدراسة والذي يتطلب تطبيق مجموعة من النماذج لدراسة أثر سياسة الإنفاق على كل زاوية من زوايا المربع السحري لكالدور كلا على حدا، ومن أجل التحليل المفصل لأثر سياسة الإنفاق على أهم أهداف السياسة الاقتصادية (متغيرات تابعة)، تم تقدير مجموعة من النماذج القياسية بشكل منفصل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1) : تقسيم نماذج الدراسة

النموذج	الوصف	النموذج القياسي
الأول	دراسة أثر سياسة الإنفاق العام (G) على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر.	NARDL
الثاني	دراسة أثر سياسة الإنفاق العام (G) على ميزان المدفوعات (BP). في الجزائر.	NARDL
الثالث	دراسة أثر سياسة الإنفاق العام (G) على معدل التضخم (INF) في الجزائر.	NARDL
الرابع	دراسة أثر سياسة الإنفاق العام (G) على معدل البطالة (UNM) في الجزائر.	NARDL

المصدر: من إعداد الطالب

1-1-1-متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها أساساً بناءً على الأدبيات التطبيقية التي تناولت

موضوع البحث، بالإضافة إلى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1990-2019)، ويمكن

تعريف كل متغير مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

1-1-1-المتغيرات التابعة: نظراً لخصوصية الدراسة والتي تقيس تأثر كل من معدلات البطالة

والتضخم، بالإضافة إلى معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات بسياسة الإنفاق العام،

وبالتالي وجود أربعة متغيرات تابعة يمكن تعريفها كما يلي:

1-1-1-1-معدل البطالة (%): تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل

ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.

1-1-1-2-معدل التضخم (% سنوياً): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير

السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات

التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، كل لسنة مثلاً.

1-1-3- نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPG) (% سنوياً) : هو معدل

لنسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

1-1-4- رصيد ميزان المدفوعات نسبة إلى الناتج (BP): المعروف أيضاً بميزان المدفوعات

الدولية بالنسبة لبلد ما هو سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان البلد وبقية العالم في فترة معينة من الزمن (ربع سنة مثلاً). تتم هذه المعاملات من قبل الأفراد والشركات والهيئات الحكومية، وبالتالي يشمل ميزان المدفوعات جميع المعاملات الخارجية المرئية وغير المرئية لبلد ما. إنها مسألة هامة ينبغي دراستها، لا سيما في مجال الإدارة المالية الدولية، وذلك لعدة أسباب. وهو خلاصة للعمليات المالية التي تتم، خلال فترة معينة من الزمن، بين بلد ما و مختلف البلدان الأجنبية.¹

1-1-2- المتغير المستقل

• إجمالي الإنفاق العام (% من إجمالي الناتج المحلي) (G): إجمالي الإنفاق القومي

(الاستيعاب المحلي سابقاً) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك

¹ ميزان المدفوعات

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D8%A7%D8%AA

تاريخ الاطلاع: 2020/03/13، 9%84%D9%85%D8%AF% 88%A7%D8%AA

(الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً)

وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً).¹

فيما يخص الوحدات الخاصة بمتغيرات ومصادر البيانات فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها.

نوع المتغير	المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
تابع	INF	نسبة مئوية	صندوق النقد الدولي
	UNM	نسبة مئوية	صندوق النقد الدولي
	GDPPG	نسبة مئوية	البنك الدولي
	BP	نسبة إلى الناتج	صندوق النقد الدولي
مستقل	G	نسبة إلى الناتج	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالب

لقد تم الاعتماد على الهيئات الدولية الرسمية في جمع البيانات المعتمدة في الدراسة وذلك لتضارب الإحصائيات الصادرة من الهيئات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من بين أكثر المصادر شيوعاً واستخداماً في الأدبيات التطبيقية من قبل الباحثين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يجعلها أكثر دقة وموثوقية، فيما يخص متغيري ميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي فقد تم قسمتهما على الناتج المحلي الإجمالي لإزالة أثر التضخم من هذه المتغيرات وبالتالي الحصول على قيم حقيقية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة بهدف خلق نوع من التجانس بين المتغيرات وتصغير التباينات بين مشاهدات هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى قياس المرونات بشكل أكثر دقة.

¹قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>، تاريخ الاطلاع:

المطلب الثاني: توصيف نماذج الدراسة:

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سياسات الإنفاق العام وانتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل كلي أو جزئي، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد المتغيرات المدرجة في الدراسة تم ذكرها في المقدمة:

وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة، قمنا بمحاولة توصيف مجموعة من النماذج القياسية التي تتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري؛

1-النموذج الأول: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير الطويل لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

$$LNGDPPG = f(LNG)$$

$$LNGDPPG = (LNG)$$

$$d(LNGDPPG_t)$$

$$\begin{aligned} &= \alpha + \rho LNGDPPG_{t-1} + (\beta^+ LNG^+_{t-1} + \beta^- LNG^-_{t-1}) \\ &+ \sum_{t=1}^p (\gamma_n * \Delta LNGDPPG_{t-j}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi^+_n * \Delta LNG^+_{t-j}) \\ &+ \sum_{t=0}^{q1} (\pi^-_n * \Delta LNG^-_{t-j}) + \mu_t \end{aligned}$$

حيث: (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير، (ρ) معامل تصحيح الخطأ وكل

من $(\beta^+ XLNG^+_{t-1} + \beta^- LNG^-_{t-1})$ الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل الطويل

للمتغيرات المستقلة في حين يمثل كل من $\sum_{t=0}^{q1} (\pi^+_n * \Delta LNG^+_{t-j}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi^-_n * \Delta LNG^-_{t-j})$

الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل الطويل في حجم الإنفاق العام نسبة إلى الناتج

المحلي الإجمالي و $(n; 1..... j)$ درجة تأخير النموذج و $(t : 1...T)$ يمثل الزمن، و μ_t تمثل

حد الخطأ العشوائي الذي يعتبر تشويشا أيضا.

وللتوضيح أكثرتم عرض الصيغة الرياضية للنموذج الأول وتقادي التكرار في باقي النماذج:

2-النموذج الثاني: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد ميزان المدفوعات في الأجلين القصير الطويل لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

$$LNBP = f(LNG)$$

$$LNBP = (LNG)$$

$$d(LNBP_t) = \alpha + \rho LNBP_{t-1} + (\beta^+ LNG^+_{t-1} + \beta^- LNG^-_{t-1}) + \sum_{n=1}^p (\gamma_n * \Delta LNBP_{t-j}) + \sum_{n=0}^{q1} (\pi^+_n * \Delta LNG^+_{t-j}) + \sum_{n=0}^{q1} (\pi^-_n * \Delta LNG^-_{t-j}) + \mu_t$$

3-النموذج الثالث: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الأجلين القصير الطويل لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

$$LNINF = f(LNG)$$

$$LNINF = (LNG)$$

$$d(LNINF_t) = \alpha + \rho LNINF_{t-1} + (\beta^+ LNG^+_{t-1} + \beta^- LNG^-_{t-1}) + \sum_{n=1}^p (\gamma_n * \Delta LNINF_{t-j}) + \sum_{n=0}^{q1} (\pi^+_n * \Delta LNG^+_{t-j}) + \sum_{n=0}^{q1} (\pi^-_n * \Delta LNG^-_{t-j}) + \mu_t$$

4-النموذج الرابع: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في الأجلين القصير الطويل لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

$$LNINF = f(LNG)$$

$$LNINF = (LNG)$$

$$d(LNINF_t) = \alpha + \rho LNINF_{t-1} + (\beta^+ LNG^+_{t-1} + \beta^- LNG^-_{t-1}) \\ + \sum_{t=1}^p (\gamma_n * \Delta LNINF_{t-j}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi^+_n * \Delta LNG^+_{t-j}) \\ + \sum_{t=0}^{q1} (\pi^-_n * \Delta LNG^-_{t-j}) + \mu_t$$

المطلب الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

1- خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة، تم حساب

مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	G	BP	GDPPG	INF	UNM
Mean	94.64826	3.8298	0.885447	8.558267	18.16837
Median	94.55541	2.6395	1.253182	4.642	16.4605
Maximum	114.1807	24.738	5.840908	31.7	29.496
Minimum	73.10863	-16.542	-4.250994	0.3	9.829
Std. Dev.	10.90346	11.1823	2.294615	9.302169	7.453356
Skewness	-0.168238	0.014028	-0.236649	1.536363	0.268442
Kurtosis	2.274907	2.347593	3.05691	3.841428	1.406714
Jarque-Bera	0.79872	0.533027	0.284063	12.68706	3.533506
Probability	0.670749	0.766046	0.867594	0.001758	0.170887
Sum	2839.448	114.894	26.5634	256.748	545.051
Sum Sq. Dev.	3447.68	3626.271	152.6925	2509.38	1611.023
Observations	30	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

باستقراء أرقام الجدول أعلاه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق العام (G) (94.64%)، وبالنسبة لرصيد ميزان

المدفوعات نسبة إلى الناتج (BP) فقد بلغ (3.82%)، أما الأوساط الحسابية لكل من (نمو نصيب

الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPG)، معدل التضخم (INF) ومعدل البطالة (UNM)) فقد بلغت على التوالي (0.88%)، (8.55%) و (18.16%)

تم تسجيل أعلى قيمة في إجمالي الإنفاق العام (114.18%) سنة 2016، أما أدنى قيمته (73.10%) في سنة 2006

من جهة أخرى فقد بلغ رصيد ميزان المدفوعات نسبة إلى الناتج ذروته بقيمة (24.73) في سنة (2006)، وسجلت أدنى قيمة لهذا الأخير (-16.54) في سنة (2016) حيث تميزت هذه السنة بضائقة مالية امتدت الى تبني الجزائر التمويل غير التقليدي للحصول على مصادر تمويل جديدة في ظل انخفاض أسعار النفط، كما قامت بإصدار سندات للاكتتاب من طرف الجمهور.

بلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ذروته (5.84%) في (2003)، هذا راجع لأثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والمبالغ المخصصة لهذا البرنامج، وأدنى قيمة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (-4.25%) سجل سنة (1993)، حيث امتزت هذه السنة بضغط المديونية الخارجية و مشروطة صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مخلفات الأزمة الأمنية .

سجلت أعلى قيمة لمعدل التضخم (31.7%) في سنة (1993) هذا نتيجة التخفيض التدريجي للدينار الجزائري ، وأدنى قيمة له (0.3%) والتي ثبتت سنة (2000).

كما تم تسجيل أعلى قيمة لمعدل البطالة (29.49) في سنة (2000) هذا نتيجة لمخلفات الإصلاحات الاقتصادية المدعمة والذاتية التي تمخض عنها غلق العديد من المؤسسات وتسريح العمال، وأدنى قيمة له (9.82) في الفصل سنة (2013) المتزامن مع نهاية برنامج توظيف النمو 2010-2014 حيث شهدت القطاعات الحيوية في الجزائر انتعاش لا مثيل له بالإضافة إلى جاهزية المرافق المنجزة، التي استوجب توظيف كم هائل من العمالة.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن قيم الانحراف المعياري الخاصة بغالبية المتغيرات الممتدة في الدراسة تعتبر منخفضة نسبيا وهو ما يدل على عدم وجود تشتت كبير في مشاهدات أغلب المتغيرات خلال فترة الدراسة في حين سجلت متغيرات أخرى انحرافات مرتفعة ويمكن تفسير ذلك باختلاف الوحدات المعتمدة في الدراسة، ولضمان تجانس البيانات تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة، فيما يخص المتغيرات التي تضم قيما سالبة فقد تم تحديد أكبر قيمة سالبة (قيم مطلقة) في هذه المتغيرات وإضافة قيمة موجبة ثابتة أكبر منها بالقيم المطلقة وبالتالي ضمان نفس التغيرات في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى إمكانية إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاهدات بالنسبة لكل نموذج يحدده معيار مدى توفر البيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية في الجزائر.

2- معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة.

لوضع تصور مبدئي حول العلاقة بين الإنفاق العام وكل زاوية من زوايا مربع تم إعداد مصفوفة الارتباط تبين متغيرات الدراسة الخاصة بالجزائر خلال الفترة 1990-2019.

الجدول رقم (4-4): معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة

	G	BP	GDPPG	INF	UNM
G	1	-0.98262525	-0.4019634	0.29456408	-0.16346964
BP	-0.98262525	1	0.31629143	-0.22415263	0.13316069
GDPPG	-0.4019634	0.31629143	1	-0.49726051	0.12912916
INF	0.29456408	-0.22415263	-0.49726051	1	0.34099266
UNM	-0.16346964	0.13316069	0.12912916	0.34099266	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (EViews12)

3-دراسة استقرارية المتغيرات

في هذه المرحلة سيتم محاولة تحديد الدرجة التي تستقر بها السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ونظرا لتشابه الفترات الزمنية المعتمدة في النماذج الأربعة للدراسة، سيتم إجراء اختبارات الاستقرارية الخاصة بمتغيرات كل نموذج بشكل إجمالي مع بقية النماذج، وكما تم الإشارة مسبقا حول الأهمية البالغة التي تعني بها استقرارية السلاسل الزمنية في تحديد المنهجية أو النموذج القياسي الذي يمكن من خلاله قياس الأثر ودراسة العلاقات المتشابكة بين متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام؛ فعلى سبيل المثال نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) ونماذج (NARDL) كحالة خاصة منها نفترض أن السلاسل الزمنية لمتغيرات أي نموذج تكون مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو أن تكون مزيجا بين المستوى والفرق الأول، ووجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية يعني إلغاء إمكانية استخدام هذا النموذج في التقدير وفق منهجيته.

وبالتالي فاختبارات الاستقرارية تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تشخيص المنهجية القياسية التي تتوافق وخصائص بيانات كل نموذج بشكل عام وتمتاز أي سلسلة زمنية بخاصية الاستقرار في حالة عدم احتواءها على جذر أحادي (UNIT ROOT) ومن أبرز الاختبارات الشائعة الاستخدام في الأدبيات التطبيقية في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختبارين شائعي الاستخدام وهما :

- (ADF): اختبار ديكي فولر المطور.
- (PP): اختبار فيليبس وبيرون.

ويعتمد الاختبارين عن نفس الفرضيات:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \text{عدم استقرار السلسلة الزمنية (وجود جذور أحادي)} \\ H_1: \text{السلسلة الزمنية المستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{array} \right\}$$

يتبع الاختبارين توزيع (Mackinnon 1996) ويتم الحكم على نتائج الاختبارين بمقارنة القيم

المحسوبة لهما مع القيم الجدولية عند مستوى الدلالة (5%) ويمكن الاستدلال على النتيجة أيضا في

النماذج الثلاث على الاختبارين بالاعتماد على القيم الاحتمالية حيث تكون السلسلة الزمنية لأي متغير

مستقرة إذا كانت القيم الاحتمالية للاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05) .

نتائج الاختبارات (P-P ; ADF) في النماذج الثلاث الخاصة بهذه الاختبارات (في وجود

قاطع وفي وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك عند المستوى الفارق الاول

موضحة في الجداول الموالية:

3-1- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى:

فيما يلي اختبارات الاستقرار لمتغير إجمالي الإنفاق العام والمتغيرات المتابعة المعبرة عن

أهداف السياسات الاقتصادية عند المستوى I_0 موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-5) : اختبارات الاستقرار عند المستوى

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
	AtLevel					
		LNG	LNBP	LNGDPPG	LNINF	LNUNM
في وجود قاطع	t-Statistic	-1.7969	-1.9523	-3.0246	-2.3237	-0.7579
	Prob.	0.3745	0.3051	0.0443	0.1717	0.816
		n0	n0	**	n0	n0
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.794	-2.1338	-3.165	-2.8244	-1.9285
	Prob.	0.6815	0.5065	0.1111	0.2004	0.6141
		n0	n0	n0	n0	n0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	0.1083	-0.7789	-0.8267	-1.3072	-0.7919
	Prob.	0.7092	0.37	0.3491	0.1722	0.3642
		n0	n0	n0	n0	n0
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						

	AtLevel					
		LNG	LNBP	LNGDPPG	LNINF	LNUNM
في وجود قاطع	t-Statistic	-1.7214	-1.9145	-2.5681	-2.369	-0.3715
	Prob.	0.4104	0.3213	0.1113	0.1588	0.9015
		n0	n0	n0	n0	n0
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.8696	-2.8462	-3.1402	-	-3.3249
	Prob.	0.6441	0.1939	0.1162	2.7257	0.0862
		n0	n0	n0	n0	*
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	0.0704	-0.898	-0.2335	-1.485	-1.0423
	Prob.	0.6973	0.3187	0.5931	0.1261	0.2609
		n0	n0	n0	n0	n0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

بلغت القيم الاحصائية ل (t-Statistic) الخاصة باختبار PP لمتغير الانفاق العام LNG في النماذج الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام) على التوالي $T_{Stat} = (-1.796, -1.794, 0.180)$ وهي كلها أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% على اعتبار أن القيم الاحتمالية الخاصة بها على التوالي بلغت $PROPT_{STAT} = (0.37, 0.68, 0.70)$ وهي كلها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي يمكن الحكم جزماً بعدم استقرارية هذا المتغير عند المستوى، وبشكل عام من خلال نتائج اختباري (ADF - PP) فيمكن الحكم بعدم استقرارية جميع المتغيرات الخاصة بنماذج الدراسة عند المستوى وذلك في النماذج الثلاث للاختبارين (بوجود قاطع ، وجود قاطع واتجاه عام وفي عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية لاختباري فيلبس بيرون وديكي فيلر الخاصة بكل متغيرات الدراسة القيمة الاحتمالية الحرجة (0.05)، وبالتالي تم قبول فرضية العدم بالنسبة لكل المتغيرات في كل نماذج الاختبارين والتي تنص على احتواء هذه الأخيرة على جذر أحادي باستثناء أن اختبار (ADF) أظهر أن السلسلة الزمنية لمتغير البطالة مستقرة عند المستوى وفي النماذج الثلاث للاختبار، على اختبار أن القيم الاحتمالية لهذا الأخير أقل من القيمة الحرجة (0.05).

3-2- اختبارات الاستقرار عند الفرق الأول:

بعد اجراء الفروقات الأولى لمتغيرات الدراسة وإعادة الاختبار بالاعتماد على نفس الاختبارات

(ADF و PP) تم التوصل إلى النتائج التالية :

الجدول رقم (4-6) : اختبار استقرارية عند الفرق الأول.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
	At First Difference					
		d(LNG)	d(LNBP)	d(LNGDPPG)	d(LNINF)	d(LNUNM)
في وجود قاطع	t-Statistic	-5.3763	-6.1278	-10.2276	-7.7482	-4.1352
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0034
		***	***	***	***	***
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-6.3744	-6.4024	-28.522	-7.6171	-4.1122
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000	0.0161
		***	***	***	***	**
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.467	-5.5367	-10.2632	-7.9191	-4.0898
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
	At First Difference					
		d(LNG)	d(LNBP)	d(LNGDPPG)	d(LNINF)	d(LNUNM)
في وجود قاطع	t-Statistic	-5.255	-5.1881	-9.082	-7.7482	-4.0139
	Prob.	0.0002	0.0003	0.0000	0.0000	0.0046
		***	***	***	***	***
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.2112	-3.8143	-9.3264	-7.6171	-3.9701
	Prob.	0.0012	0.0327	0.0000	0.0000	0.022
		***	**	***	***	**
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.342	-5.2618	-9.2165	-7.8125	-3.9561
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12.

بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى يمكن رفض فرضية العدم لاختباري فيليبس بيرون و

ADF بالنسبة لكل المتغيرات المدرجة في الدراسة وفي النماذج الثلاث (في وجود قاطع واتجاه عام، في

وجود قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، على اعتبار أن القيم الجدولية بالنسبة لاختباري فيليبس

بيرون و ADF في كل النماذج أقل من القيم المحسوبة لكل متغيرات الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية التي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05).

وكننتيجة عامة فكل المتغيرات المدرجة في الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يلخص نتائج دراسة الاستقرار بالنسبة لكل المتغيرات المدرجة في الدراسة:

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبارات الإستقرارية

المتغير	درجة التكامل
LNG	1
LNPP	1
LNGDPPG	1
LNINF	1
LNUNM	1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج اختبارات الاستقرار.

من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I_1) الأمر الذي يتيح حسب (Pessiran and Shin ; 2001) إمكانية وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة، وبعبارة أخرى احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدرجة في كل نموذج من نماذج الدراسة، كما يمكن أن نستخلص أيضا من خلال الاختبارات الاستقرارية بشكل أولي، إمكانية تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الغير خطية، فمن أهم فرضياته وهي أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما، وبالتالي سيتم تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة غير الخطية بعد التأكد من وجود علاقات التكامل المشترك في كل نموذج على حدى بالاعتماد على اختبار الحدود.

المبحث الثاني: قياس أثر السياسة الإنفاقية على كل من معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات

في هذا المبحث سيتم تقدير نموذجين مستقلين وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة وغير خطية (NARDL) من خلال قياس أثر تغيرات الإنفاق العام على كل من معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة وبشكل منفرد، وقبل ذلك سيتم اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين كل متغير من متغيرات السياسة الاقتصادية المذكور سلفاً والإنفاق العام، بالاعتماد على اختبار الحدود وتطابق الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ، بالإضافة إلى التحقق من خلو كل نموذج من النماذج المقدرّة من مشاكل القياس الكلاسيكية (الارتباط الذاتي في الأخطاء، عدم تبيان التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير)، ثم تحليل أثر الصدمات السالبة والموجبة في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات وكذا اختبار العلاقة التناظرية بين هذه المتغيرات.

المطلب الأول: قياس أثر سياسة الإنفاق على معدلات النمو الاقتصادي:

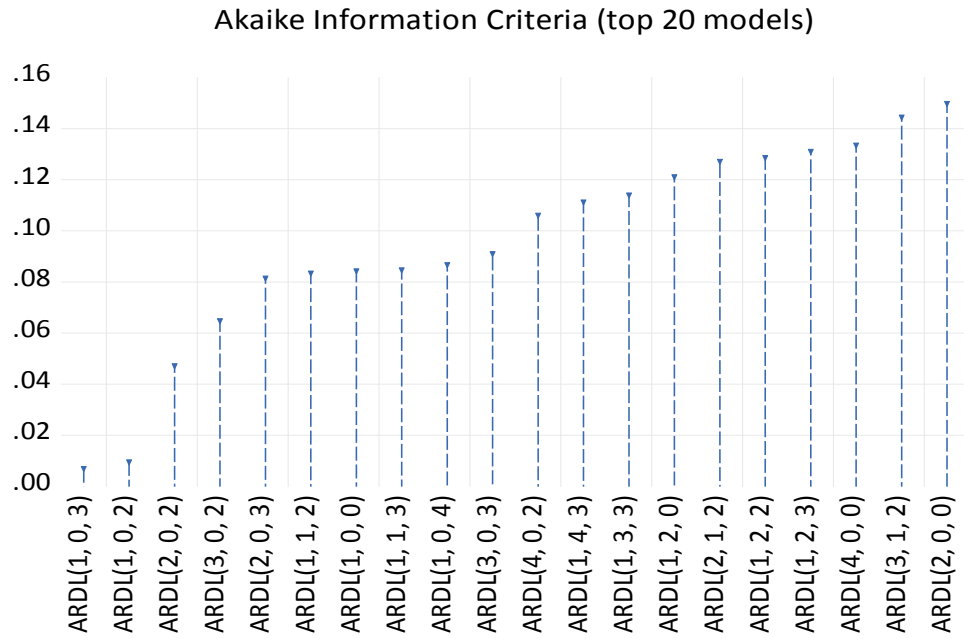
سيتم التركيز من خلال هذا المطلب على قياس وتحليل أثر التغيرات التي تطرأ على حجم الانفاق العام في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وذلك من خلال اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل كمرحلة أولى ثم التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر ودراسة مدى تناظرية العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر كمرحلة أخيرة.

1- اختبار التكامل المشترك للإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي:

من أهم الافتراضات تطبيق نماذج NARDL وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهو ما سيتم التحقق منه من خلال اختبار الحدود وتحقيق شروط معلمة

تصحيح الخطأ، وقب ذلك يم تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيري النموذج محل البحث بالاعتماد على تصغير قيمة معيار (AIK) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): قيمة معيار (AIK) لأفضل 20 نموذج مقدر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12

إن تحديد درجة تأخير كل متغير من متغيرات الدراسة بالنسبة لنموذج الدراسة يتم بطريقة أوتوماتيكية والتي توفرها الإصدارات الحديثة من البرامج القياسية بالاعتماد على تصغير قيم معايير المفاضلة وفي حالة النموذج الذي بين أيدينا، فقد تم تأخير المتغير التابع بفترة زمنية واحدة، أما المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الصدمات الموجبة والسالبة في حجم الانفاق العام وقد أخرجت (0,3) على التوالي كما هي مرتبة في الجدول الموالي والذي يظهر تقدير معادلة التكامل المشترك بشكل مفصل.

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين حجم الانفاق العام المدرجة في الدراسة ومعدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على اختبار الحدود وتطابق الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ، بالإضافة الى تحديد درجة التأخير المثلى في كل

متغير من متغيرات النموذج، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك الخاصة بالنموذج الأول:

الجدول رقم (4-8) : اختبارات التكامل المشترك بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في النموذج الأول

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNGDPPG)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.163722	0.180985	6.429949	0
LNGDPPG(-1)*	-0.539237	0.113573	-4.74792	0.0001
LNG_POS**	-0.18717	0.560021	-0.334219	0.7419
LNG_NEG(-1)	0.166771	0.624562	0.267021	0.7923
D(LNG_NEG)	-0.537937	1.289395	-0.417201	0.6812
D(LNG_NEG(-1))	1.997007	1.237623	1.613582	0.1231
D(LNG_NEG(-2))	-2.094265	1.247656	-1.67856	0.1096
EC = LNGDPPG - (-0.3471*LNG_POS + 0.3093*LNG_NEG + 2.1581)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
FiniteSample: n=30				
F-statistic	11.2492	10%	2.915	3.695
k	2	5%	3.538	4.428
ActualSample Size	26	1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

كما أسلفنا الذكر سيتم اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام ومعدلات النمو

الاقتصادي بالاعتماد على كل من شروط معامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود

2-معامل تصحيح الخطأ:

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.53) أي أنه يحقق الشرط الكافي (سالبيه معامل

تصحيح الخطأ) والتي تمثل قوة الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بين

متغيرات النموذج محل الدراسة، كما أنه يحقق الشرط الكافي باعتباره دال من الناحية الإحصائية لأن

القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت الخاصة بمعلمة تصحيح الخطأ $Prop - T_{stat}$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن في الأجل الطويل هي $\frac{1}{0.53} = 1.8867$ بالتقريب سنة وعشرة أشهر.

3- اختبار الحدود (Bond Test):

بلغت قيمة إحصائية ($F_{stat} = 11.24$) وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا المعدل من طرف (Pessiran And Shin) على التوالي (4.42 ، 3.53) عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن الجزم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود (Bond test).

4- تقدير النموذج الأول:

في هذا المطلب سيتم تقدير نموذج ديناميكي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (NARDL) من خلال قياس أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (4-9): تقدير النموذج الأول وفق منهجية (NARDL)

Dependent Variable: LNGDPPG				
Method: ARDL				
Number of modelsevaluated: 100				
Selected Model: ARDL(1, 0, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDPPG(-1)	0.460763	0.113573	4.056973	0.0007
LNG_POS	-0.18717	0.560021	-0.334219	0.7419
LNG_NEG	-0.537937	1.289395	-0.417201	0.6812
LNG_NEG(-1)	2.701715	1.579194	1.710819	0.1034
LNG_NEG(-2)	-4.091272	1.571523	-2.60338	0.0175
LNG_NEG(-3)	2.094265	1.247656	1.67856	0.1096
C	1.163722	0.180985	6.429949	0
R-squared	0.618501	Meandependent var		1.809542

Adjusted R-squared	0.498027	S.D. dependent var	0.337287
S.E. of regression	0.238968	Akaike info criterion	0.199831
Sumsquaredresid	1.08501	Schwarz criterion	0.53855
Log likelihood	4.402194	Hannan-Quinn criter.	0.29737
F-statistic	5.133914	Durbin-Watson stat	2.464378
Prob(F-statistic)	0.002744		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

الجدول أعلاه يوضح تقدير نموذج الدراسة وفق التأخيرات المثلث كما أسلفنا الذكر وباستخدام

طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وفي المراحل التالية سيتم تحليل النموذج من الناحيتين

الإحصائية والقياسية.

4- التحليل الإحصائي للنموذج:

في هذه النقطة سيتم اختبار وجود مشاكل القياس الكلاسيكية في نموذج الدراسة وتحليل

المعنوية الكلية والجزئية للنموذج ومدى جودة توفيقه حسب كل اختبار موافق.

أ- اختبارات مشاكل القياس:

الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من خلو نماذج الدراسة من مختلف مشاكل القياس، والتي

تتسبب في الحصول على مقدرات زائفة ومتحيزة لمعلمات النماذج، وبالتالي الوصول إلى نتائج

مضللة، بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنماذج (NARDL) المقدرة باستخدام اختبار

(CUSUM)، ونتائج هذه الاختبارات ملخصة في الجداول والأشكال التالية:

الجدول رقم (4-10): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لخاصة بالنموذج الأول

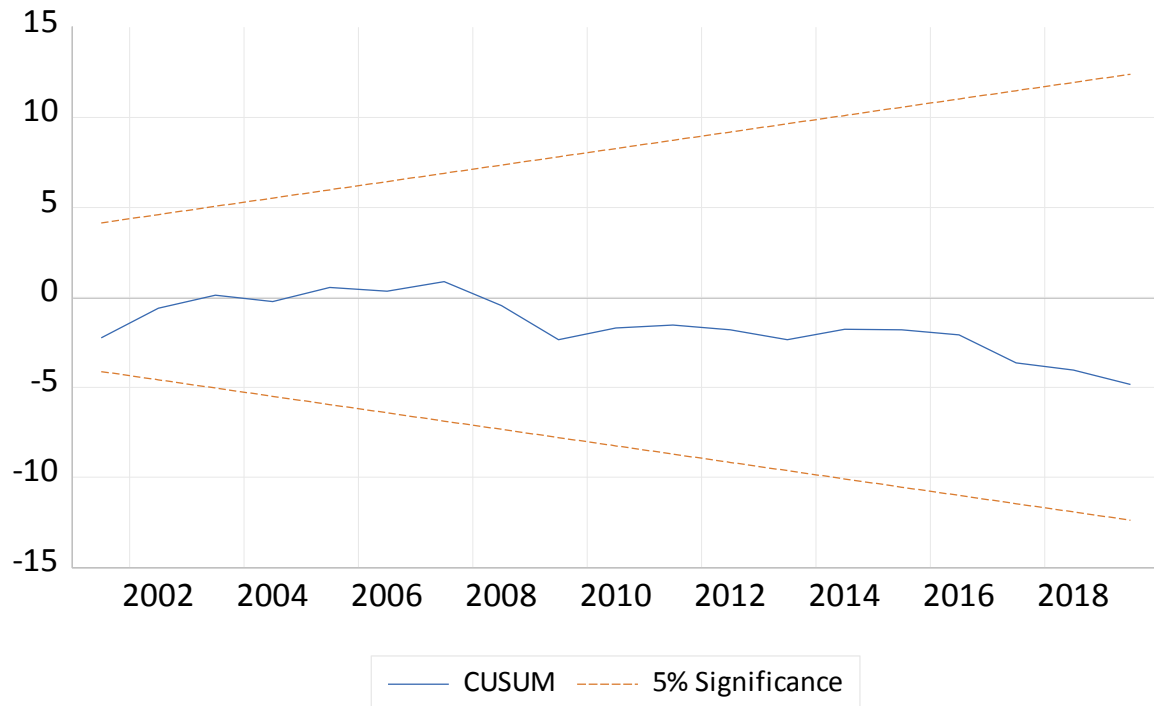
النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الفرعي الأول	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:	3.355270	0.1868
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.093657	0.7596
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque–berra	0.4453	0.8005

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

ترتكز الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه على فرضيات متشابهة الى حد ما حيث أن فرضية عدم تنص على عدم وجود المشكلة سواء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو عدم ثبات تباينات الأخطاء خلال فترة الدراسة أو أن بواقي تقدير كل نموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ومن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لاختباري عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH) واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) بلغت على التوالي (0.18, 0.75) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية عدم النسبة للاختبارين سالف الذكر أي يمكن القول بأن النماذج المقدره محل الدراسة لا تعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباين.

فيما يخص إحصائية (jarque–berra) فقد بلغت قيمتها (0.44) وكانت دالة من الناحية الإحصائية لأن قيمتها الاحتمالية (0.80) وهي أيضا أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبعبارة أخرى فبواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي أيضا، وبناءً على ما تقدم فالنموذج محل الدراسة لا يعاني من أي مشكل من مشاكل القياس الكلاسيكية وبالتالي فنتائج التقدير ذات جودة وكفاءة عاليتين و يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

الشكل رقم (4-2): نتائج اختبارات المجموع التراكمي الخاص بالنموذج الأول



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

من خلال الشكل أعلاه فيظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات نموذج الدراسة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة لهذا النموذج خلال فترة الدراسة.

ب-المعنوية الكلية للنموذج:

نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المعنوي بشكل كلي على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر $Prop - F_{Stat} = 0.00$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05).

ج-المعنوية الجزئية للنموذج:

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-9) فإن القيمة الاحتمالية للمعلمة المرتبطة بالصدمات الموجبة في الإنفاق العام (LNG_POS) أكبر من القيمة الحرجة (0.05) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي فالزيادة في النفقات العامة لم يكن لها أي أثر دال من الناحية

الإحصائية على معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن الصدمات السالبة (LNG_NEG) بإبطاء سنتين كان لها أثر سلبي ومعنوي من الناحية الإحصائية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية الخاصة بهذه المعلمة (0.01) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) الأمر الذي يؤكد معنوية هذا الأثر إحصائياً

د- جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.61$) وهي قيمة مرتفعة تؤكد على قدرة الإنفاق العام على التفسير التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي بصورة جيدة، حيث أن حجم الإنفاق العام يساهم في تفسير 61% من تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر، والنسبة المتبقية 39% تعود إلى عوامل أخرى ومتغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

5- التحليل الاقتصادي للنموذج:

سيتم التركيز في عملية التحليل الاقتصادي لنموذج الدراسة على المعلومات الدالة من الناحية الإحصائية فقط، واعتبار المتغيرات على غير معنوية لا تؤثر على المتغير التابع.

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بالصدمات السالبة في الإنفاق العام، بإبطاء سنتين إلى الأثر السلبي لهذا المتغير على معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن تراجع حجم النفقات العامة بنسبة 100% تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 4.09% وهي مرونة جد مرتفعة، تعكس أثر الإنفاق العام على معدلات النمو حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر كما ذكرنا سابقاً بقطاع المحروقات، فبتحسن أسعار البترول ينتعش الاقتصاد الجزائري مما يخلق زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والعكس عندما تنخفض أسعار البترول. اتضحت هذه الصورة من خلال بداية سنة 1990 بالإضافة إلى السنوات التي شهدت تدني أسعار النفط على غرار سنة 2016 .

من جهة ثانية فإن الصدمات الموجبة في حجم الإنفاق العام لم يكن لها أثر معنوي إحصائيا على معدلات النمو الاقتصادي.

6- تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية في النموذج الأول:

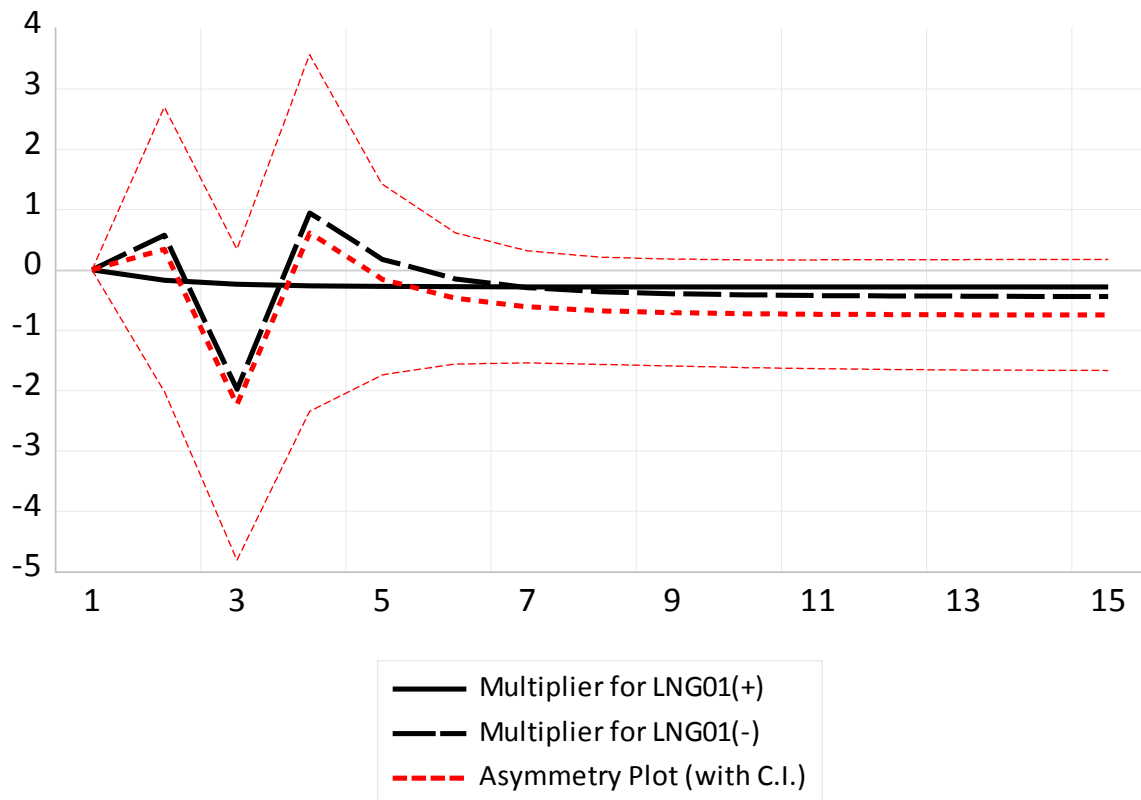
بعد التأكد من تحقق فرضيات نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة غير خطية في نموذج الدراسة لحالة الجزائر، وخلوها من مختلف مشاكل القياس، بالإضافة إلى استقرار المعلمات المقدرة لهذا النموذج، سيتم في هذه المرحلة تحليل أثر الصدمات المحتملة في حجم النفقات العامة وانتقالها إلى معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترات المستقبلية (15 سنة).

6-1- الصدمات في معدلات حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات النمو الاقتصادي:

من أهم خصائص النموذج القياسي المعتمد في الدراسة هي إمكانية تطبيق الصدمات الموجبة والسالبة في المتغيرات المستقلة ومقارنة انتقالها إلى المتغير التابع وهو ما يوضحه الشكل الموالي بالنسبة للصدمات في حجم الإنفاق العام.

من الجدير بالذكر أن الصدمات الاقتصادية تحتاج الى مدة زمنية معينة لتسجيل أثرها على المتغير التابع وبالتالي لا نلاحظ الأثر بشكل آني في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي)، حيث يظهر الأثر مع منتصف السنة الأولى وبداية السنة الثانية لحدوث الصدمة.

الشكل رقم (4-3): الصدمات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات النمو



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 12

بإحداث صدمة سالبة في حجم الإنفاق العام نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي، وبداية من السنة الثانية تسجل استجابة إيجابية ومحسوسة لمعدلات النمو الاقتصادي، ليعاود هذا الأخير الانخفاض مجدداً خلال السنة الثالثة مع تسجيل قيم سالبة، وفي نفس السنة عاود معدل النمو الارتفاع بشكل حاد في الأجل المتوسط، ليتجه نحو الاستقرار في الأجل الطويل.

بالنسبة للصدمات الموجبة في معدلات الإنفاق العام نلاحظ استجابة ضعيفة في الأجل

القصير والمتوسط لمعدلات النمو الاقتصادي مع انتهاء أثرها في الأجل الطويل

من الملاحظ أيضاً من الشكل أن أثر الصدمات السالبة والموجبة في حجم الإنفاق العام غير

متناظرة تماماً، فالجانب السالب من الإنفاق العام أثر بشكل حاد وسالبي إلى حد ما على معدلات

النمو الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط، في حين أن النمو الاقتصادي لم يعرف استجابة كبيرة للصدمات الموجبة في حجم الإنفاق العام.

المطلب الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق على رصيد ميزان المدفوعات

باعتقاد نفس المنهجية المتبعة في المبحث السابق سيتم قياس أثر الإنفاق العام على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة، من خلال اختبارات التكامل المشترك كمرحلة أولى، ثم التحقق من جودة القياس وتحليل العلاقة التناظرية بين الإنفاق العام ورصيد ميزان المدفوعات.

1- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الثاني

كما أسلفنا الذكر سيتم التأكد من توازن العلاقة في الأجل الطويل بين الإنفاق العام ورصيد ميزان المدفوعات من خلال التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ وسالبيته من جهة وتطبيق اختبار الحدود من جهة ثانية.

الجدول رقم (4-11) : اختبارات التكامل المشترك بين الإنفاق العام ورصيد ميزان المدفوعات

النموذج الثاني

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNBP)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.09247	0.45193	4.630073	0.0001
LNBP(-1)*	-0.775665	0.135358	-5.730464	0
LNG_POS**	-5.416271	1.13207	-4.784397	0.0001
LNG_NEG**	-4.613916	1.122656	-4.109822	0.0004
D(LNBP(-1))	0.346163	0.140397	2.465602	0.0216
EC = LNBP - (-6.9827*LNG_POS -5.9483*LNG_NEG + 2.6976)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.787761		FiniteSample: n=30	

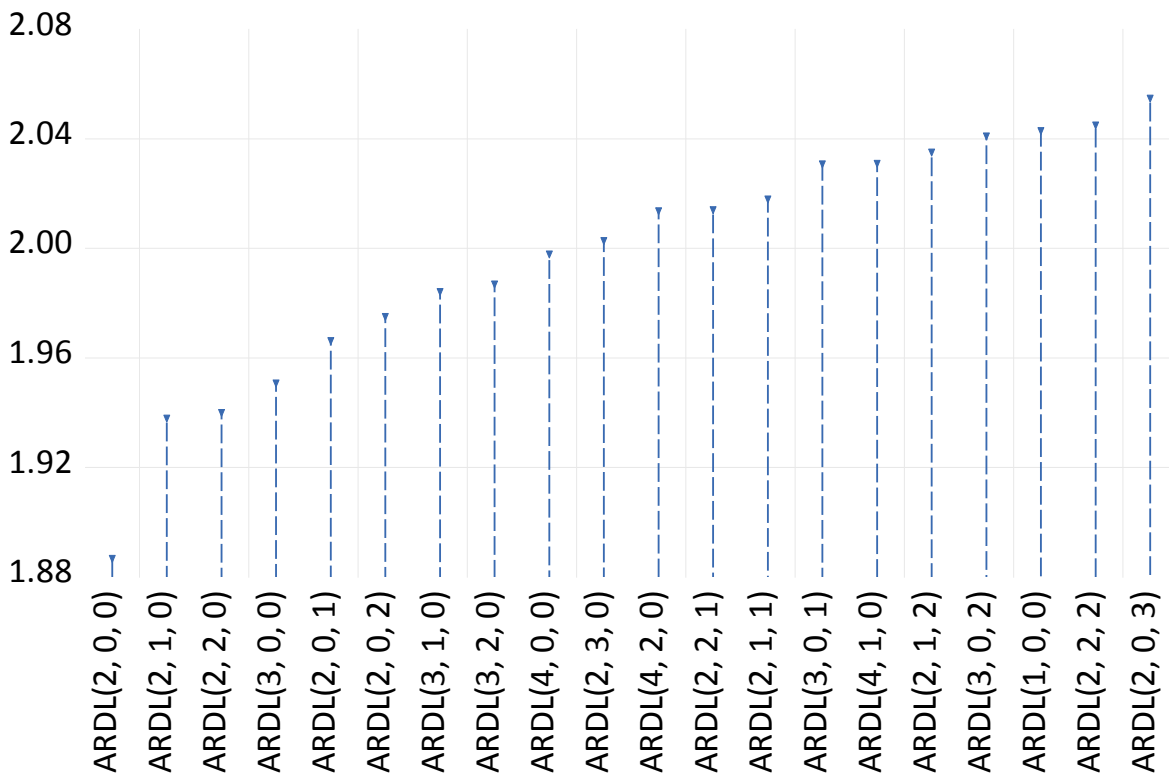
k	2	10%	2.915	3.695
ActualSample Size	28	5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

تم تحديد درجة التأخير المثلى في هذا النموذج بالنسبة للمتغير التابع والصدمات السالبة والموجبة في المتغير المستقل على الترتيب كما هو موضح في كل أدناه بناءً على تصغير قيمة معيار (AIK)

الشكل رقم (4-4): قيمة معيار (AIK) لأفضل 20 نموذج مقدر

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات EViews12

2- معامل تصحيح الخطأ:

في هذا النموذج الخاص بقياس أثر النفقات العامة على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.77) وهي دالة من الناحية الإحصائية حيث أن القيم

الاحتمالية لهذه المعلمة $Prop T_{stat} = 0.00$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فإن

معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرطين الكافي واللازم، فهو دال من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية 5% وإشارته سالبة، واحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبلوغ التوازن في الأجل الطويل هي $1.29 = \frac{1}{0.77}$ وبالتقريب سنة وأربعة أشهر.

3- اختبار الحدود (Bond Test):

بلغت القيمة الإحصائية ($F_{stat}=8.78$) وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا للجدول الاحصائي الخاص والمعد من طرف (Pessiran And Shin) والتي بلغت على التوالي (4.42 ، 3.53) عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن جزم وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين الإنفاق العام ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود (Bond test).

وكخلاصة لنتائج دراسة الاستقرار واختبار التكامل المشترك فقد تحققت فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الخطية عامة والغير خطية كحالة خاصة على النموذج الثاني ويمكن تقدير نموذج الدراسة وفق هذه المنهجية واعتماد نتائجه في عملية التحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الموثوقية.

4- تقدير النموذج الثاني وقياس أثر الإنفاق على رصيد ميزان المدفوعات:

في هذا الجزء سيتم تقدير نموذج قياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (NARDL) من خلال قياس أثر الصدمات أو التغيرات السالبة والموجبة في الإنفاق العام على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

الجدول رقم (4-12): تقدير النموذج الثاني وفق منهجية (NARDL)

Dependent Variable: LNBP				
Method: ARDL				
Number of modelsevaluated: 100				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNBP(-1)	0.570499	0.162031	3.520916	0.0018
LNBP(-2)	-0.346163	0.140397	-2.465602	0.0216
LNG_POS	-5.416271	1.13207	-4.784397	0.0001
LNG_NEG	-4.613916	1.122656	-4.109822	0.0004
C	2.09247	0.45193	4.630073	0.0001
R-squared	0.803247	Meandependent var		2.712569
Adjusted R-squared	0.76903	S.D. dependent var		1.111316
S.E. of regression	0.534091	Akaike info criterion		1.743933
Sumsquaredresid	6.560836	Schwarz criterion		1.981827
Log likelihood	-19.41507	Hannan-Quinn criter.		1.81666
F-statistic	23.47453	Durbin-Watson stat		1.734635
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

5- التحليل الإحصائي للنموذج:

فيما يلي مجموعة من الاختبارات والإحصاءات التي يتم الحكم من خلالها على مدى كفاءة النموذج الذي تم اختياره ولقياس أثر النفقات الحكومية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.

6- اختبارات مشاكل القياس:

نهدف من خلال هذه الاختبارات إلى التأكد من فرضية عدم وجود مشاكل القياس الكلاسيكية الثلاث (الارتباط الذاتي للبواقي، عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير) في سيرة (NARDL) ثم التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج (NARDL) باستخدام اختبارات (CUSUM)

الجدول رقم (4-13): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لخاصة بالنموذج الثاني

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
النموذج الثاني	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:	3.531186	0.1711
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.027744	0.8677
	التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque–berra	65.2424	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

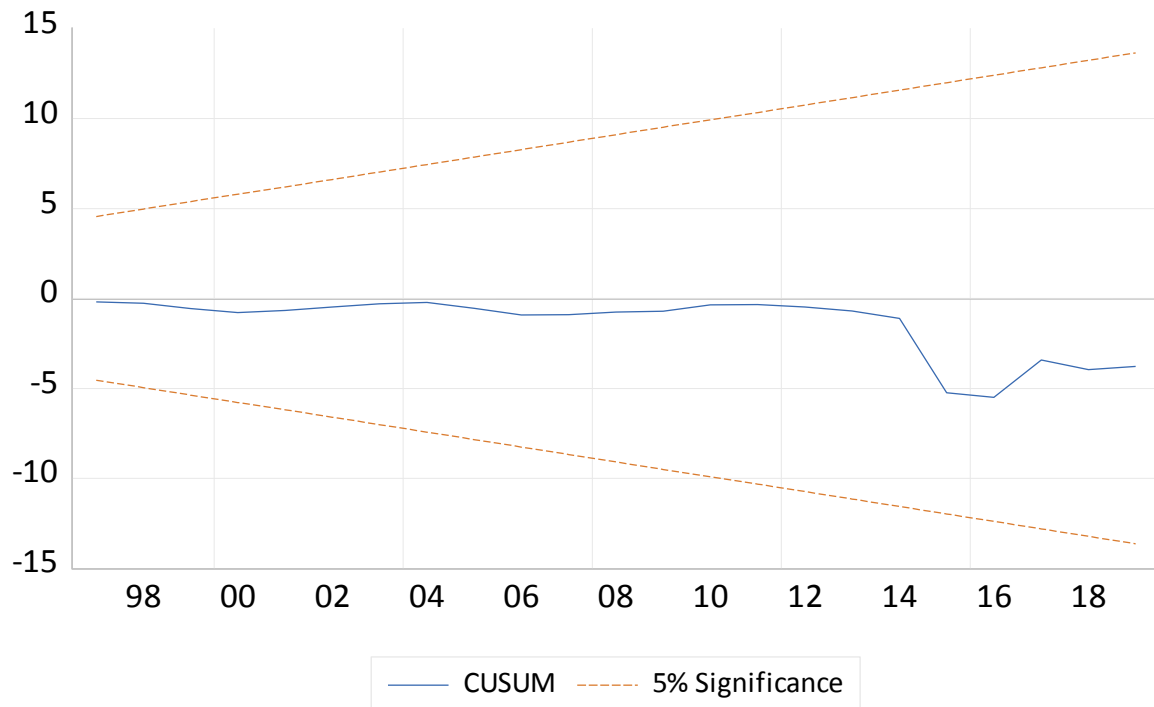
بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test)

$V_{Stat} = 3.53$ وهي غير دالة من الناحية الإحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لها (0.17) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير، وقد أظهر اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن تباين الأخطاء ثابت خلال كل فترة الدراسة لأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.86) أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

بلغت القيمة الإحصائية ($Jarque-berra_{stat} = 65.24$) وهي دالة من الناحية الإحصائية

وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وحسب ما هو معروف في الأدبيات التطبيقية فوجود اختباري يظهران نتائج إيجابية من أصل ثلاثة اختبارات للتمكن من اعتماد النموذج واعتباره صالحا في عملية التحليل الاقتصادي بشكل عام

الشكل رقم (4-5): اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الثاني



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

بالرجوع إلى الشكل أعلاه والذي يظهر القيم التجميعية والتي تقع داخل فترات الثقة، يمكن اعتبار مقدرات النموذج مستقرة تماما خلال فترة الدراسة.

7-المعنوية الكلية للنموذج:

نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المعنوي بشكل كلي على اعتبار أن القيمة الإحصائية لفيشر $F_{Stat} = 23.47$ وهي معنوية من الناحية الإحصائية على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية أقل من القيمة الحرجة 0.05 أي أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

8-جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.80$) وهي قيمة جد مرتفعة تؤكد على قدرة النفقات العامة على تفسير التغيرات في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بصورة جيدة، حيث أن النفقات العامة

المدرجة في الدراسة تساهم في تفسير 80% من رصيد المدفوعات الجزائري، والنسبة المتبقية 20% تعود إلى عوامل أخرى ومتغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

9-المعنوية الجزئية والتحليل الاقتصادي للنموذج:

بالرجوع إلى الجدول الخاص بالنموذج الثاني فإن متغير الإنفاق العام بجزء السالب والموجب كان له أثر سلبي ومعنوي من الناحية الإحصائية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، حيث أن الزيادة في حجم الإنفاق العام بنسبة 100% تؤدي إلى تراجع قيمة الرصيد العام لميزان المدفوعات بنسبة 5.41%، لأن الزيادة في الإنفاق العام تحفز الاستهلاك العام مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة الصادرات، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى اختلال توازن الميزان التجاري الأمر الذي يخلق عجز أو اختلال في ميزان المدفوعات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحويل الأرصدة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم إعادة استثمارها يخلق اختلال في حسابات ميزان المدفوعات

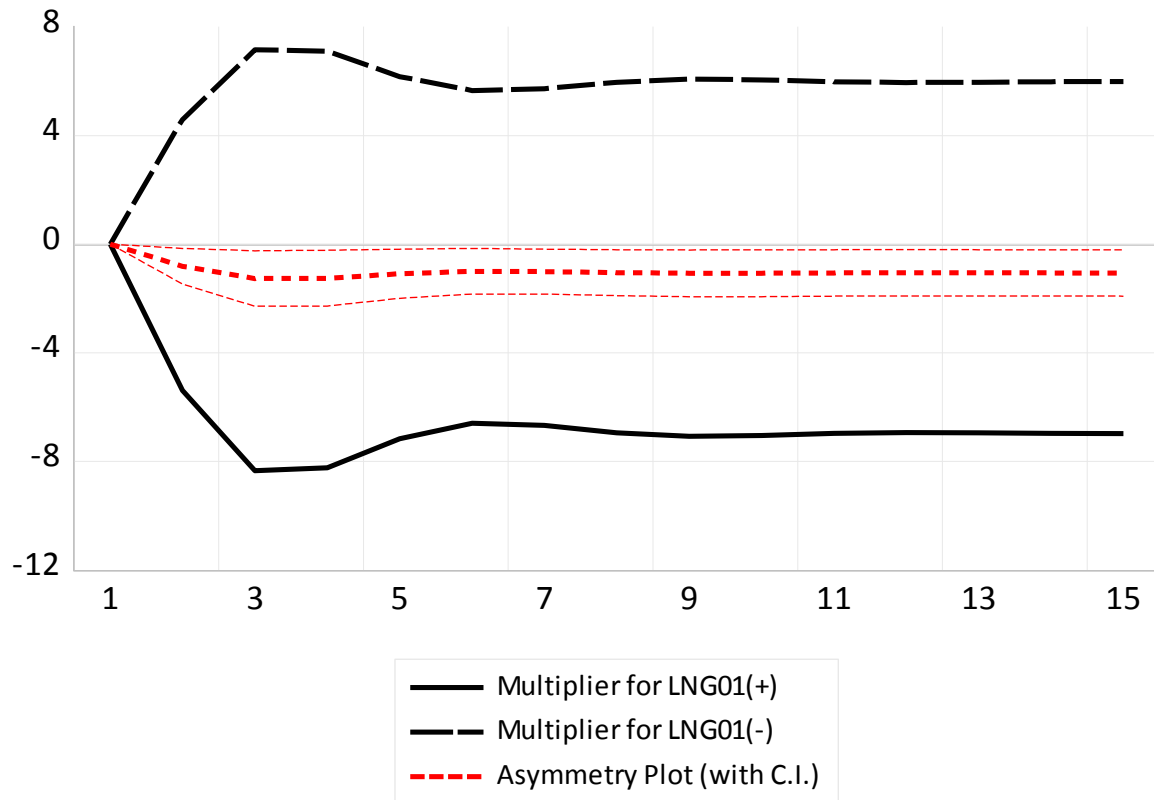
في المقابل فإن تراجع حجم الإنفاق العام بنسبة 100% يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 4.61%-، وبمرونة أقل من المسجلة في القيم الموجبة في حجم الإنفاق العام، لأن التراجع في الإنفاق العام يؤدي حتما إلى تراجع الطلب على السلع المستوردة بقيمة أقل.

10-تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية في النموذج الثاني:

سيتم في هذه المرحلة تحليل أثر الصدمات الموجبة والسالبة المحتملة في حجم النفقات العامة وانتقالها إلى رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترات المستقبلية (15 سنة)، والتحقق من تناظرية العلاقة بين كل متغير من متغيرات النموذج ورصيد ميزان المدفوعات.

أ- الصدمات في حجم النفقات العامة وانتقالها إلى رصيد ميزان المدفوعات:

الشكل رقم (4-6): الصدمات في حجم النفقات العامة وانتقالها إلى رصيد ميزان المدفوعات



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

بإحداث صدمة موجبة في حجم الإنفاق العام نلاحظ وجود استجابة عكسية وقوية بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات أين تتراجع إلى أدنى مستوياتها (خلال السنة الثالثة وحتى السنة الرابعة)، ليتجه رصيد ميزان المدفوعات بعد ذلك نحو الاستقرار حتى السنة الخامسة عشر أين ينتهي أثر الصدمة. ومن جهة الصدمات السالبة في حجم الإنفاق العام قد أدت إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ وسريع خلال السنة الثالثة وحتى السنة الرابعة بصورة متناظرة تقريبا للأثر الناجم عن الصدمات الموجبة في هذا المتغير، ويتجه رصيد ميزان المدفوعات أيضا نحو الاستقرار في الأجل المتوسط والطويل نتيجة لزوال أثر الصدمة الموجبة في حجم الإنفاق.

ومن خلال الشكل أعلاه فتظهر تناظرية استجابة رصيد ميزان المدفوعات للصدمات الموجبة والسالبة في حجم الإنفاق العام بشكل عكسي حيث أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بنفس القدر الذي يسبب التقشف في الإنفاق العام من زيادة في رصيد ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: قياس أثر الإنفاق العام على كل معدل التضخم والبطالة في الجزائر

باعتداد نفس المنهجية المتبعة في المبحث السابق سيتم تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على كل من معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (النموذج الثالث والرابع)، من خلال التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلي البطالة والتضخم والإنفاق العمومي بشكل منفرد كمرحلة أولى ليتم تقدير النماذج القياسية وفق منهجية ARDL التي تقيس العلاقات سافة الذكر ثم اختبار تناظرية العلاقة بين هذه المتغيرات كمرحلة أخيرة ولتجنب كثرة الاطناب والتكرار في البحث سيتم محاولة التعليق على مخرجات التقدير بشكل مباشر وتجنب التفصيل في النقاط التي تم تناولها في المبحث السابق.

المطلب الأول: قياس أثر الإنفاق العام على كل معدل التضخم

1- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الثالث

الجدول الموالي يوضح اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية الحدود والخاص بالعلاقة بين معدلات التضخم وإجمالي الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم (4-14) : اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNINF)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.25385	0.741444	1.691091	0.113
LNINF(-1)*	-0.470128	0.20318	-2.313856	0.0364
LNG_POS(-1)	-0.636613	1.304707	-0.487935	0.6331
LNG_NEG(-1)	0.653691	1.673656	0.390577	0.702
D(LNINF(-1))	-0.220393	0.187109	-1.177883	0.2585
D(LNINF(-2))	0.23995	0.155255	1.545518	0.1445
D(LNG_POS)	0.175446	2.486329	0.070564	0.9447
D(LNG_POS(-1))	2.580443	2.284394	1.129596	0.2776
D(LNG_POS(-2))	3.286562	2.277841	1.442841	0.1711
D(LNG_POS(-3))	6.436772	2.234671	2.880411	0.0121

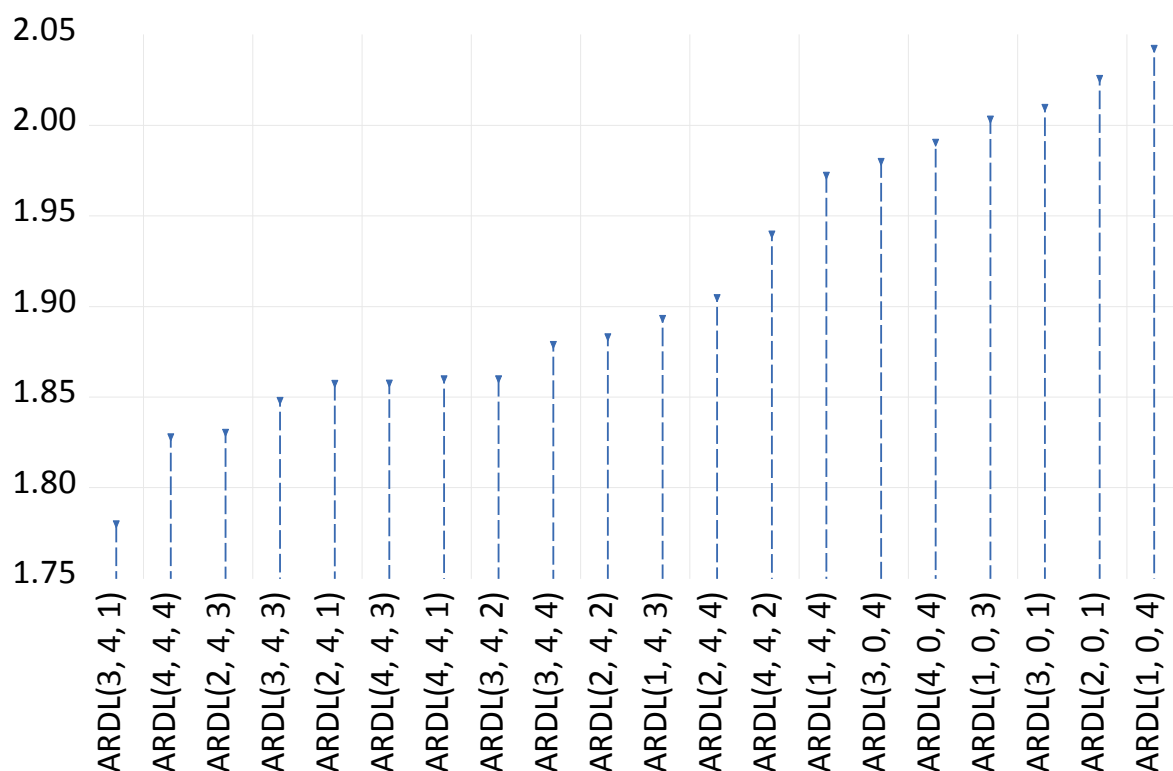
D(LNG_NEG)	14.63065	3.054063	4.790554	0.0003
EC = LNINF - (-1.3541*LNG_POS + 1.3905*LNG_NEG + 2.6670)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic		Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.592523	FiniteSample: n=30		
k	2	10%	2.915	3.695
ActualSample Size	25	5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

تم تحديد درجة التأخير المثلى في هذا النموذج بالنسبة للمتغير التابع والصدمات السالبة والموجبة في حجم الإنفاق العام على الترتيب كما هو موضح في الشكل أسفله

الشكل رقم (4-7) : قيمة معيار (AIC) لأفضل 20 نموذج مقدر

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

2-معامل تصحيح الخطأ:

من خلال الشكل السابق فان قيمة المعيار AIK كانت عند تأخير معدل التضخم بثلاث فترات زمنية وكل من الصدمات الموجبة والسالبة في حجم الإنفاق الحكومي أربع فترات وفترة واحدة على التوالي في النموذج الثالث من هذه الدراسة بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.47) وهي دالة من الناحية الإحصائية حيث أن القيم الاحتمالية لهذه المعلمة $Prop T_{stat} = 0.03$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فان معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرطين الكافي واللازم ، واحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبلوغ التوازن في الأجل الطويل هي $2.12 = \frac{1}{0.47}$.

3-اختبار الحدود (Bond Test):

بلغت القيمة الإحصائية ($F_{stat}=4,59$) وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا للجدول الاحصائي الخاص المعدل من طرف (Pessiran And Shin) والتي بلغت على التوالي (3.52،4.42) عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن جزم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدلات التضخم وحجم الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود (Bond test).

وكخلاصة لنتائج دراسة الاستقرار، واختبار التكامل المشترك فقد تحققت فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الخطية العامة وغير خطية، كحالة خاصة على النموذج الثالث من هذه الدراسة والذي يقيس أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر وبالتالي يمكن تقدير نموذج الدراسة وفق هذه المنهجية واعتماد نتائجه في عملية التحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الموثوقية.

4-تقدير النموذج الثالث وقياس أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم:

في هذا المطلب سيتم تقدير نموذج (NARDL) وفق درجة التأخير المحددة سلفا والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): تقدير النموذج الثالث وفق منهجية (NARDL)

Dependent Variable: LNINF				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3, 4, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNINF(-1)	0.309479	0.153099	2.021432	0.0628
LNINF(-2)	0.460343	0.157992	2.91371	0.0113
LNINF(-3)	-0.23995	0.155255	-1.545518	0.1445
LNG_POS	0.175446	2.486329	0.070564	0.9447
LNG_POS(-1)	1.768384	3.123784	0.566103	0.5803
LNG_POS(-2)	0.706119	2.890848	0.24426	0.8106
LNG_POS(-3)	3.15021	3.017426	1.044006	0.3142
LNG_POS(-4)	-6.436772	2.234671	-2.880411	0.0121
LNG_NEG	14.63065	3.054063	4.790554	0.0003
LNG_NEG(-1)	-13.97696	3.163925	-4.417602	0.0006
C	1.25385	0.741444	1.691091	0.113
R-squared	0.798013	Meandependent var		1.375903
Adjusted R-squared	0.653737	S.D. dependent var		0.861827
S.E. of regression	0.507134	Akaike info criterion		1.7801
Sumsquaredresid	3.600596	Schwarz criterion		2.316406
Log likelihood	-11.25126	Hannan-Quinn criter.		1.928849
F-statistic	5.531155	Durbin-Watson stat		1.676216
Prob(F-statistic)	0.002089			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

5- التحليل الإحصائي للنموذج:

فيما يلي مجموعة من الاختبارات والإحصاءات التي يتم الحكم من خلالها على مدى كفاءة النموذج الذي تم اختياره ولقياس أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر.

6- اختبارات مشاكل القياس:

نهدف من خلال هذه الاختبارات التي التأكد من فرضية عدم وجود مشاكل القياس الكلاسيكية الثلاث (الارتباط الذاتي للبواقي، عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير) والاستقرار الهيكلي للنموذج الثالث محل الدراسة.

الجدول رقم (4-16): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثالث

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
النموذج الثاني	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	1.6119	0.4457
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.8814	0.3478
	التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque-berra	1.5387	0.4633

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

$V_{Stat} = 1.61$ وهي غير دالة من الناحية الإحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لها

($0.05 < 0.44$) أي أننا نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير،

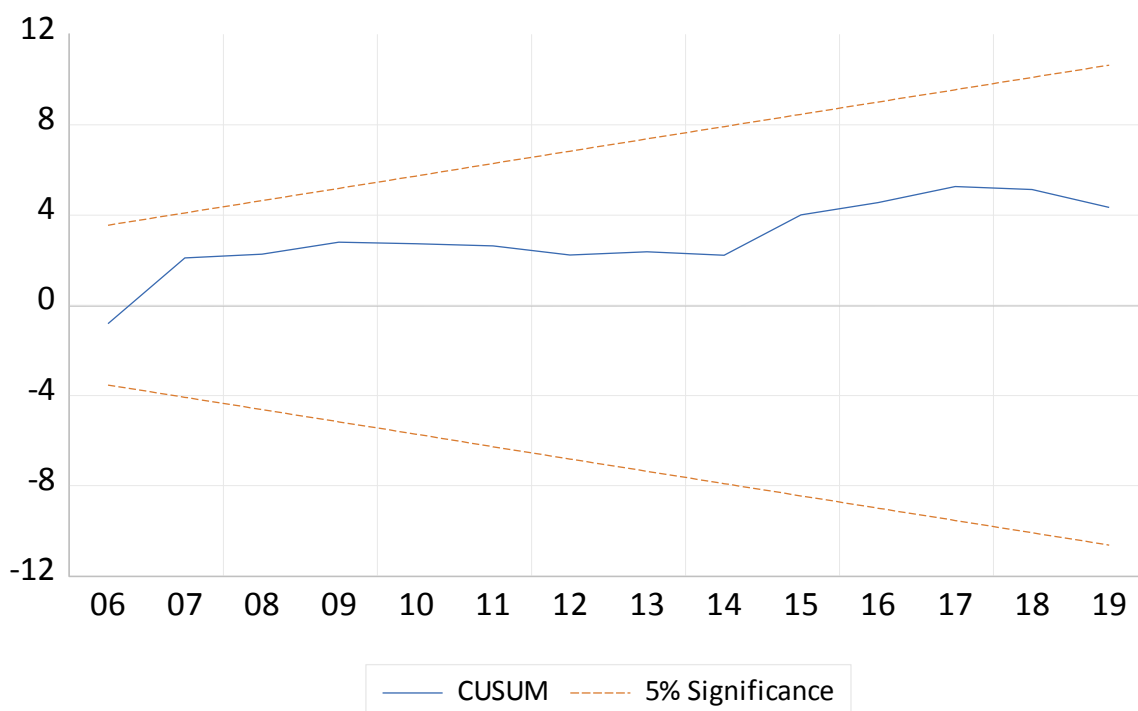
وقد أظهر اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن تباين الأخطاء ثابت خلال كل فترة

الدراسة لأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.88) أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

بلغت القيمة الإحصائية ($Jarque-berra_{stat} = 1.53$) وهي غير دالة من الناحية

الإحصائية وبالتالي يمكن قبول فرضية عدم التنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-8): اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الثالث



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

بالرجوع إلى الشكل أعلاه والذي يظهر القيم التجميعية أو التراكمية والتي تقع داخل فترات

الثقة، وبعبارة أخرى فمقدرات النموذج مستقرة تماما خلال فترة الدراسة.

7-المعنوية الكلية للنموذج:

نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المعنوي بشكل كلي على اعتبار أن القيمة

الإحصائية لفشير $F_{Stat} = 5.53$ وهي معنوية من الناحية الإحصائية على اعتبار أن قيمتها

الاحتمالية أقل من القيمة الحرجة 0.05 أي أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

8-جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.79$) وهي قيمة جد مرتفعة تؤكد على قدرة المتغيرات المستقلة

على تفسير التغيرات في معدلات التضخم بصورة جيدة، حيث أن الصدمات الموجبة والسالبة في

النفقات العامة تساهم في تفسير 79% من تغيرات معدلات التضخم في الجزائر، والنسبة المتبقية 21% تعود الى عوامل أخرى ومتغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

9-المعنوية الجزئية والتحليل الاقتصادي للنموذج:

بالرجوع إلى الجدول رقم (4-16) الخاص بالنموذج الثالث، فإن المعلمة المرتبطة بالصدمات الموجبة في حجم الإنفاق العام، بإبطاء أربع سنوات كان لها مدلول معنوي من الناحية الإحصائية، إذ بلغت إحصائية $T_{STAT} = 2.88$ وهي أكبر من القيمة المجدولة لها (-2.88) على اعتبار أن القيمة الحرجة لهذه الإحصائية (0.01)، وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، في يحن أن المعلمات المرتبطة بمتغيرات الانفاق الحكومي بإبطاء فترة، فرتين وثلاث فترات زمنية أثرت إيجابا على معدلات التضخم وبمرونة متفاوتة بين 0.7% و 3.1% مع غياب المعنوية الإحصائية عن هذه المعلمات.

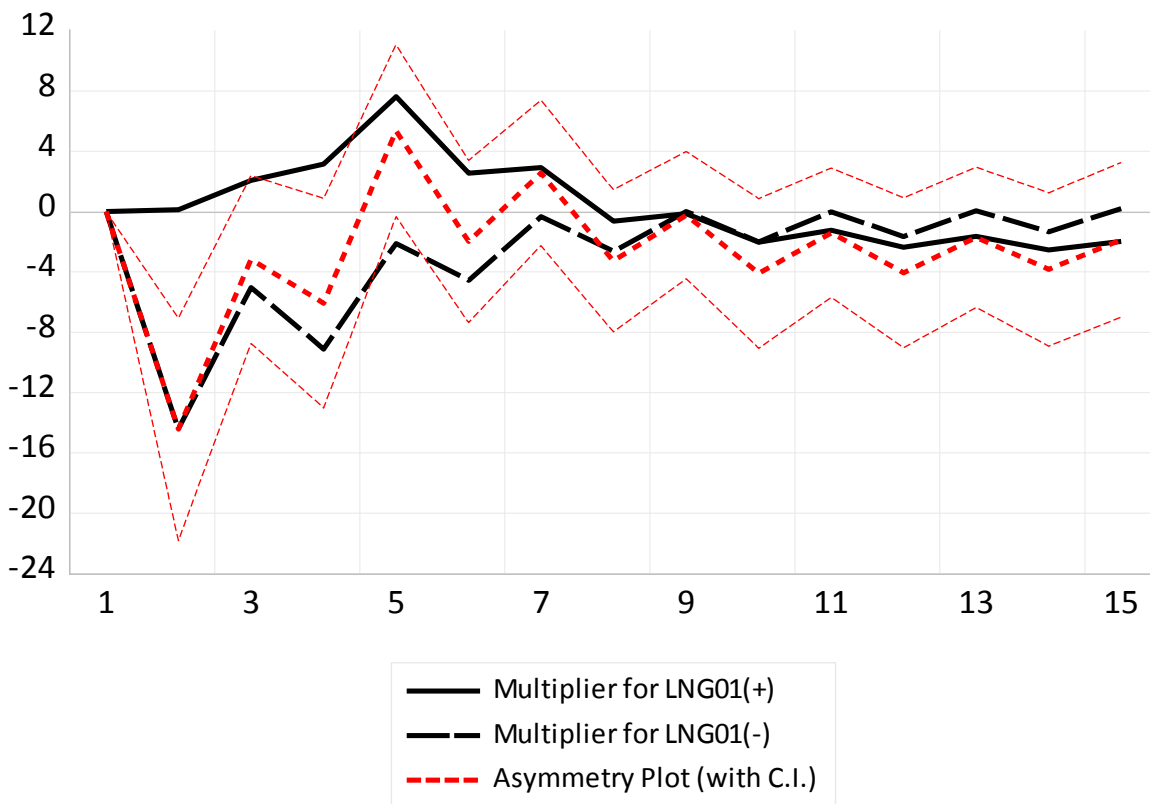
بالنسبة لمتغيرات الصدمات السالبة في حجم الإنفاق الحكومي عند المستوى وبإبطاء سنة واحدة، فقد أظهرت نتائج التقدير تباين واضح في أثر هذه الأخيرة على معدلات التضخم، حيث أن متغير الصدمات السالبة في الإنفاق الحكومي عند المستوى، كان له اثر ايجابي وكبير في رفع معدلات التضخم وبمرونة جد مرتفعة تصل إلى 14%، ليتحول هذا الأثر من الإيجاب إلى السلب بإبطاء سنة واحدة حيث أن المعلمة المرتبطة بمتغير الصدمات السالبة في الإنفاق الحكومي بإبطاء فترة زمنية واحدة، ظهرت بإشارة سالبة (-13,9) أي أن الصدمات السالبة في الإنفاق العام بإبطاء سنة واحدة ساهمت في تخفيض من معدلات التضخم بمرونة عالية أيضا تقارب 14%.

10- تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية في النموذج الثالث:

سيتم في هذه المرحلة تحليل أثر الصدمات الموجبة والسالبة المحتملة في حجم الإنفاق العام المعتمدة في الدراسة وانتقالها إلى معدلات التضخم بالجزائر في الفترات المستقبلية (15 سنة)، والتحقق من تناظرية العلاقة بين كل متغير من متغيرات النموذج ومعدلات التضخم بالجزائر.

أ- الصدمات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات التضخم

الشكل رقم (4-9): الصدمات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات التضخم



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

بإحداث صدمة موجبة في حجم الإنفاق العام نلاحظ عدم وجود استجابة خلال السنة الأولى والثانية بالنسبة لمعدلات التضخم ثم ترتفع بشكل سريع وحاد حتى السنة الخامسة، لتتذبذب معدلات التضخم بعد ذلك بشكل متناقص أين ينتهي أثر الصدمة ويتوجه معدل البطالة نحو الاستقرار في الأجل الطويل.

ومن جهة الصدمات السالبة في حجم الإنفاق قد أدت إلى انخفاض معدلات التضخم بشكل ملحوظ وسريع في الأجل القصير، لتتذبذب بعد ذلك بشكل مرتفع ويتجه نحو الاستقرار في الأجل المتوسط والطويل نتيجة لانتهاؤ اثر هذه الصدمة

ومن خلال الشكل أعلاه تظهر عدم تناظرية العلاقة في استجابة حجم الإنفاق العام للصدمات الموجبة والسالبة في معدلات التضخم، حيث أن الصدمات السالبة كانت أكثر حدة في الأجل القصير في حين أن الصدمات السالبة كانت أكثر حدة في الأجل المتوسط ليظهر نوع من التكافؤ في اثر الصدمتين في الأجل الطويل.

المطلب الثاني : قياس أثر سياسة الإنفاق على معدلات البطالة (النموذج الرابع)

كما أسلفنا الذكر سيتم التأكد من توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين حجم الإنفاق العام ومعدل البطالة من خلال التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ وسالبيته من جهة وتطبيق اختبار الحدود من جهة ثانية.

الجدول رقم (4-17) : اختبارات التكامل المشترك بين حجم الإنفاق العام ومعدل البطالة في

النموذج الرابع

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNUNM)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.454834	0.40002	3.6369	0.0022
LNUNM(-1)*	-0.421881	0.116073	-3.634604	0.0022
LNG_POS(-1)	0.805783	0.210882	3.821009	0.0015
LNG_NEG(-1)	1.48257	0.316509	4.684131	0.0002
D(LNG_POS)	0.4015	0.374039	1.073416	0.299
D(LNG_NEG)	-0.265594	0.436929	-0.607866	0.5518
D(LNG_NEG(-1))	-1.394594	0.580239	-2.403483	0.0287
D(LNG_NEG(-2))	-1.617898	0.492088	-3.287822	0.0046
D(LNG_NEG(-3))	-0.728326	0.502125	-1.450488	0.1662
EC = LNUNM - (1.9100*LNG_POS + 3.5142*LNG_NEG + 3.4484)				

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.514882		FiniteSample: n=30	
k	2	10%	2.915	3.695
ActualSample Size	25	5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

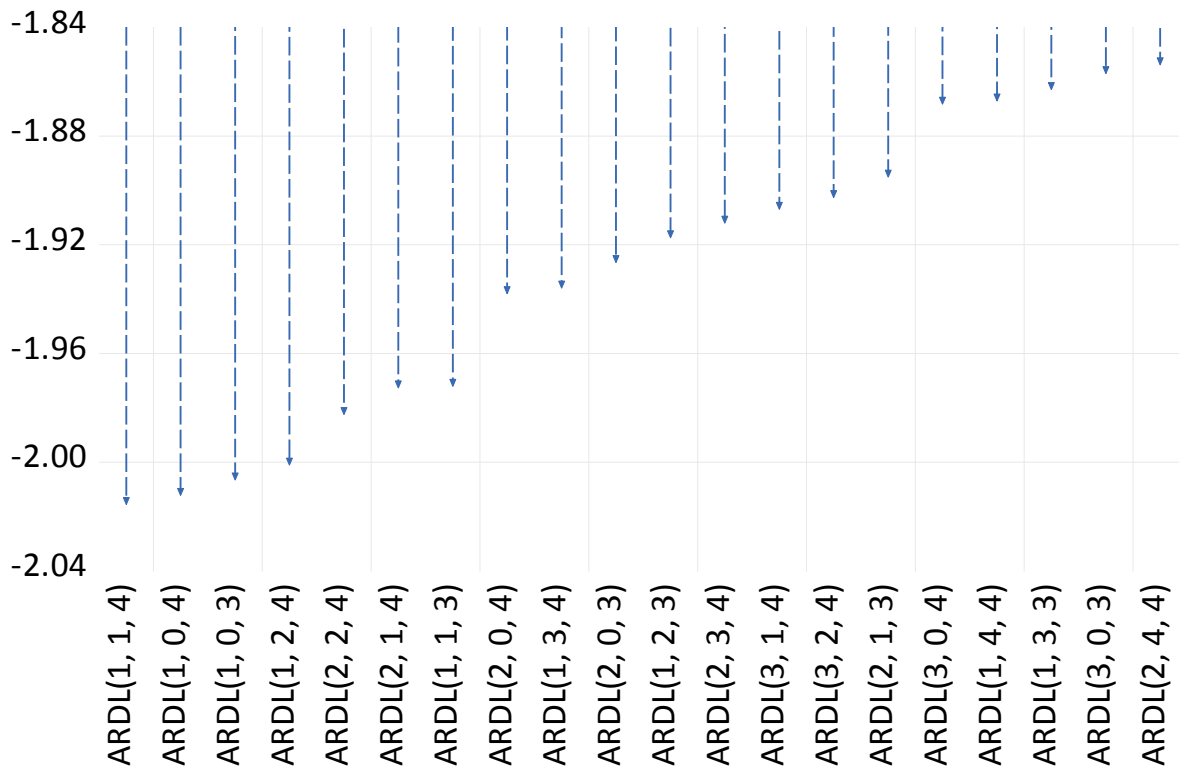
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

تم تحديد درجة التأخير المثلى في هذا النموذج بالنسبة للمتغير التابع والصدمات السالبة

والموجبة في حجم الإنفاق العام كما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل رقم (4-10) : قيمة معيار (AIC) لأفضل 20 نموذج مقدر

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

1-معامل تصحيح الخطأ:

من خلال الشكل أعلاه فالنموذج الذي يتوافق وأقل معيار AIK هو التأخير ب(1,1,4) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.42) وهي دالة من الناحية الإحصائية، حيث أن القيم الاحتمالية لهذه المعلمة $Prop T_{stat} = 0.00$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فإن معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرطين الكافي واللازم، واحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبلوغ التوازن في الأجل الطويل هي $2.38 = \frac{1}{0.42}$ وبالتقريب أربعة أشهر ونصف.

2-اختبار الحدود (Bond Test):

بلغت القيمة الإحصائية ($F_{stat}=5.51$) وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا للجدول الإحصائي الخاص المعدل من طرف (Pessiran And Shin) والتي بلغت على التوالي (3.53,4.42) عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن جزم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين حجم الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود.

وكخلاصة لنتائج دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك فقد تحققت فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الخطية عامة والغير خطية كحالة خاصة في حالة النموذج الرابع ويمكن تقدير نموذج الدراسة وفق هذه المنهجية واعتماد نتائجه في عملية التحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الموثوقية.

3-قياس أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة (النموذج الرابع)

الجدول الموالي وضح نتائج تقدير نموذج NARDL وفق الابطاءات الموضحة سابقا في متغيراته

الجدول رقم (4-18): تقدير النموذج الرابع وفق منهجية (NARDL)

Dependent Variable: LNUNM				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(1, 1, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNUNM(-1)	0.578119	0.116073	4.980638	0.0001
LNG_POS	0.4015	0.374039	1.073416	0.299
LNG_POS(-1)	0.404284	0.342754	1.179515	0.2554
LNG_NEG	-0.265594	0.436929	-0.607866	0.5518
LNG_NEG(-1)	0.35357	0.548803	0.644257	0.5285
LNG_NEG(-2)	-0.223304	0.537309	-0.415597	0.6832
LNG_NEG(-3)	0.889573	0.526273	1.690325	0.1104
LNG_NEG(-4)	0.728326	0.502125	1.450488	0.1662
C	1.454834	0.40002	3.6369	0.0022
R-squared	0.979714	Meandependent var		2.762771
Adjusted R-squared	0.969572	S.D. dependent var		0.441899
S.E. of regression	0.077084	Akaike info criterion		-2.014135
Sumsquaredresid	0.095071	Schwarz criterion		-1.57534
Log likelihood	34.17669	Hannan-Quinn criter.		-1.892432
F-statistic	96.59193	Durbin-Watson stat		2.612015
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

4-التحليل الإحصائي للنموذج: فيما يلي مجموعة من الاختبارات والإحصاءات التي يتم الحكم من خلالها على مدى كفاءة النموذج الذي تم اختياره ولقياس أثر حجم الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر

5-اختبارات مشاكل القياس:

الجدول رقم (4-19): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الرابع

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
النموذج الثاني	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	7.0387	0.0296
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.4781	0.4893
	التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque-berra	1.8269	0.4011

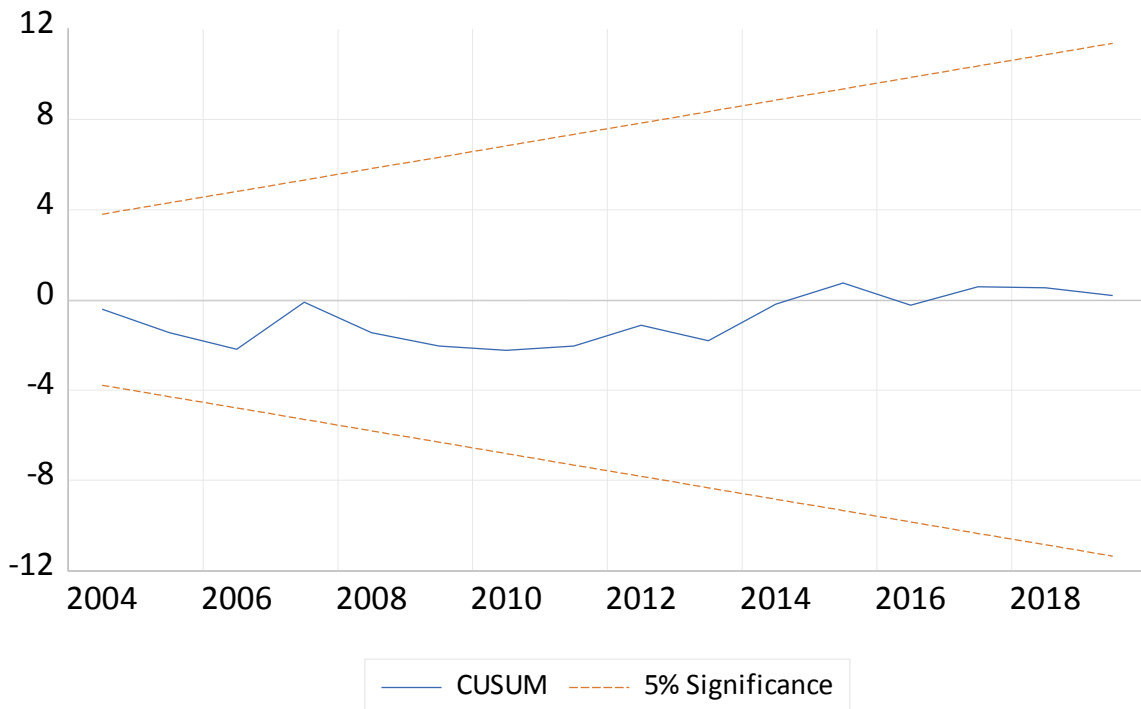
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) $V_{Stat} = 7.03$ وهي دالة من الناحية الإحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لها $(0.05 > 0.02)$ أي أننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير، في المقابل أظهر اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن تباين الأخطاء ثابت خلال كل فترة الدراسة لأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.48) أكبر من القيمة الحرجة (0.05) .

بلغت القيمة الإحصائية $(Jarque-berra_{stat} = 1.82)$ وهي غير دالة من الناحية الإحصائية وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وحسب ما هو معروف في الأدبيات التطبيقية فوجود اختبارين يظهران نتائج ايجابية من أصل نتائج اختبارات يمكننا من اعتماد النموذج باعتباره صالحا في عملية التحليل الاقتصادي بشكل عام

الشكل رقم (4-11): اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الرابع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12

بالرجوع إلى الشكل أعلاه والذي يظهر أن القيم التجميعية تقع داخل فترات الثقة، وبعبارة أخرى

فمقدرات النموذج مستقرة تماما وتوجد معادلة تقدير واحدة خلال فترة الدراسة.

5-المعنوية الكلية للنموذج:

نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المعنوي بشكل كلي على اعتبار أن القيمة الإحصائية لفيشر $F_{stat} = 96.59$ وهي معنوية من الناحية الإحصائية على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية أقل من القيمة الحرجة 0.05 أي أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

6-جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.97$) وهي قيمة جد مرتفعة تؤكد على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في معدلات البطالة بصورة جيدة، حيث أن النفقات العامة المدرجة في الدراسة تساهم في تفسير 97% من تغيرات معدلات البطالة في الجزائر، والنسبة المتبقية 3% تعود إلى عوامل أخرى ومتغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

7-المعنوية الجزئية والتحليل الاقتصادي للنموذج:

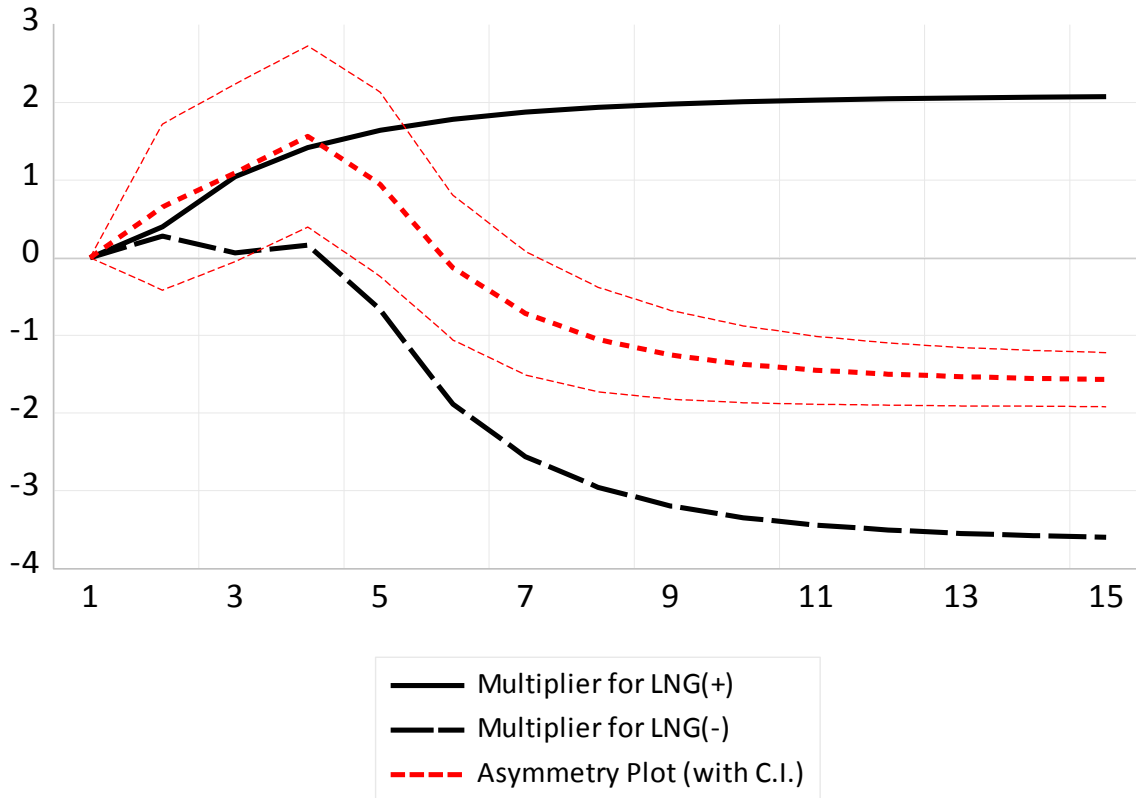
أظهرت نتائج التقدير أن كل المعلمات المرتبطة سواء بالصدمات الموجبة أو السالبة في حجم الإنفاق العام بابطاءات مختلفة لم يكن أي أثر له دلالة إحصائية على معدلات البطالة على اعتبار أن كل القيم الاحتمالية الخاصة بالمعلمات في النموذج المقدر محل الدراسة تجاوزت القيمة الحرجة 0.05 باستثناء معلمتي الثابت وتصحيح الخطأ.

8- تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية في النموذج الرابع:

سيتم في هذه المرحلة تحليل أثر الصدمات الموجبة والسالبة المحتملة في حجم الإنفاق العام المعتمدة في الدراسة وانتقالها إلى معدلات البطالة بالجزائر في الفترات المستقبلية (15 سنة)، والتحقق من تناظرية العلاقة بين كل متغير من متغيرات النموذج ومعدلات البطالة بالجزائر.

الصدمة في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات البطالة :

الشكل رقم (4-11): الصدمات في حجم الإنفاق العام وانتقالها إلى معدلات البطالة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

بإحداث صدمة سالبة في حجم الإنفاق العام نلاحظ وجود استجابة بالنسبة لمعدلات البطالة في الآجل القصير أين يتراجع حجم الإنفاق العام إلى أدنى مستوياته (بداية من السنة الثانية)، لتتذبذب معدلات البطالة بعد ذلك بشكل دوري ومتناقص لينتهي أثر الصدمة وتتوجه معدلات البطالة نحو الاستقرار في الآجل الطويل

ومن جهة الصدمات الموجبة في حجم الإنفاق العام قد أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ وسريع في الآجل القصير لتستمر بالارتفاع ويتجه معدلات البطالة نحو الاستقرار في الآجل المتوسط والطويل نتيجة لانتهاؤ هذه الصدمة خلال هذه الفترة

ومن خلال الشكل أعلاه فتظهر عدم تناظرية العلاقة في استجابة معدلات البطالة للصدمات الموجبة والسالبة في حجم الإنفاق العام حيث أن الاتجاه كان عكسي من جهة بالإضافة إلى أن الصدمات الموجبة أثرت بشكل أقوى من أثر الصدمات السالبة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة أثر الإنفاق العام على أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية NARDL، حيث اعتمدنا على مجموعة من البيانات السنوية للاقتصاد الجزائري، وقد تم تعديل البيانات مع المحافظة على السلسلة نفسها، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لمعرفة نوع وطبيعة العلاقة بين المتغيرات، وطبيعة التأثير في الأجل القصير والمتوسط والطويل، حيث توصلت الدراسة إلى: أن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى بعد تعديلها وإدخال اللوغاريتم، وذلك باستعمال اختباري جذر الوحدة ديلي فولر و فيليبس وبيرون؛ تبين وجود علاقة توازنية في الأجل القصير و في الأجل الطويل بين حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي. الصدمات السالبة للإنفاق العام لها تأثير سلبي على معدلات النمو . تحققت فرضيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة غير الخطية في النموذج الأول وخلوها من مشاكل القياس بالإضافة إلى استقرار المعلمات المقدرة للنموذج الأول، وأن الصدمات احتاجت لمدة ثلاث سنوات لتسجيل أثرها على المتغير التابع (النمو الاقتصادي). كما تحققت فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة غير الخطية في النموذج الثاني والثالث والرابع. كما أظهرت النتائج أن تراجع الإنفاق العام بنسبة 100% يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بنسبة -4,61% بمرونة أقل من المسجلة في القيم الموجبة في حجم الإنفاق العام. ظهرت عدم تناظرية العلاقة بين استجابة حجم الإنفاق العام للصدمات الموجبة والسالبة في معدلات التضخم، حيث أن الصدمات السالبة كانت أكثر حدة في الأجل القصير. بإحداث صدمات موجبة وسالبة على الإنفاق العام كانت الاستجابة سريعة في الأجل القصير، لكن سرعان ما تتجه نحو الأسس استقرار فـي الأجل المتوسط الطويل.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في يد الدولة من أجل تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية ومعالجة التذبذبات الناتجة عن الاختلالات الهيكلية و كذا الناتجة عن الدورة الاقتصادية، حيث يساهم الإنفاق العام في التأثير على حجم الطلب الكلي كما يساهم في حجم التشغيل وحجم الاستثمار إلا أن هذه المقدرة مرتبطة بالقدرة المالية للدولة وطرق تمويل الإنفاق العام، غير أن التعارض في أهداف السياسة الاقتصادية يفرض على راسم السياسة ضرورة عدم التوسع في الأهداف، ومحاولة اختيار الأهداف التي يمكن السيطرة عليها، في حالة الأزمات. لأنه و أمام تذبذب أسعار النفط وتدني احتياطات الصرف في السنوات الأخيرة أصبحت سياسة تنويع مصادر تمويل الإنفاق العام حتمية ملحة، حيث أن أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2016 وأزمة كورونا أثبتت أنه لا مفر من تنويع الاقتصاد وضرورة التقليل من الواردات والرفع من الصادرات من أجل تحسين رصيد ميزان المدفوعات. توصلت الدراسة من خلال تحليل دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، إلى أن هذا الدور مرتبط بعنصرين أساسيين: الأول يتمثل في المبالغ الضخمة التي خصصت لبرامج الاستثمارات العامة، حيث كان لها الأثر البالغ على الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية من خلال ارفع في معدل التشغيل و تحسن معدلات النمو. والثاني هو الإيرادات البترولية التي ارتبط بها الإنفاق العام بعلاقة طردية. وتحسس ميزان المدفوعات بالجباية البترولية باعتبار أن الميزان التجاري شديد الحساسية بتذبذب أسعار النفط.

1-اختبار الفرضيات:

*الفرضية الأولى صحيحة، لأنه مع تطور مفهوم الدولة الحديثة أصبحت سياسة الإنفاق العام لها مهام عديدة ومتنوعة، فبالإضافة للدور التقليدي لإنفاق العام والتمثل في تلبية حاجات المجتمع العامة

عن طريق ميزانيتها العامة، أصبح كأداة تستعمل لإنعاش الاقتصاد طبقا للطرح الكينزي، وعليه فالإنفاق العام يتميز بظاهرة التزايد بين الزيادة الظاهرية والحقيقية. بما يجعله أداة تحكمية بيد الدولة في إطار تنفيذ سياستها الاقتصادية. إن الزيادة في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يؤدي إلى زيادة الناتج عن طريق المضاعف، كما أنه يمكن أن يؤدي إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر كما يمكن أن يؤدي إلى توطيد الاستثمارات الأجنبية. عموما أصبح للإنفاق العام أدوارا جديدة تستخدم من أجل ضبط النشاط الاقتصادي؛

*بالنسبة للفرضية الثانية فهي خاطئة وجب على صانع السياسة الاقتصادية تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها أو الوصول إليها مسبقا وأثناء رسم معالم السياسة الاقتصادية بصورة دقيقة، فالواقع الاقتصادي والتجربة العلمية تبين أن بعض الأهداف الاقتصادية تكون في غالب الأحيان غير متناسقة ومتعارضة، فيجب على صانع السياسة أن يضع تدرج في الأهداف ومنح الأولوية لأهداف معينة رغم إدراكه أنه يمكنها أن تؤثر على بعض الأهداف بشكل غير مباشر. وبالتالي من الضروري تحديد الأهداف مسبقا حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة؛

*الفرضية الثالثة، صحيحة فسياسة الإنفاق العام المتبعة منذ تبني الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية 2019 مرت بمرحلتين أساسيتين مرحلة التقشف إبان الإصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، أين تميزت هذه المرحلة بشح الموارد وتفاقم أعباء المديونية الخارجية، وتأزم الوضع الأمني في البلاد مما أحدث تأثير غير مباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي، غير أنه شهدت هذه المرحلة تحسن في أقطاب المربع السحري لكالدور، أما المرحلة الثانية مع مطلع القرن واحد العشرين أين تميزت الاقتصاد الجزائر بالانتعاش نتيجة تطور أسعار النفط، وتبني سياسة مالية توسعية كان لها الأثر القوي على أهم الأهداف الاقتصادية؛

*الفرضية الرابعة صحيحة، وذلك بإجراء دراسة قياسية على أثر الإنفاق العام على أقطاب المربع السحري لكالدور، أين تبين التأثير المتفاوت على أهم الأهداف خلال فترة الدراسة، فأثر الإنفاق العام على معدلات البطالة والتضخم كان تأثير ملموسا في حين أن معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات كانا تأثرهما ملازم لتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية. لكن فترة الدراسة أثرت على النموذج لأن الفترة الأولى المتمثلة في تبني الجزائر لسياسة مالية انكماشية نتيجة الأزمة المالية أثرت على النتائج الكلية، حيث أن الفترة الثانية أين تم تبني سياسة مالية توسعية، وعليه فإن نتائج التقدير تبقى غير دقيقة وغير واقعية.

2-نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة:

✓ تعتبر النفقات العامة وسيلة أساسية بيد الدولة للقيام بوظائفها على أكمل وجه وأداة لتحقيق مخططاتها، ومن خلالها يتم التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى سمات المالية العامة في مختلف الدول، رغم اختلاف وطأتها من دولة لأخرى، في حين أن مشكلة الندرة وشح التمويل قد يؤدي بالدول إلى الاستدانة الخارجية، الأمر الذي يخضع هذه الدول لمشروطية المؤسسات المالية الدولية؛

✓ أوضحت الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990 إلى غاية 1998 قد أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب سياسات جانب الطلب، كما كان لسياسة تخفيض العملة وتحرير الأسعار الأثر الكبير، بالرغم من أن برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي حققا أهدافا يمكن رصدها أما الاتفاق الثالث لبرنامج التثبيت لم يعطي نتائج ايجابية نتيجة الأزمة الأمنية وتحسن أسعار النفط الذي أدى بالجزائر إلى عدم احترام بنود الاتفاقية؛

✓ إن تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وبالبرامج المكملة له خلال الفترة 2001-2019، لم يرافقه استكمال الإصلاحات الاقتصادية الذي شرعت فيه خلال مرحلة التسعينات حيث سجلت معظم عمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤ إن لم نقل توقف، كما أن سياسة الإنفاق العام ينقصها الفعالية لعدم تمكنها من الخروج عن تبعية قطاع المحروقات لأن الأهداف الأساسية لبرامج التنمية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة خارج قطاع المحروقات؛

✓ أن التوسع في الإنفاق العام في الجزائر بوتيرة متسارعة راجع للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به البلاد، فمن خلال برنامج التعديل الهيكلي اعتمدت الحكومة على إجراءات نقدية شملت إلغاء الدعم على السلع والخدمات وتخفيض الأجور الذي كان له بالغ الأثر على الوضع الاجتماعي، رغم أنه عمل على تخفيض عجز الموازنة ومعدلات التضخم، مع خلق مؤسسات ذات التوجه الاجتماعي لاحتواء الوضع جراء ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القدرة الشرائية ؛

✓ إن انتعاش أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة مكن الجزائر من تبني سياسة مالية توسعية تجسدت على أرض الواقع من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي حيث كان لها أثر كبير على معدلات البطالة حيث انتقلت من 29% سنة 1999 إلى حوالي 10% في سنوات الأخير من فترة الدراسة؛

✓ معدلات النمو ناتجة عن تحسن أسعار النفط وبالتالي هو عبارة عن متغير لا يمكن التحكم فيه، وهذا ما يخفي هشاشة الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للصدمات الاقتصادية الناتجة بالأساس عن تقلبات أسعار النفط؛

✓ توصلت الدراسة إلى أن الحكومة تمويل عجز الموازنة عن طريق مداخيل الجباية البترولية، حيث أن أي تذبذب في أسعار البترول تلجأ الدولة إلى سياسة النقشف أو سياسة التمويل غير التقليدي تقاديا للاستدانة الخارجية، رغم أن قروض الحكومة من الجهاز المصرفي لها أهمية بالغة فهي سياسة

نقدية مصاحبة لسياسة الإنفاق العام رغم أنها قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية ومنها تدهور القدرة الشرائية؛

✓ ركزت البرامج التنموية بشكل كبير على تطوير البنى التحتية والقطاعات الإنسانية للاقتصاد الوطني وكذلك الجانب الاجتماعي بمختلف ميادينه، وأهملت قطاع الفلاحة الذي يعتبر قطاع بكر يستدعي وضع استراتيجية واضحة من أجل تأمينه في إطار تنويع الاقتصاد؛

✓ أن التحسن الكبير الذي طرأ لأسعار النفط خلال المرحلة 2000-2019 كان له أثر كبير على اتجاه السياسة التجارية في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى زيادة الصادرات البترولية، بالمقابل فإن زيادة الطلب الاستهلاكي أدى إلى ارتفاع الواردات مما يعكس العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري؛

3-اقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات

✓ ضرورة التركيز على مختلف أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عند صياغة السياسة الاقتصادية في الجزائر وليس على الإنفاق العام لوحده، لأن هذا الأخير محدود ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث يمكن العمل بمبدأ التنسيق بين مختلف الأدوات لضمان الفعالية والكفاءة؛

✓ إن البرامج الاستثمارية التي اعتمدتها الجزائر في إطار التوسع في الإنفاق العام من أجل إنعاش الاقتصاد أدت إلى تسرب مبالغ مالية كبيرة بسبب ضعف القدرات الإدارية والتشغيلية؛

✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري مع تبني الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على الأمد البعيد، من أجل تجنب الصدمات النفطية؛

✓ يجب إصلاح الإدارة العامة لأنها كانت تشكل عائق أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يسمح هذا الإجراء بتحسين ظروف الاستثمار المحلي؛

4-آفاق البحث:

لا يمكن لأي دراسة أن تلم بالموضوع بكل جوانبه، مما يجعل مختلف الدراسات تركز على جانب معين وتغفل عن جوانب كثيرة، مما تتولد العديد من التساؤلات الهامة التي انتبهنا لها خلال فترة بحثنا لذا ومن أجل تكملة الجهد البحثي المتواضع يمكننا عرضها كآفاق لبحوث مستقبلية وهي كما يلي:

- ✓ تحليل أثر الاقتصاد غير الرسمي على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ تحليل أثر الإشاعة على القرارات الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ محاولة إجراء دراسة مقارنة لدور سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية بين مختلف الدول المصدرة للنفط.
- ✓ دراسة انعكاسات احتمالية اختفاء الربيع البترولي وظهور طاقات بديلة بأقل تكلفة على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000؛
2. أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2004؛
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000؛
4. بشير الدباغ وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط2، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006؛
5. بطاهر علي، سياسات التحرير والإقلاع الاقتصادي في الجزائر؛
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008؛
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر ، 2008؛
8. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000؛
9. جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، البطالة وعلاجها، اليمامة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000؛
10. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الأردن ، 2014؛

11. جون مينارد كينز، ترجمة الهام عيداروس، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، أبوظبي، الامارات؛
12. بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010؛
13. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014؛
14. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2016؛
15. حمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014؛
16. حميد بوزيدة، **"جباية المؤسسات"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005؛
17. خالد الوصفي الوزني، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، طبعة 2000؛.
18. خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، **الوسيط في المالية العامة**، الناشر غير معرف، ط2، 2002؛
19. خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتاب المصرية، 2016، القاهرة، مصر؛
20. خواني ليلي، **السياسات الاقتصادية الهيكلية**، حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر؛
21. دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **أساسيات في المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018؛
22. رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه آثاره**، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الامارات العربية المتحدة، 2021؛
23. رضا خلاصي، **شذرات المالية العامة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016؛
24. رضا صاحب أبو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجد علاوي للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2006؛

25. زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003؛
26. زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998؛
27. سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، كاضمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982؛
28. سعد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق للنشر، القاهرة، مصر، 1991؛
29. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من اجل التنمية (1962-1990، 1989-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013؛
30. سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في المالية العامة، ط2، دون دار نشر، 2020؛
31. سعودي محمد الطاهر، المالية العامة، دار قانة للنشر والتجليد، الجزائر، 2009؛
32. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008؛
33. سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، ط1، عمان ، الاردن، 2011؛
34. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003؛
35. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الإيرادات العامة -النفقات العامة-الميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، بيروت لبنان؛
36. سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2015؛
37. صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي، ط 2، الأردن، 2000؛

38. صندوق النقد الدولي، مرجع ميزان المدفوعات، واشنطن، أمريكا، 1996؛
39. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ط2، 2014؛
40. ضياء مجيد الموسوي، الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017؛
41. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015؛
42. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة؛
43. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الجزء 1، ط2، عمان، الأردن، 2011؛
44. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005 ؛
45. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، مصر 2003؛
46. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972؛
47. عزت القناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2006؛
48. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، العراق، 2017؛
49. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2017؛

50. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005؛
51. عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية، النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار، مصر، 2005؛
52. قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط4، 2017؛
53. لحسن دردوري، لقلطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميترا للنشر والترجمة، الأردن، 2019؛
54. مايكل ابدجمان، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2012؛
55. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996 ؛
56. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط6، 2015؛
57. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، ط2، صنعاء، اليمن، 2014؛
58. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2010؛
59. محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021؛
60. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003؛

61. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003؛
62. محمد خالد المهايبي، **محاضرات في المالية العامة**، دار النشر، العام؟ ؛
63. محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، 2014؛ ط2،
64. محمد راتول، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018؛
65. محمد ساحل، **المالية العامة**، جسر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017؛
66. محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015؛¹
67. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة** . دار المسيرة للنشر و التوزيع - ط1، عمان ، الأردن ، 2007 ؛
68. محمد عبد الحميد شهاب، **الاقتصاد الكلي**، المكتبة العربية، مصر، 2020؛
69. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شهاب الجامعية للنشر، مصر، 1999؛
70. محمد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016؛
71. محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، دون دار نشر، دون سنة نشر
72. محمود حامد محمود، **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017؛
73. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2007؛

74. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009؛
75. مسعود مجبطنه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2017،
76. مصطفى سلمان: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة 2000؛
77. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005؛
78. منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية مقارنة عالمية، 2014؛
79. منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية، مقارنة عالمية، 2014؛
80. موسى ابراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، ط1، بيروت، لبنان، 1998؛
81. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2، 2016؛
82. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2015؛
83. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005؛
84. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996؛
85. هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000؛
86. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية، ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010 ؛

87. وسيم أبو عريش، القاموس الشامل في إدارة البنوك والنقود والمصارف الحديثة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ودار اللحياني للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2016؛
88. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2010؛
89. يحي عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 2014؛
90. يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة في القانون الجزائري، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017؛
- الرسائل و الأطروحات
91. أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014؛
92. بطاهر علي، إصلاحات النظام الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،، جامعة الجزائر 3، 2005-2006 ؛
93. بودخدوخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، 2009/2010؛
94. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019؛

95. بوشه محمد، محاولة تقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر، الفترة 1990-1998، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012؛
96. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006؛
97. هاجر سلطاني ، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013-2014؛
98. صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2015-2016؛
99. عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015؛
100. فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014؛
101. هاجر سلطاني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2013-2014؛

المجلات والدوريات

102. كفية قسميوري، جمال خنشور، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 07 العدد 02، ديسمبر 2020؛

103. محمد بن عزة، يحي زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، رؤية تحليلية لقانون، A.Wagner ودراسة Musgrave حول زيادة النفقات، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، افريل 2016؛
104. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2010؛
105. أحمد توران، قدور بن نافلة، الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، وإمكانية تطبيقها في الجزائر دراسة حالة فيتنام، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2021؛
106. أحمد جميل، تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية و واقع سياسات الاصلاح الاقتصادي بالجزائري، مجلة معارف، المجلد 2، العدد 2، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2007؛
107. ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، الجزائر، المجلد 2 العدد 2، ديسمبر 2021؛
108. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف، الجزائر؛
109. بلجيلالي أحمد، أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار، العراق، المجلد 7، العدد 14، 2015؛
110. بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، يوليو/تموز، 2004، السنة الثالثة، الكويت؛

111. صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، لسنة 2013، ص 7
112. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، مداخلة تحت عنوان، دور السياسة العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، مداخلة الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة -جامعة المسيلة؛ البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد 01، سنة 2004؛
113. بن عيسى بن علي، زيتوني عبد القادر، تطور المؤسسة العمومية في الجزائر وحتمية تطبيق الحكم الراشد، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4، ديسمبر 2018؛
114. بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 3، العدد 7؛
115. بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 3، العدد 7؛
116. بوزرب خير الدين، معيزي نجا، درويش صفية، التوجه نحو التمويل الابتكاري كآلية مستحدثة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية - قراءة في بعض التجارب، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 03، سبتمبر 2018؛
117. جزيرة معيزي، الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جوان 2014؛

118. حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، les cahiers du mecas، المجلد 3 العدد 1، 2007/04/03، جامعة تلمسان؛
119. حبيطة علي، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2012؛
120. حمدي شاطر مسلم، هديل حميد محمود، آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003، مقارنة مع التجربة الماليزية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العراق، المجلد 24، العدد 105؛
121. حوحو فطوم، عيساوي سهام، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية، سياسة الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع 2018؛
122. خديجة بوفنغور، شراف عقون، آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، ديسمبر 2019؛
123. خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصاديين مابين القانون والتطبيق، مجلة العلوم القانونية والسياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جانفي 2016؛
124. دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، Revue D'economie Et De Statistique Appliquee، المدرسة العليا للإحصاء، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2009؛

125. الدراجي شعوة، ضرورة العودة إلى التعديل الهيكلي من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 07، العدد2، 2022؛
126. رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، الجزائر، المجلد1، العدد00، السنة 2018؛
127. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي، تحليل دروس الأملس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد2؛
128. سويح جمال، بن ثابت علال، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار ، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020؛
129. شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد0، ديسمبر 2010؛
130. صفاء صابر خليقة محمدين، نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية دراسة في الإشكاليات والمآلات، موقع الكتروني <https://esalexu.journals.ekb.eg>
131. الطاهر شلحي، يسين سي لاختر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة2، الجزائر المجلد 10 العدد01، 2019؛
132. عباس المجن، علي العبد، تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تثمينها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 4، المجلد 23، 1995؛

133. عبد الكريم عبد الله محمد، باسم عبد الهادي حسن، **فعالية الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2013)** - دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار -، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 23، 2016؛
134. عبو عمر، عبو هودة، **مداخلة تحت عنوان: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر؛**
135. عرقوب نبيلة، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2010**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 28، 2013؛
136. عزري حميد، خوني رابح، **تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020؛
137. علوان الضاوي، **انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، المجلد 4، ديسمبر 2016؛
138. علي نبع صايل، عمر ابراهيم عناد، **مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 18، السنة 2017؛
139. عمر عدنان خماس، **أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، بغداد، العراق، 2017؛

140. عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 25، آذار 2017؛
141. محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر، دراسة تحليلية لمضمون القانون 10-17، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية، والسياسة، العدد 4، مارس 2018،
142. مختار عرفي، عبد الرحمان شنيني، أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018، محاولة تقييم مقارنة Scully، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 3، 2020؛
143. مسعود الرضي، محمد الزغبى، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية، دراسة حالة مصر، اليمن، الجزائر، المغرب، في الفترة 1989-2003، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، المجلد 5، العدد 2، 2008؛
144. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012؛ منصوري سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018؛
145. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2012؛
146. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر، بين الواقع والتجسيد، محلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 2، 2017؛

147. وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة النفقات العامة و واقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2020 جوان؛
148. خيرة بن قطيب، حكيم شبوطي، دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 1،
149. خاطر طارق، عادل زقير، كريمة حبيب، مداخلة تحت عنوان: دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، المؤتمر الدولي بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي، نوفمبر 2016

القوانين والمراسيم

150. المادة 24 من قانون رقم 48-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية
151. المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية
152. قانون المالية 2017 المادة 119 حساب التخصيص الخاص رقم 115-302 الذي عنوانه " حسابات تسيير عمليات البرامج الخاص للإعمار "؛
153. قانون المالية 2017، المادة 119 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ؛
154. قانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛
155. الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1995؛
156. مرسوم تنفيذي رقم 15-205 المؤرخ في 27 يوليو 2015 المحدد لكيفية تسيير حساب التخصيص رقم 143-302 الذي عنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان

توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 المؤرخ في 29 يوليو 2015؛

التقارير

157. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014؛
158. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019؛
159. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019؛
160. بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009؛
161. بيان اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في 24-05-2010؛
162. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 86-12- المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، المادة 19؛
163. قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991.
164. مصالح الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، للفترة 1999-2008؛
165. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة ، [http://www.premier-](http://www.premier-ministre.gov.dz)

[ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)؛

مراجع باللغة الأجنبية

166. Ahmed zakane, depenses publique productives, croissance a long terme et politique economique, essai d'analyse econometrique appliquee au ca de l'algerie, these de doctorat d'etat en sciences economique,

faculte des sciences economiques et sciences de gestion, universite d'alger,2003-2002.

167. Ammar ben zaed,increasing public exenditure,international journal of scietific and technomogy research, volume6,issue 04, 2017.
168. Anas benssalah zermrani, les finances publique au maroc, politique financiere et droit budgetaire, l'harmattan, paris 1998.
169. Baba ahmed mustapha, diagnostic d'un mon developpement, edition l'hrmattan, france, 1999.
170. Banque d'algerie, rapport annuel de la banque d'algerie 2005 , situation monetaire et politique monetare.
171. Benissad m e, restructuration et reformes economiques, 19979-1993, opu, algerie, 1994.
172. Chaoua derradji, l'entreprise publique nationale industrielle et sa contribution dans la croissance economique en algerie durant la periode 1989-2018, revue namaa pour l'economie et le commerce algerie volume 05, numero 01 juin 2021.
173. Chaoua derradji, l'entreprise publique nationale industrielle et sa contribution dans la croissance economique en algerie durant la periode 1989-2018, revue namaa pour l'economie et le commerce algerie volume 05, numero 01 juin 2021.
174. Ferdinand bakoup, africa and economic policy, developing a framework for policymakers, edition by anthem press, usa, 2014.
175. Gerard duthil , william marois, politiques economiques, edition ellipses, france, 1997.
176. Goumiri mourd, l'offre de monnaie en algerie, enag edition, alger, 1993.
177. Gregory n mankiw, macroeconomie ,de boeck, 3eme edition, paris, france, 2006.

178. J.brasseur,introduction al'economie de developpement,armond colin, paris,1989.
179. Jaque adda, la mondialisation de l'economie,t2,casbah edition, alger,1996.
180. Jean-bernard mattret, les finances de l'etat, editions du cnfpt, paris, france,2006.francois jerul, finances publiques, droit fiscal, edition ddalloz, paris, 1995.
181. Kheladi mokhtar, introduction a l'economie politique, opu, 2eme edition,algerie.2010
182. Lamartina s, zaghini a, increasing public expenditur, wagner's law in ,oecd countres, german economic review.
183. Maurice mullard, the politics of public expenditure, second edition, e-library, london,2005.
184. olivier dutheillet de lamothe, politique de l'emploi et dynamique des entreprises liaisons,france, edition 2005.
185. Paul r krugman, maurice obstfeld, economie internationale traduction 5° edition, nouveaux horison 3°edition,2001.
186. Paul r krugman, maurice obstfeld, economie internationale traduction, nouveaux horison 3°edition,2001.
187. Pierre lalumaie,les finance publique, armand colin collection,paris, 7eme edition.1993 .
188. Rebert cros,, finances publiques, institutions et mecanismes economiques, edition cujas, paris, 1994.
189. Republique algerienne democratique et populaire, plan d'action du gouvernement pour la mise en oeuvre du programme du president de la republique, mai 2014.

المواقع الالكترونية

190. <http://www.premier-ministre.gov.dz>؛

191. <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>؛
192. <http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp>؛
193. <https://esalexu.journals.ekb.eg>
194. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/419/2/1/77113>
195. <https://esalexu.journals.ekb.eg>
196. www.donnees.banquemonddiale.org/indictueur/fp.cpi.totlzg?locations=DZ

في نهاية هذا الجهد فإننا نحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه، ونذكر بأنه يبقى العمل البشري لا يخلو من خصائص النقص والسهو والخطأ الملازم للبشر، لهذا أقول فإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان وما أصبت منه فهو بفضل الله وتوفيقه

الملاحق

ملحق رقم (1): اختبارات الاستقرار

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
<u>At Level</u>		LNG	LNBP	LNGDPPG	LNINF	LNUNM
With Con...	t-Statistic	-1.7969	-1.9523	-3.0246	-2.3237	-0.7579
	Prob.	0.3745	0.3051	0.0443	0.1717	0.8160
		n0	n0	**	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.7940	-2.1338	-3.1650	-2.8244	-1.9285
	Prob.	0.6815	0.5065	0.1111	0.2004	0.6141
		n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.1083	-0.7789	-0.8267	-1.3072	-0.7919
	Prob.	0.7092	0.3700	0.3491	0.1722	0.3642
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(LNG)	d(LNBP)	d(LNGDP...	d(LNINF)	d(LNUNM)
With Con...	t-Statistic	-5.3763	-6.1278	-10.2276	-7.7482	-4.1352
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0034
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-6.3744	-6.4024	-28.5220	-7.6171	-4.1122
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000	0.0161
		***	***	***	***	**
Without C...	t-Statistic	-5.4670	-5.5367	-10.2632	-7.9191	-4.0898
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
<u>At Level</u>		LNG	LNBP	LNGDPPG	LNINF	LNUNM
With Con...	t-Statistic	-1.7214	-1.9145	-2.5681	-2.3690	-0.3715
	Prob.	0.4104	0.3213	0.1113	0.1588	0.9015
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.8696	-2.8462	-3.1402	-2.7257	-3.3249
	Prob.	0.6441	0.1939	0.1162	0.2343	0.0862
		n0	n0	n0	n0	*
Without C...	t-Statistic	0.0704	-0.8980	-0.2335	-1.4850	-1.0423
	Prob.	0.6973	0.3187	0.5931	0.1261	0.2609
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(LNG)	d(LNBP)	d(LNGDP...	d(LNINF)	d(LNUNM)
With Con...	t-Statistic	-5.2550	-5.1881	-9.0820	-7.7482	-4.0139
	Prob.	0.0002	0.0003	0.0000	0.0000	0.0046
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-5.2112	-3.8143	-9.3264	-7.6171	-3.9701
	Prob.	0.0012	0.0327	0.0000	0.0000	0.0220
		***	**	***	***	**
Without C...	t-Statistic	-5.3420	-5.2618	-9.2165	-7.8125	-3.9561
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
 *Mackinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (2): النموذج الأول اختبار التكامل المشترك و معادلة التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LNGDPPG)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/10/21 Time: 22:26
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.163722	0.180985	6.429949	0.0000
LNGDPPG(-1)*	-0.539237	0.113573	-4.747920	0.0001
LNG01_POS**	-0.187170	0.560021	-0.334219	0.7419
LNG01_NEG(-1)	0.166771	0.624562	0.267021	0.7923
D(LNG01_NEG)	-0.537937	1.289395	-0.417201	0.6812
D(LNG01_NEG(-1))	1.997007	1.237623	1.613582	0.1231
D(LNG01_NEG(-2))	-2.094265	1.247656	-1.678560	0.1096

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG01_POS	-0.347101	1.020906	-0.339993	0.7376
LNG01_NEG	0.309273	1.186424	0.260677	0.7971
C	2.158092	0.354491	6.087858	0.0000

EC = LNGDPPG - (-0.3471*LNG01_POS + 0.3093*LNG01_NEG + 2.1581)

ملحق رقم (3): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.24920	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	26	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

ملحق رقم (4): تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: LNGDPPG

Method: ARDL

Date: 03/30/21 Time: 11:53

Sample (adjusted): 1994 2019

Included observations: 26 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNG01_POS LNG01_NEG

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 100

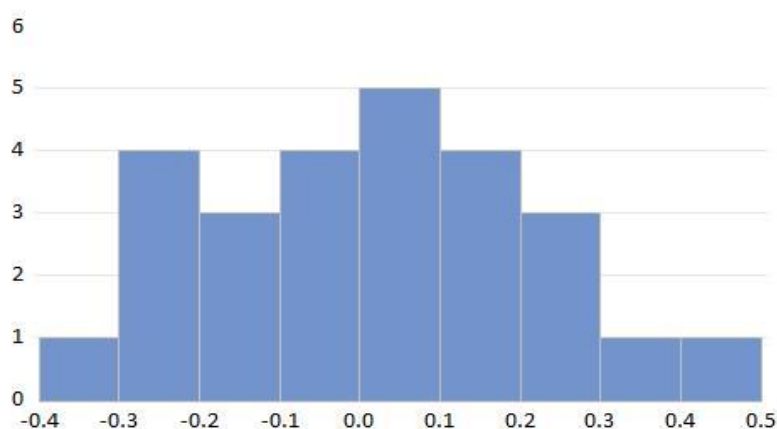
Selected Model: ARDL(1, 0, 3)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDPPG(-1)	0.460763	0.113573	4.056973	0.0007
LNG01_POS	-0.187170	0.560021	-0.334219	0.7419
LNG01_NEG	-0.537937	1.289395	-0.417201	0.6812
LNG01_NEG(-1)	2.701715	1.579194	1.710819	0.1034
LNG01_NEG(-2)	-4.091272	1.571523	-2.603380	0.0175
LNG01_NEG(-3)	2.094265	1.247656	1.678560	0.1096
C	1.163722	0.180985	6.429949	0.0000
R-squared	0.618501	Mean dependent var	1.809542	
Adjusted R-squared	0.498027	S.D. dependent var	0.337287	
S.E. of regression	0.238968	Akaike info criterion	0.199831	
Sum squared resid	1.085010	Schwarz criterion	0.538550	
Log likelihood	4.402194	Hannan-Quinn criter.	0.297370	
F-statistic	5.133914	Durbin-Watson stat	2.464378	
Prob(F-statistic)	0.002744			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم (5): مشاكل القياس التوزيع الطبيعي



ملحق رقم(6): عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.086489	Prob. F(1,23)	0.7713
Obs*R-squared	0.093657	Prob. Chi-Square(1)	0.7596

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/10/21 Time: 22:30

Sample (adjusted): 1995 2019

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.042948	0.013450	3.193136	0.0040
RESID^2(-1)	-0.060692	0.206374	-0.294089	0.7713
R-squared	0.003746	Mean dependent var		0.040386
Adjusted R-squared	-0.039569	S.D. dependent var		0.050263
S.E. of regression	0.051248	Akaike info criterion		-3.027668
Sum squared resid	0.060406	Schwarz criterion		-2.930158
Log likelihood	39.84585	Hannan-Quinn criter.		-3.000623
F-statistic	0.086489	Durbin-Watson stat		1.695275
Prob(F-statistic)	0.771327			

ملحق رقم(7): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.259445	Prob. F(2,17)	0.3090
Obs*R-squared	3.355270	Prob. Chi-Square(2)	0.1868

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 04/10/21 Time: 22:30

Sample: 1994 2019

Included observations: 26

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPG(-1)	0.090517	0.126486	0.715626	0.4839
LNG01_POS	-0.028631	0.555805	-0.051513	0.9595
LNG01_NEG	0.368564	1.327010	0.277740	0.7846
LNG01_NEG(-1)	0.048132	1.585982	0.030349	0.9761
LNG01_NEG(-2)	-0.180066	1.558263	-0.115556	0.9094
LNG01_NEG(-3)	-0.207041	1.238009	-0.167237	0.8692
C	-0.096748	0.188684	-0.512750	0.6147
RESID(-1)	-0.432911	0.274942	-1.574556	0.1338
RESID(-2)	-0.175166	0.251325	-0.696970	0.4952
R-squared	0.129049	Mean dependent var		2.95E-16
Adjusted R-squared	-0.280811	S.D. dependent var		0.208328
S.E. of regression	0.235770	Akaike info criterion		0.215508
Sum squared resid	0.944991	Schwarz criterion		0.651003
Log likelihood	6.198395	Hannan-Quinn criter.		0.340915
F-statistic	0.314861	Durbin-Watson stat		1.829267
Prob(F-statistic)	0.949534			

ملحق رقم(8): النموذج الثاني اختبار التكامل المشترك معادلة التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LNBP)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/10/21 Time: 22:33
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.092470	0.451930	4.630073	0.0001
LNBP(-1)*	-0.775665	0.135358	-5.730464	0.0000
LNG01_POS**	-5.416271	1.132070	-4.784397	0.0001
LNG01_NEG**	-4.613916	1.122656	-4.109822	0.0004
D(LNBP(-1))	0.346163	0.140397	2.465602	0.0216

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG01_POS	-6.982748	1.162137	-6.008539	0.0000
LNG01_NEG	-5.948339	1.267130	-4.694341	0.0001
C	2.697648	0.301756	8.939844	0.0000

EC = LNBP - (-6.9827*LNG01_POS -5.9483*LNG01_NEG + 2.6976)

ملحق رقم(9): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.787761	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

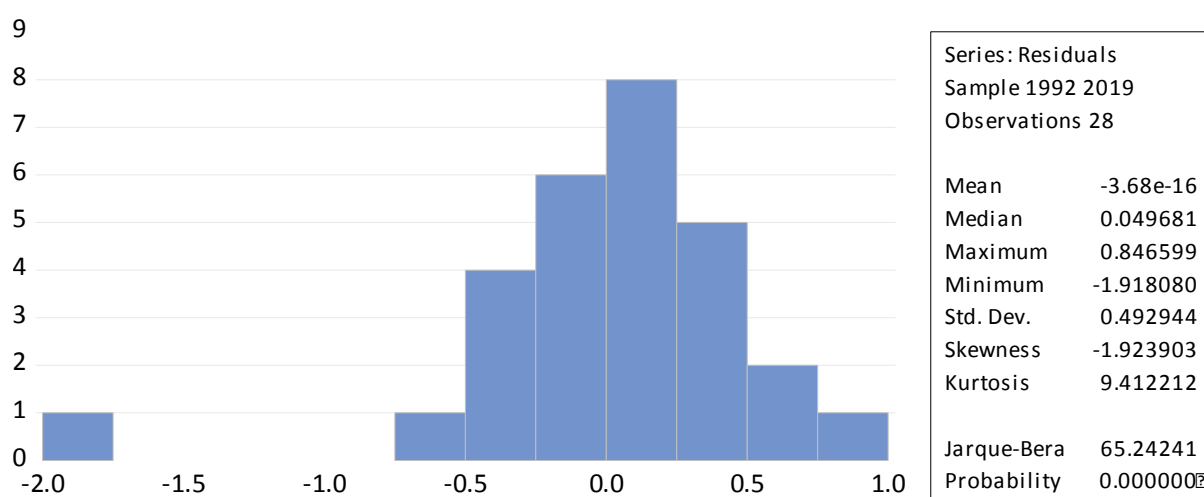
ملحق رقم (10): تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LNBP
 Method: ARDL
 Date: 03/27/21 Time: 12:02
 Sample (adjusted): 1992 2019
 Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNG01_POS LNG01_NEG
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNBP(-1)	0.570499	0.162031	3.520916	0.0018
LNBP(-2)	-0.346163	0.140397	-2.465602	0.0216
LNG01_POS	-5.416271	1.132070	-4.784397	0.0001
LNG01_NEG	-4.613916	1.122656	-4.109822	0.0004
C	2.092470	0.451930	4.630073	0.0001
R-squared	0.803247	Mean dependent var	2.712569	
Adjusted R-squared	0.769030	S.D. dependent var	1.111316	
S.E. of regression	0.534091	Akaike info criterion	1.743933	
Sum squared resid	6.560836	Schwarz criterion	1.981827	
Log likelihood	-19.41507	Hannan-Quinn criter.	1.816660	
F-statistic	23.47453	Durbin-Watson stat	1.734635	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم (11): مشاكل القياس التوزيع الطبيعي



ملحق رقم (12): عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.025715	Prob. F(1,25)	0.8739
Obs*R-squared	0.027744	Prob. Chi-Square(1)	0.8677

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/10/21 Time: 22:36

Sample (adjusted): 1993 2019

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.235161	0.146317	1.607201	0.1206
RESID^2(-1)	0.032052	0.199872	0.160360	0.8739
R-squared	0.001028	Mean dependent var		0.242940
Adjusted R-squared	-0.038931	S.D. dependent var		0.703724
S.E. of regression	0.717292	Akaike info criterion		2.244518
Sum squared resid	12.86268	Schwarz criterion		2.340506
Log likelihood	-28.30100	Hannan-Quinn criter.		2.273061
F-statistic	0.025715	Durbin-Watson stat		2.003633
Prob(F-statistic)	0.873886			

ملحق رقم (13): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.515294	Prob. F(2,21)	0.2428
Obs*R-squared	3.531186	Prob. Chi-Square(2)	0.1711

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 04/10/21 Time: 22:35

Sample: 1992 2019

Included observations: 28

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBP(-1)	-0.110368	0.241699	-0.456636	0.6526
LNBP(-2)	0.170076	0.176248	0.964983	0.3455
LNG01_POS	0.218257	1.332786	0.163760	0.8715
LNG01_NEG	0.169358	1.254673	0.134982	0.8939
C	-0.175843	0.565799	-0.310787	0.7590
RESID(-1)	0.294439	0.306974	0.959165	0.3484
RESID(-2)	-0.367028	0.254288	-1.443352	0.1637
R-squared	0.126114	Mean dependent var		-3.68E-16
Adjusted R-squared	-0.123568	S.D. dependent var		0.492944
S.E. of regression	0.522513	Akaike info criterion		1.751985
Sum squared resid	5.733424	Schwarz criterion		2.085037
Log likelihood	-17.52780	Hannan-Quinn criter.		1.853803
F-statistic	0.505098	Durbin-Watson stat		1.892996
Prob(F-statistic)	0.797513			

ملحق رقم (14): النموذج الثالث اختبار التكامل المشترك معادلة التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNINF)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/05/21 Time: 23:08				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 25				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.253850	0.741444	1.691091	0.1130
LNINF(-1)*	-0.470128	0.203180	-2.313856	0.0364
LNG01_POS(-1)	-0.636613	1.304707	-0.487935	0.6331
LNG01_NEG(-1)	0.653691	1.673656	0.390577	0.7020
D(LNINF(-1))	-0.220393	0.187109	-1.177883	0.2585
D(LNINF(-2))	0.239950	0.155255	1.545518	0.1445
D(LNG01_POS)	0.175446	2.486329	0.070564	0.9447
D(LNG01_POS(-1))	2.580443	2.284394	1.129596	0.2776
D(LNG01_POS(-2))	3.286562	2.277841	1.442841	0.1711
D(LNG01_POS(-3))	6.436772	2.234671	2.880411	0.0121
D(LNG01_NEG)	14.63065	3.054063	4.790554	0.0003
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG01_POS	-1.354125	3.199863	-0.423182	0.6786
LNG01_NEG	1.390452	3.127509	0.444588	0.6634
C	2.667037	0.793648	3.360477	0.0047
EC = LNINF - (-1.3541*LNG01_POS + 1.3905*LNG01_NEG + 2.6670)				

ملحق رقم (15): اختبار الحدود

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG01_POS	-1.354125	3.199863	-0.423182	0.6786
LNG01_NEG	1.390452	3.127509	0.444588	0.6634
C	2.667037	0.793648	3.360477	0.0047
EC = LNINF - (-1.3541*LNG01_POS + 1.3905*LNG01_NEG + 2.6670)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.592523	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

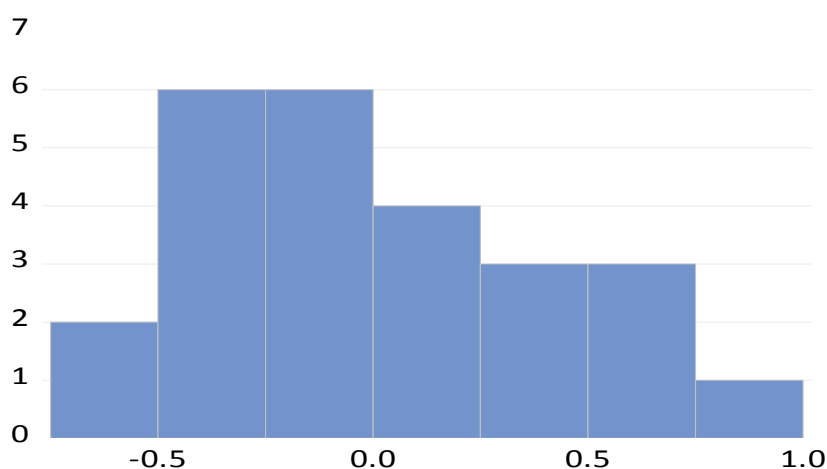
ملحق رقم(16): تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: LNINF
 Method: ARDL
 Date: 03/27/21 Time: 12:10
 Sample (adjusted): 1995 2019
 Included observations: 25 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNG01_POS LNG01_NEG
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(3, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNINF(-1)	0.309479	0.153099	2.021432	0.0628
LNINF(-2)	0.460343	0.157992	2.913710	0.0113
LNINF(-3)	-0.239950	0.155255	-1.545518	0.1445
LNG01_POS	0.175446	2.486329	0.070564	0.9447
LNG01_POS(-1)	1.768384	3.123784	0.566103	0.5803
LNG01_POS(-2)	0.706119	2.890848	0.244260	0.8106
LNG01_POS(-3)	3.150210	3.017426	1.044006	0.3142
LNG01_POS(-4)	-6.436772	2.234671	-2.880411	0.0121
LNG01_NEG	14.63065	3.054063	4.790554	0.0003
LNG01_NEG(-1)	-13.97696	3.163925	-4.417602	0.0006
C	1.253850	0.741444	1.691091	0.1130
R-squared	0.798013	Mean dependent var		1.375903
Adjusted R-squared	0.653737	S.D. dependent var		0.861827
S.E. of regression	0.507134	Akaike info criterion		1.780100
Sum squared resid	3.600596	Schwarz criterion		2.316406
Log likelihood	-11.25126	Hannan-Quinn criter.		1.928849
F-statistic	5.531155	Durbin-Watson stat		1.676216
Prob(F-statistic)	0.002089			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم(17): مشاكل القياس التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 1995 2019	
Observations 25	
Mean	9.55e-16
Median	-0.031973
Maximum	0.938976
Minimum	-0.550897
Std. Dev.	0.387330
Skewness	0.582804
Kurtosis	2.655693
Jarque-Bera	1.538739
Probability	0.463305

ملحق رقم (18): عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.838812	Prob. F(1,22)	0.3697
Obs*R-squared	0.881459	Prob. Chi-Square(1)	0.3478

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/10/21 Time: 22:48

Sample (adjusted): 1996 2019

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.117624	0.049955	2.354588	0.0279
RESID^2(-1)	0.191702	0.209312	0.915867	0.3697
R-squared	0.036727	Mean dependent var		0.145581
Adjusted R-squared	-0.007058	S.D. dependent var		0.193047
S.E. of regression	0.193727	Akaike info criterion		-0.365083
Sum squared resid	0.825660	Schwarz criterion		-0.266912
Log likelihood	6.380992	Hannan-Quinn criter.		-0.339038
F-statistic	0.838812	Durbin-Watson stat		1.295282
Prob(F-statistic)	0.369668			

ملحق رقم (19): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.413534	Prob. F(2,12)	0.6704
Obs*R-squared	1.611959	Prob. Chi-Square(2)	0.4467

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 04/10/21 Time: 22:49

Sample: 1995 2019

Included observations: 25

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	-0.047182	0.187520	-0.251610	0.8056
LNINF(-2)	0.096478	0.205347	0.469830	0.6469
LNINF(-3)	-0.049724	0.181334	-0.274211	0.7886
LNG01_POS	1.074289	2.860806	0.375520	0.7138
LNG01_POS(-1)	-0.982278	3.509891	-0.279860	0.7844
LNG01_POS(-2)	0.012267	3.030484	0.004048	0.9968
LNG01_POS(-3)	0.299160	3.169627	0.094383	0.9264
LNG01_POS(-4)	-0.255909	2.351770	-0.108816	0.9151
LNG01_NEG	0.573867	3.349441	0.171332	0.8668
LNG01_NEG(-1)	-0.333500	3.507717	-0.095076	0.9258
C	0.042207	0.789042	0.053492	0.9582
RESID(-1)	0.242980	0.347837	0.698547	0.4982
RESID(-2)	-0.281212	0.403663	-0.696650	0.4993
R-squared	0.064478	Mean dependent var		9.55E-16
Adjusted R-squared	-0.871043	S.D. dependent var		0.387330
S.E. of regression	0.529814	Akaike info criterion		1.873450
Sum squared resid	3.368435	Schwarz criterion		2.507265
Log likelihood	-10.41812	Hannan-Quinn criter.		2.049243
F-statistic	0.068922	Durbin-Watson stat		2.013569
Prob(F-statistic)	0.999975			

ملحق رقم(20): النموذج الرابع اختبار التكامل المشترك معادلة التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LNUNM)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/10/21 Time: 22:52
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.454834	0.400020	3.636900	0.0022
LNUNM(-1)*	-0.421881	0.116073	-3.634604	0.0022
LNG01_POS(-1)	0.805783	0.210882	3.821009	0.0015
LNG01_NEG(-1)	1.482570	0.316509	4.684131	0.0002
D(LNG01_POS)	0.401500	0.374039	1.073416	0.2990
D(LNG01_NEG)	-0.265594	0.436929	-0.607866	0.5518
D(LNG01_NEG(-1))	-1.394594	0.580239	-2.403483	0.0287
D(LNG01_NEG(-2))	-1.617898	0.492088	-3.287822	0.0046
D(LNG01_NEG(-3))	-0.728326	0.502125	-1.450488	0.1662

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG01_POS	1.909979	0.601434	3.175708	0.0059
LNG01_NEG	3.514193	0.636141	5.524237	0.0000
C	3.448448	0.138455	24.90665	0.0000

EC = LNUNM - (1.9100*LNG01_POS + 3.5142*LNG01_NEG + 3.4484)

ملحق رقم(21): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.514882	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

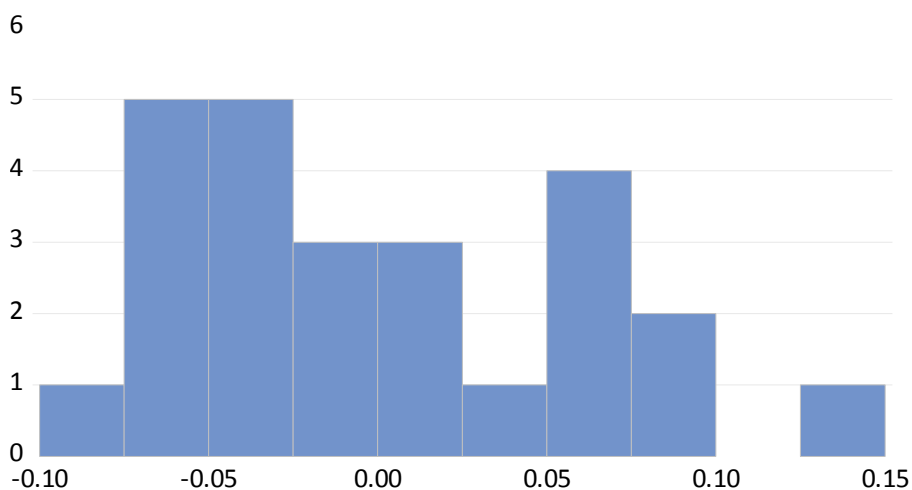
ملحق رقم (22): تقدير النموذج الرابع

Dependent Variable: LNUNM
 Method: ARDL
 Date: 03/27/21 Time: 12:07
 Sample (adjusted): 1995 2019
 Included observations: 25 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNG01_POS LNG01_NEG
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(1, 1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNUNM(-1)	0.578119	0.116073	4.980638	0.0001
LNG01_POS	0.401500	0.374039	1.073416	0.2990
LNG01_POS(-1)	0.404284	0.342754	1.179515	0.2554
LNG01_NEG	-0.265594	0.436929	-0.607866	0.5518
LNG01_NEG(-1)	0.353570	0.548803	0.644257	0.5285
LNG01_NEG(-2)	-0.223304	0.537309	-0.415597	0.6832
LNG01_NEG(-3)	0.889573	0.526273	1.690325	0.1104
LNG01_NEG(-4)	0.728326	0.502125	1.450488	0.1662
C	1.454834	0.400020	3.636900	0.0022
R-squared	0.979714	Mean dependent var	2.762771	
Adjusted R-squared	0.969572	S.D. dependent var	0.441899	
S.E. of regression	0.077084	Akaike info criterion	-2.014135	
Sum squared resid	0.095071	Schwarz criterion	-1.575340	
Log likelihood	34.17669	Hannan-Quinn criter.	-1.892432	
F-statistic	96.59193	Durbin-Watson stat	2.612015	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم (23): مشاكل القياس التوزيع الطبيعي



ملحق رقم (24): عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.447217	Prob. F(1,22)	0.5106	
Obs*R-squared	0.478153	Prob. Chi-Square(1)	0.4893	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/10/21 Time: 22:54				
Sample (adjusted): 1996 2019				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003219	0.001270	2.535086	0.0189
RESID^2(-1)	0.142681	0.213357	0.668743	0.5106
R-squared	0.019923	Mean dependent var	0.003781	
Adjusted R-squared	-0.024626	S.D. dependent var	0.004610	
S.E. of regression	0.004666	Akaike info criterion	-7.817385	
Sum squared resid	0.000479	Schwarz criterion	-7.719214	
Log likelihood	95.80862	Hannan-Quinn criter.	-7.791340	
F-statistic	0.447217	Durbin-Watson stat	1.909701	
Prob(F-statistic)	0.510616			

ملحق رقم (25): الارتباط الذاتي

Leusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
Statistic	2.743224	Prob. F(2,14)	0.0988	
Obs*R-squared	7.038799	Prob. Chi-Square(2)	0.0296	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 04/10/21 Time: 22:53				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 25				
Sample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNUNM(-1)	0.197424	0.134802	1.464555	0.1651
LNG01_POS	0.065907	0.346859	0.190011	0.8520
LNG01_POS(-1)	-0.150077	0.321949	-0.466151	0.6483
LNG01_NEG	0.296122	0.415695	0.712353	0.4879
LNG01_NEG(-1)	0.017127	0.499938	0.034259	0.9732
LNG01_NEG(-2)	-0.187154	0.494011	-0.378846	0.7105
LNG01_NEG(-3)	-0.008532	0.476890	-0.017891	0.9860
LNG01_NEG(-4)	-0.477391	0.498595	-0.957472	0.3546
C	-0.651864	0.457029	-1.426306	0.1757
RESID(-1)	-0.715730	0.311630	-2.296728	0.0376
RESID(-2)	-0.447762	0.281509	-1.590578	0.1340
R-squared	0.281552	Mean dependent var	7.69E-17	
Adjusted R-squared	-0.231625	S.D. dependent var	0.062939	
S.E. of regression	0.069848	Akaike info criterion	-2.184797	
Sum squared resid	0.068303	Schwarz criterion	-1.648492	
Log likelihood	38.30996	Hannan-Quinn criter.	-2.036049	
F-statistic	0.548645	Durbin-Watson stat	1.947752	
Prob(F-statistic)	0.828448			

ملخص باللغة الأجنبية

Abstract

In the present study, we examined how public spending policy contributed to achieving Algeria's macroeconomic policy objectives between 1990 and 2019. As a result of this study, achieving economic development is one of the state's goals. This is done by strengthening and expanding the scope and comprehensiveness of the impact of public spending on the objectives of economic policy. This is in line with the current economic conditions, on the one hand, and on the other, it is designed to strengthen society in the event of economic and social shocks. Furthermore, the study found that the public spending policy is ineffective in influencing macroeconomic indicators due to its sensitivity to external disturbances. The study also concluded that unemployment rates are misleading and unrealistic values. Likewise, growth rates and funds of the balance of the payments resulting from the improvement in oil prices are uncontrollable variables. This makes Algeria's economy vulnerable to economic shocks and hides its fragility.

Key words: public spending, objectives of economic policy, unemployment, Economic growth, inflation, Balance of Payments.